جامعة وادي النيل

عمادة البحث العلمي

مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية

ISSN: 1858 – 7054

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

المجلد الرابع، العدد الثاني، 2022م

www.nilevalley.edu.sd

جامعة وادي النيل

عمادة البحث العلمي

مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

(ISSN: 1858 – 7054)

المجلد الرابع، العدد الثاني ، 2022م

nile.sinc.magzaine@gmail.com

www.nilevalley.edu.sd

إفتتاحية العدد

الحمد لله رب العالمين على عونه وتوفيقه بان يسر لنا إصدار هذا العدد من مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية على الرغم من الظروف الاستثنائية الصعبة التي تمر بها بلادنا، آملين في ربنا سبحانه وتعالي ان يرفع عنا ما نحن فيه من ويلات الحرب، وظلم الانسان لأخيه الانسان، وان تنقشع هذه الغمة عن بلدنا الحبيب هذا عن نصر مؤزر وفجر ساطع كله امل بغد افضل كله تطور ونماء وعز وشموخ، ونحن اذ ندعو المولى سبحانه وتعالى ان يحقق لنا فرجا عاجلا غير اجل ندعوه كذلك ان يتقبل شهداءنا ويعافي جرحانا ويشد عضد جندنا انه نعم المولى ونعم النصير.

اعزاءنا القراء يأتي هذا العدد الجديد من مجلتكم الرائدة في ثوب جديد مشتملاً على ثمانية أوراق بحثيه من تخصصات مختلفة اولاها ورقة بعنوان اثر التخطيط الاستراتيجي على شراء احتياجات جامعة وادي النيل وورقة بعنوان المسؤولية الدولية عن أضرار الاستخدام السلمي للطاقة النووية وورقة آخري بعنوان شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب، كذلك اشتمل العدد على ورقة بعنوان فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي في تدعيم الوحدة الوطنية في السودان، كما اشتمل على ورقة بعنوان مراجعة النظير ودورها في جودة عملية المراجعة، وورقة عن أثر تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب على أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل(2015-2020)، كما اشتمل العدد ايضاً على ورقة بعنوان أثر أنظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وورقة باللغة الإنجليزية بعنوان تعزيز مهارة الكتابة لدى الطلاب من خلال القراءة ، وورقة أخيرة بعنوان بلاغة الكتابة .

ختاماً نشكر الاخوة الكرام من أعضاء هيئة التدريس في جامعه وادي النيل والجامعات الأخرى الذين قاموا بتحكيم الأوراق المنشورة، كما نشكر ادارة جامعة وادي النيل على ما قدمته من معينات وما بذلته من جهود حتى تكللت مساعينا بإصدار هذا العدد المميز من مجلتكم مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية.

هيئة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

عن المجلة

مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية مجلة علمية دورية محكمة نصف سنوية تصدر عن عمادة البحث العلمي بجامعة وادي النيل وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي من الأبحاث العلمية الأصيلة في مجالات الآداب والعلوم الانسانية. تنشر المجلة الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية بعد تحكيمها وإقرارها من محكمين بالإضافة إلى هيئة التحرير.

اهتمامات المجلة وأبعادها

تنشر المجلة الأبحاث العلمية الأصيلة في المجالات التالية:
اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها، علم الاجتماع، الفلسفة، علم النفس، التاريخ، الجغرافيا، علم المكتبات والتوثيق، علوم الاتصال، علم الآثار، الشريعة والقانون، العلوم الاسلامية، المحاسبة، الاقتصاد والعلوم السياسية، العلوم الإدارية، الإحصاء التطبيقي، الدراسات السكانية، التجارة، نظم المعلومات الإدارية، المسرح والفنون.

الشروط العامة للنشر

تقبل المجلة الأوراق العلمية التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتلتزم بقواعد النشر التالية:

1- ألّا يكون البحث قد نشر من قبل أو قدم للنشر في دورية أخري داخل أو خارج السودان.
2- يجب أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة وخالياً من الأخطاء الإملائية والنحوية.
3- تقبل البحوث مكتوبة باللغة العربية او الانجليزية على ورق A4 بخط Sakkal Majalla وحجم الخط 14 في المتن. تترك مسافة 1.5 بين السطور وهوامش للصفحات بمقدار 2.5 سم في كل الاتجاهات. على ألا تزيد صفحات البحث عن 25 صفحة.
4- لهيئة التحرير حق الفحص الأوّلي للبحث ومدى الالتزام بشروط النشر وتقرير أهليته للتحكيم، أو رفضه.
5- بعد إجازة البحث من هيئة التحرير بشكل مبدئي يتم إرسال البحث للتقييم من قبل إثنين من المحكمين (أحدهما من خارج الجامعة) ولا يتم نشر البحث الّا بعد موافقة المحكمين وإجراء التعديلات التي قد يوصون بها.
6- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، وذلك دون أدني مسؤولية على المجلة.
7- يجب أن تكون حقوق النشر كاملة للمجلة سواء بالإصدار الورقي أو الإلكتروني، ويعتبر تقديم البحث أو الورقة العلمية للنشر في المجلة بمثابة موافقة الباحث على جميع شروط النشر.

الموجهات العامة والترتيب الموضوعي لهيكل البحث

يجب أن يكون البحث مرقماً أسفل الصفحات (في الوسط) ومرتباً كما يلي:

عنوان الدراسة: يكون محدداً ومعبراً عن محتوى الدراسة ويكتب بخط 16 (نمط الخط غامق) ولا يزيد العنوان عن (15) كلمة وباللغتين العربية والإنجليزية يعكس مضمون ومحتوى الورقة العلمية بأسلوب مباشر.

أسم مؤلف الورقة: يكتب أسم/أسماء مؤلفي الورقة تحت العنوان مباشرة بخط 12 ثم تلي ذلك عناوين المؤلفين ثم رقم الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني للباحث المسئول عن المتابعة (ممثل الباحثين).

المستخلص

يُعِد الباحث ملخصين للبحث: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (250) كلمة. كما يجب أن يكون المستخلص دالاً ومعبراً عن أهداف الدراسة والوسائل المستخدمة ومشتملاً على أهم النتائج والتوصيات.
يلي كل من الملخصين: العربي، والإنجليزي، كلمات مفتاحية (Keywords) لا تزيد على خمس كلمات، تعبر عن مجالات البحث.

الإطار التمهيدي للدراسة: ويشمل:

- **المقدمة**: يقوم الباحث بعرض مختصر لموضوع الورقة العلمية ومزود بخلفية عن الموضوع وعن اسباب ودوافع الكتابة فيه.
- **أهميتها العلمية والعملية**: ذلك بعرض الأهمية العلمية والعملية للدراسة.
- **أهداف الدراسة:** وتشرح بوضوح في نقاط الهدف الذي من أجله أجريت الدراسة.
- **مشكلة الدراسة:** والتي من خلالها يتطرق الباحث للأسئلة التي سيقوم بالإجابة عنها من خلال بحثه.
- **منهجية الدراسة:** وتشرح المنهج الذي بنيت عليه الدراسة مع توضيح المفاهيم الرئيسية وأنسابها وآليات البحث والوصف والتحليل ومصادر المعلومات والبيانات وفترتها الزمنية مع التعريف الدقيق لكل المتغيرات والأدوات.
- **فرضيات الدراسة**: وذلك بكتابة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة.
- **المصطلحات المستخدمة في الدراسة**: وتكتب في حالة استخدام مصطلحات علمية مبهمة بالنسبة لبعض القراء. ويمكن أن تشمل كذلك الكلمات المفتاحية والتي تتراوح بين ثلاث إلى خمس كلمات.
- **الدراسات السابقة**: تهدف هذه الفقرة إلى الإسترشاد بعدد وافي من الأوراق العلمية من نفس الموضوع منشورة في مجلات علمية محكمة، ويتم ترتيب الدراسات السابقة ذات الصلة حسب حداثتها ويقتطف منها الهدف والمنهج ووسائل التحليل وأهم النتائج والتوصيات مع ذكر الاسم الخير للباحث والسنة التي نشر فيها البحث (الباحثين)، وتبدأ الفقرة بجملة فعلية مثل درس عبد الله (2013) الآثار الاجتماعية لمشروع ....).

الإطار النظري للدراسة

يتم شرح لموضوع الدراسة ويشمل قواعد وأصول الدراسة.

الدراسة التطبيقية

في حالة إجراء استبانة أو جمع بيانات ثانوية يتم تحليل هذه البيانات ويفتتح هذا الجزء بعبارة واضحة تدعم أو ترفض الافتراضات الأساسية. تتم مناقشة النتائج مناقشة علمية مبنية على الإطار النظري والدراسات السابقة، بحيث تعكس تفاعل الباحث مع موضوع الدراسة.

الخاتمة: تقدم ملخصاً مختصراً للموضوع مشكلته وأهدافه وما توصل اليه من نتائج وتوصيات تكون على النحو الآتي:

النتائج: يلخص الباحث في هذا الجزء من الدراسة البيانات المجمعة ونتائج التحليل العامة مع ذكر كل النتائج ذات الصلة حتى غير المتوقعة والتأكد من صحتها.
يستخدم نظام الوحدات المتري في البحث.

مناقشة النتائج

بعد عرض النتائج يجب علي الباحث تقويمها وتفسير أثارها خاصة بالنسبة إلى الافتراضات الأصلية، هنا يكون فحص النتائج واستخلاص العبر منها والتأكيد على الجوانب النظرية أو التطبيقية بحيث يتم ربطها بطريقة معروفة ومدروسة ويتم الشرح بطريقة منطقية تقبل أو تدحض الفرضية.

التوصيات: من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج تقدم توصيات بطريقة علمية مستندة إلى تلك النتائج ويمكن أن تقدم الاقتراحات اللازمة التي تفيد الباحث المستقبلي.

الجداول والاشكال التوضيحية: يجب أن تكون الجداول والأشكال التوضيحية قابلة للتعديل والضبط. توضع الجداول والأشكال التوضيحية في المتن حسب ورودها او توضع في نهاية البحث (قبل قائمة المراجع). يجب أن يكون الجدول واضحاً ومستقلاً بذاته بحيث يفهمه القارئ دون الرجوع الى المتن، ويكون له رقم وعنوان أعلى الصفحة. يوضع رقم وعنوان الشكل التوضيحي أسفله. يجب عدم عرض النتائج نفسها على هيئة جداول وأشكال توضيحية معاً، كما يجب الإشارة الى أماكن الاشكال التوضيحية والجداول والصور في متن البحث ويجب ألا تزيد مساحة الجداول أو الرسومات أو الصور عن 12.5 سم × 18سم.

قائمة المصادر والمراجع: توضع قائمة للمراجع في نهاية البحث تشمل كل المراجع والمصادر التي ورد ذكرها في المتن.

طريقة توثيق المراجع

تعتمد المجلة في توثيق المصادر والمراجع على نظام هارفارد، ولا يقبل نظام ترقيم المراجع ولا يشار لحواشي أو مراجع أسفل الصفحات.

توثيق المراجع في المتن

يشار للمراجع في المتن في حالة النقل المباشر بطريقة: ذكر الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة فقط.
مثال: (حامد، 1996، ص 145). او بدون ذكر رقم الصفحة في حالة الصياغة بعبارة الباحث.
في حالة وجود مؤلفين اثنين: يكتب الاسم الأخير للأول والاسم الأخير للثاني (سنة النشر).
مثال: (محمد والطيب، 2005، ص19).
في حالة أكثر من مؤلفين: يكتب الاسم الأخير للمؤلف الأول واخرون (سنة النشر).
مثال: (عبد الله واخرون، 1988، ص 45).

قائمة المراجع والمصادر

تكون قائمة المراجع والمصادر مرتبة هجائياً في نهاية البحث حسب الاسم الأخير للمؤلف وبخط 12على النحو التالي:
كتاب
الاسم الأخير للمؤلف، الاسم الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. (رقم الطبعة غير الاولى). اسم مؤسسة النشر، مكان النشر.
مثال: الزوكة، محمد خميس (2000). جغرافيا السكان. ط2، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر.

بحث كجزء من كتاب (فصل من كتاب)

الاسم الاخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان الفصل. من كتاب: "اسم الكتاب"، اسم المحرر (رقم الطبعة غير الاولى). مؤسسة النشر، مكان النشر، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).

ورقة بحثية في مجلة

الاسم الاخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. اسم المجلة، مكان النشر، رقم المجلد، رقم العدد، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).
الشوابكة، يونس احمد (2012). اتجاهات طلبة العلوم التربوية نحو ثقافة المعلومات. المجلة الاردنية في العلوم والتربية، الاردن، 8 (4)، ص 315-328

في حالة أكثر من مؤلف

الاسم الأخير للمؤلف الاول، اسمه الاول ثم الثاني؛ الاسم الأخير للمؤلف الثاني، ... الخ (سنة النشر). عنوان البحث. اسم المجلة، اسم مؤسسة النشر، مكان النشر، حجم صفحات البحث (الاشارة إلى بداية صفحته ونهايتها).

بحث في أعمال مؤتمر أو ملتقى علمي

الاسم الأخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (سنة النشر). عنوان البحث. ورقة مقدمة في مؤتمر: اسم المؤتمر، المؤسسة المنظمة، تاريخ ومكان الانعقاد. الصفحات.

رسالة ماجستير أو دكتوراه

الاسم الأخير للمؤلف، اسمه الاول ثم الثاني (السنة). عنوان الرسالة. رسالة ماجستير (او دكتوراه)، الجامعة، الدولة، الصفحات.
النتائج غير المنشورة والاتصالات الشخصية لا تضمن في المراجع بل تذكر فقط في متن البحث.
في حالة استخدام بحوث مأخوذة من الانترنت يكتب المصدر كاملا مضافا اليه المعلومات من الموقع.
يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

تسلم الاوراق المقدمة للنشر

يتم تسلم نسخة ورقية وأخرى الكترونية على القرص المدمج CD من البحث المقدم للنشر لرئيس هيئة التحرير او

ترسل الكترونياً على **البريد الالكتروني للمجلة:** najah@nilevalley.edu.sd

فهرس الموضوعات

افتتاحية العدد	أ
عن المجلة	ب
اهتمامات المجلة وأبعادها	ب
الشروط العامة للنشر	ب
أثر التخطيـــط الاستراتيـجي على شـراء احتيـاجات جامعة وادي النيل محمد البشير البدوي علي	**13- 1**
المسؤولية الدولية عن أضرار الاستخدام السلمي للطاقة النووية بابكر صالح محمد المدني1 و نصر الدين صياح إسماعيل إسحاق2	**36 -14**
شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب أحمد النور الغالي حامد	**50-37**
فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي في تدعيم الوحدة الوطنية في السودان (دراسة تطبيقية على عينة من جمهور صلاة الجمعة في مدينة بربر) محمد فرح كرم الله وقيع الله	**72-51**
مراجعة النظير ودورها في جودة عملية المراجعة (حالة ديوان المراجع القومي وعينة من مكاتب المراجعة والمحاسبة في السودان) أبوبكر عثمان محمد عثمان1 ومشرّف الصديق البدري عبد الله2	**87-73**
أثر تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب على أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل (٢٠١٥- ٢٠٢٠) محمد مصطفى أبو حجل1 و عهد محمد الحسن الشيخ2	**103-88**
أثر انظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية ايوب طه سيد احمد1 و بخيتة محمد محمود الحاج2	**124-104**
Enhancing Students Writing Skill through Reading **Yassir Mohammed Osman Ibrahim**	**142-125**
بلاغة الكتابة الامين الطيب الطاهر	**160-143**

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

أثر التخطيـــط الاستراتيـجي على شـراء احتيـاجات جامعة وادي النيل

محمد البشير البدوي علي

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة وادي النيل
المؤلف:Mohammed231977@yahoo.com

المستخلص

تكمن مشكلة الدراسة في أن هناك عدم وجود خطة استراتيجية واضحة لتحديد الاحتياجات بالجامعة سواء من حيث الكميات المناسبة أو من حيث المواصفات والجودة المطلوبة والسعر المناسب في كل كليات الجامعة. وعليه هدفت الدراسة الى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على تحديد الاحتياجات بالكمية المناسبة وبالجودة المناسبة. وكذلك معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على اختيار السعر المناسب لشراء احتياجات الجامعة. ومن خلال جع البيانات وتحليلها توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: عدم وجود خطة استراتيجية مع عدم ترتيب للأولويات عند الشراء وعدم الاهتمام بتحليل عوامل البيئة الداخلية والخارجية وكذلك لا يوجد اهتمام بوضع موازنات تقديرية لتحديد الاحتياجات وليس هنالك اهتمام بالمعايير والمقاييس فيما يخص جودة المواد مع الاهتمام الواضح فيما يتعلق بتحديد أسعار المواد. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود خطة استراتيجية وترتيب الاولويات عند الشراء والاهتمام بمعايير الجودة لأن ذلك يساعد الجامعة في تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالتخطيط الجيد لشراء احتياجات الجامعة.

كلمات مفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، شراء الاحتياجات، جامعة وادي النيل

The Impact of Strategic Planning on Purchasing the Nile Valley University Needs

Mohammed Elbasheer Elbedawi

Faculty of Economics and Administration Sciences, Nile Valley University

Author: Mohammed231977@yahoo.com

Abstract

The problem of this study is that there is no clear strategic plan to determine the needs of the university, whether in term of appropriate quantities or in term of specifications, required quality and suited price in all university faculties. The study aimed to know the impact of strategic planning on identifying the needs in appropriate quantity and quality. Furthermore, it determines to know the impact of strategic planning on choosing the suited price to purchase the university needs. Through the data collected and analyzed the study found the following findings: There is a lack of a strategic plan with no prioritization while purchasing the needs, also there is a lack of attention in analyzing internal and external environmental factors, as well as the lack of attention to set estimated budgets to determine the needs. In addition there is no attention to the standards and measures with regard to the quality of materials. Attention only focuses on determining the price of materials. Finally, the study presented a set of recommendations, the most important ones are these the necessity of having a strategic plan, prioritizing during purchasing materials, paying attention to quality standards because it helps the university to achieve its goals with regard to good planning for purchasing the needs of the university.

Keywords: Strategic planning, purchasing needs, Nile Valley University

مقدمة

تعتبر ادارة المشتريات من الادارات المهمة داخل أي منظمة حيث تعتبر عملية الشراء والتوريد ضماناً لتوفر المواد بكافة أنواعها لسير العملية الانتاجية والخدمية كما يعتبر التخطيط الاستراتيجي واحداً من أهم الوظائف الادارية التي تساعد المدير في عملية اتخاذ القرار السليم بشأن المشكلات التي يمكن أن تواجهه ونجد أن إعداد الخطط الاستراتيجية ليس عملا سهلا يمكن القيام به في أي وقت وتحت أي ظرف. بل هو عمل ذهني شاق يتطلب بذل جهود كبيرة من الجهة المسؤولة عن وضع الخطط الاستراتيجية والالمام بجوانب عديدة عن حل المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأن حلها وتوفير الامكانات البشرية اللازمة لحل المشكلة.

مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة الدراسة في أن هناك عدم وجود خطة واضحة لتحديد الاحتياجات بالجامعة سواء من حيث الكميات المناسبة أو من حيث المواصفات والجودة المطلوبة والسعر المناسب في كل كليات الجامعة. لذلك تجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على تحديد الكمية المناسبة بالجامعة؟

ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على تحديد الجودة المناسبة بالجامعة؟

ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على تحديد السعر المناسب بالجامعة؟

فروض الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي والكمية المناسبة من المواد المشتراة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي والجودة المناسبة للمواد المشتراة

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التخطيط الاستراتيجي والسعر المناسب للمواد المشتراة

أهداف الدراسة

1/ معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي علىتحديد الاحتياجات بالكمية المناسبة وبالجودة المناسبة

2/ معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على احتيار السعر المناسب لشراء احتياجات الجامعة من المواد ومن مصدر التوريد المناسب.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التخطيط وأثره في اتخاذ القرارات السليمة بشأن تحديد الكميات المناسبة والجودة المناسبة والسعر المناسب ومصدر التوريد المناسب مما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها وتقليل تكاليف الشراء.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات الثانوية من مصادرها كالكتب والمراجع والدوريات والبيانات الاولية التي تم الحصول عليها عبر الاستبانة والمقابلة الشخصية والملاحظة.

الإطار النظري

مفهوم التخطيط

يري (هنريفايول) أن التخطيط يعني التوقع بما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل (الصباب، 2013م: ص67).

ويرى (الصانع) ان التخطيط هو رسم الانشطة المستقبلية بالاستناد على الحقائق الخاصة بالمواقف وبناء على تجميع تلك المواقف وتحليلها (ذا النون، 2011م: ص 72).

مفهوم الاستراتيجية

تعود جذور مصطلح الاستراتيجية الى الأصل الاغريقي وهو يعني علم الجنرال كما يعني قيادة " فن الحرب" لذلك فان نقل المصطلح الي حقل الادارة يعني بصورة واضحة انه "فن القيادة والادارة (حسين، 2010 م: ص10).

أما في نظر (توماس) أنها خطط وأنشطة المنظمة التي تم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التوافق والتطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها (خير الدين، 2012م: ص15).

مفهوم التخطيط الاستراتيجي

يقول كوتلر التخطيط الاستراتيجي هو عملية ادارية خاصة بوضع وإدامة العلاقة بين أهداف المؤسسة وتطلعاتها واعادة ترتيب الانشطة بالشكل الصحيح الذي يحقق النمو والارباح في المستقبل (الكبيسي، 2012م، ص13).

هو عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بأهداف المؤسسة واستخدام الموارد وتطبيق السياسات من أجل تحقيق هذه الاهداف (نور الدين، 2008م: ص 61).

أهمية التخطيط الاستراتيجي

تطرق العديد من الكتاب والباحثين لأهمية التخطيط الاستراتيجي نذكر منها:

_ يوفر التخطيط الاستراتيجي الفرصة للعاملين في المنظمات من خلال مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات الأمر الذي يشعرهم بالمشاركة وتحقيق نوع من الرضا لديهم (الكبيسي، 2012م: ص13).

_ تحقيق القدرة على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط والالتزام بالأهداف الاستراتيجية التي تضعها الادارة (المدهون، 2013م: ص 18).

_ التقليل من الاثار السلبية للظروف المحيطة التي تعمل علي زيادة الكفاءة والفعالية (عطا الله، 2005م: ص37).

_ التوقع بظروف عدم التأكد بالنسبة للعوامل البيئية الخارجية وتشخيص آثارها على حركة الادارة وتجديد القيود التي تفرضها والفرص المتاحة بما يسهم في تحقيق فعالية المؤسسة.

مفهوم وأهمية وظيفة الشراء

تعرف وظيفة الشراء على أنها الوظيفة المسؤولة عن دورة المواد من الوقت الذي يطلب فيه صنف ما الي الوقت الذي يتم فيه تسليمه الي الجهة التي تستعمله (الشنواني،1991م: ص 18)

ويتضمن هذا التعريف مسؤولية اختيار مورد والتفاوض معه حول السعر والتأكد من جودة المواد وضمان التسليم،كما يمكن أن يتضمن أيضا مسؤولية مباشرة أو غير مباشرة عن النقل والاستلام والتفتيش والرقابة عن المخزون السلعي.

أهمية وظيفة الشراء

تبرز أهمية وظيفة الشراء من خلال ما يلي:

1/ تتميز بعض المواد بالندرة وحدة المنافسة بين المؤسسات لتأمين تدفقها وذلك لاستمرار النشاط ولذا أصبح الاهتمام بإدارة الشراء لضمان عدم توقف النشاط.

2/ تبرز أهمية الشراء من خلال حجم الانفاق الكبير عند شراء المواد، حيث أن وظيفة الشراء وهي تمارس مسؤولياتها تضع نصب عينيها محاولة تخفيض النفقات حتى تستطيع المنافسة علي أساس السعر وبالتالي تضمن المحافظة على حصتها السوقية والمحاولة على زيادتها إن أمكن (زويلف، 1988م: ص 13).

3/ ربما للمؤسسة نظام مفتوح فقدرة وظيفة الشراء في إدارة أعمالها يزيد من قدرة الانتاج لحصولها على المواد بالكمية المناسبة والمواصفات المطلوبة بعيدا عن العيب لذا فإن كل تحسين في أداء وظيفة الشراء يزيد من كفاءة وظيفة الانتاج.

4/ تكمن أهمية الشراء في الحد من مبالغة الادارات المستخدمة للمواد سواء من حيث الكمية او من حيث المواصفات وهذا يزيد من النفقات ولذا فإن وظيفة الشراء تستطيع ان تعيد النظرفي

مواصفات المواد المطلوبة واقتراح المواصفات المناسبة والأقل تكلفة.

مفهوم الكمية المناسبة للشراء

الكمية المناسبة عند الشراء ليس لها مفهوم واحد ومحدد وثابت يصلح استخدامه في جميع المنشئآت وكذلك تختلف الكمية المناسبة عند الشراء في المنشاة الواحدة بين وقت وأخر كلما اختلفت الظروف المحيطة بعملية الشراء. ومفهوم الكمية المناسبة يعني الكمية المطلوب شراءها لمنشاة معينة من نوع معين وجودة معينة وبسعر معين أي الكمية التي يحوط شراءها ظروف محددة وشروط محددة أن الكمية المناسبة عند الشراء لا يجب أن تأخذ فقط في الحسبان إمكانيات جهاز الشراء وتوفير الموارد المالية للمشتريات وخفض تكلفة أعمال الشراء والتخزين على أدنى حد ممكن وإنما يجب أيضا أن نأخذ في الحسبان متطلبات وظروف وإمكانيات أعمال البيع ومتطلبات وظروف وإمكانيات أعمال الإنتاج.

وعليه فان الكمية المناسبة عند الشراء قد تكون كبيرة في بعض الحالات للوفاء باحتياجات البيع أو احتياجات الإنتاج وقد تكون صغيرة في حالات أخرى للوفاء باحتياجات وإمكانيات الشراء أو في حالات ثالثة قد تكون كمية توازنيه توفق بين طاقة هذه الاحتياجات من شراء وتخزين وإنتاج وبيع.

ونجد أن وجهة نظر القرار البحث من الشراء والمتغيرات المختلفة المؤثرة في القرار من داخل إدارة المشتريات فان الكمية المناسبة للشراء يحكمها متغيرات وعوامل شرائية وأخرى مثل الجودة المناسبة والسعر المناسب والوقت المناسب والشروط الأخرى لإتمام صفقة الشراء والتسليم (عبد الفتاح،1988م).

مفهوم الجودة المناسبة

أن الجودة المناسبة لا تعني الجودة المرتفعة في كل الحالات بل تعني توفير مستوى المواصفات والأداء والإشباع الذي **يلائم** الحاجات في ضوء اقل تكاليف فإذا كانت الجودة المرتفعة هي المطلوبة فأنها تكون الجودة المناسبة أما إذا كانت الجودة المنخفضة التي تناسب إشباع الاحتياجات الإنتاجية أو الاستهلاكية وذات تكاليف منخفضة فان الجودة المنخفضة في هذه الحالة هي الجودة المناسبة. أن مفهوم الجودة يعتبر مفهوما نسبيا أي تختلف قيمة الجودة باختلاف المواقف الشرائية وباختلاف الظروف الاقتصادية مثل توفير المنتجات ذات الجودة المطلوبة وباختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية أو الاستهلاكية وكذلك باختلاف الأوقات.

كما أن الجودة لا يجب أن نحكم على مستواها بشكل منفرد وإنما نحكم على مستوى الجودة بمقارنة منفعة السلعة بالتكلفة والمنفعة من اجلها وأيضا يتأثر مستوى الجودة بما يرتبط بطرق استخدام المنتجات عند الإنتاج أو الاستهلاك بطريقة صحيحة أم لا!. وتختلف أهمية عنصر الجودة باختلاف المواقف الشرائية فعند شراء الأدوية أو المعدات الهندسية فان هذا الموقف يتطلب الدقة في تحديد مستوى جودة المنتجات المشتراة إلا أن درجة أهمية الجودة إذا أردنا ترتيبها بالنسبة

للعناصر الأخرى الداخلية في عملية الشراء وهي السعر والكمية والوقت وطريقة الشراء فان الجودة قد تكون متقدمة في الأهمية في حالات ومواقف معينة أو متأخرة في الأهمية في حالات ومواقف أخرى ويجب على القائم بالشراء دقة تحديد درجة أهمية الجودة بالنسبة لعناصر الشراء الأخرى حتى يستطيع تقدير مدى نسبة الجودة واختيارها الاختيار الجيد بما يرقى بالقرار الشرائي (عبد الفتاح، 1988م).

مفهوم السعر المناسب

السعر المناسب هو السعر الذي تستطيع دفعه المنظمة المشترية مقابل الحصول على المنفعة المرجوة من هذا السعر المدفوع على المواد وغيرها من الموارد المادية بمعني آخر تغطي التضحية النقدية للمشترى حاجاته الاستعمالية ومتطلبات عمليات أنشطته أوتزيد عنها فالسعر المناسب يجب أن يتصف بصفتين اساسيتين هما:

. الصفة الاقتصادية، أي التكلفة الأقل

. الملاءمة، أي الحصول على المنفعة المطلوبة التي تشبع حاجات المشتري ورغباته.

إذا السعر المنخفض مقابل جودة منخفضة لا يعد سعرا مناسباً، والسعر المنخفض مقابل خدمات غير جيدة أو سيئة ليس بالسعر المناسب والسعر الاقل لمادة ذات جودة مناسبة وبشروط توريد غير مناسبة لا يعد سعرا مناسبا والسعر المرتفع مقابل جودة أعلي من المطلوب يعد اسرافا لا مبرر له (رضوان 2012م: ص57-58).

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من(32) من مدراء ومدراء ادارات وعمداء ونوابهم ومنوبى مشتريات وبعض المحاسبين وقد تم توزيع 32 استبانة وتم جمع (29) منها وقد تم تغطية مجتمع الدراسة بالكامل.

التحليل الوصفي للمتغيرات الأساسية:

جدول (1): خصائص عينة الدراسة:

البيان		التكرارات	النسب المئوية
المتغير	فئات الخاصية		
النوع	ذكر	23	79.3
	انثى	6	20.7
العمر	اقل من 30سنة	0	0
	31-40	10	34.5
	41-50	10	34.5
	اكثر من 50سنة	9	31
الخبرة العملية	اقل من 10 سنوات	5	17.2
	11-20	10	34.5
	21-30	11	37.9
	اكثر من 30سنة	3	10.3
المؤهل العلمي	ثانوي	1	3.4
	جامعي	4	13.8
	فوق الجامعي	24	82.8
مجال الوظيفة	مدير / مدير ادارة	8	25.9
	عميد / نائب عميد	16	55.6
	محاسب	3	11.1
	مندوب مشتريات	2	7.4

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

يتضح من جدول(1) أن 79.3% من أفراد العينة هم من الذكور و20.7% من الإناث، وأن 0% و34.5% و 34.5% و 31% تتراوح أعمارهم بين أقل من 30 و31–40 و 41–50 وأكثر من 50 على التوالي، وأن 17.2% خبرتهم أقل من 10 سنوات و34.5 و 37.9 و10.3% خبرتهم العملية تتراوح بين 11 -20 و21–30 وأكثر من 30 سنة على التوالي، وان 82.8% من افراد العينة مؤهلهم فوق الجامعي بينما 13.8% جامعيون، وان 3.4% مؤهلهم العلمي ثانوي، وهذه المؤشرات تدل على أن افراد العينة لديهم خبرة عملية وتأهيل علمي مما ينعكس على دقة البيانات التي يدلون بها، كما أن 25.9% من أفراد العينة مدراء ادارات و55.6% عمداء كليات و11.1% محاسبون و7.4% مندوبو مشتريات.

قياس الاعتمادية لأداة الدراسة

تم قياس درجة الاعتمادية لاستمارة الاستقصاء بموجب طريقة الفا كرونباخوكانت النتائج كما في الجدول رقم(2).

جدول (2): نتائج قياس الاعتمادية لأداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
التخطيط الاستراتيجي	5	0.96	0.98
الشراء بالكمية المناسبة	6	0.97	0.98
الشراء بالجودة المناسبة	7	0.98	0.99
الشراء بالسعر المناسب	5	0.96	0.90
الاستبانة كاملة	23	0.99	0.99

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences) فقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، وتم استخدام طريقة الفا كرونباخ لحساب معامل الثبات لقياس درجة الاعتمادية، معامل الارتباط لبيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

جدول (3): المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي

#	عبارات المحور الأول	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار			
		النسبة	النسبة	النسبة			
1	للجامعة خطة استراتيجية واضحة لشراء احتياجاتها	23	1	5	1.38	0.78	لا أوافق
		79.3	3.5	17.2			
2	تقوم الجامعة بترتيب أولوياتها في الشراء وفق الخطة المرحلية	13	9	7	1.79	0.82	لا أوافق
		44.8	31	42.1			
3	تلتزم الجامعة بربط النشاط الشرائي بمشروعات الخطة المرحلية بالخطة الاستراتيجية	17	10	2	1.48	0.63	لا أوافق
		57.1	39.3	3.6			
4	تقوم الجامعة بتحليل عوامل البيئة الداخلية للتعرف علي مصادر القوة والضعف عند الشراء لترتيب اولوياتها وفق الاحتياجات الفعلية	16	10	3	1.55	0.68	لا أوافق
		55.2	34.5	10.3			
5	تقوم الجامعة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف علي الفرص والتهديدات التي تواجهها عند الشراء	17	6	6	1.62	0.82	لا أوافق
		58.6	20.7	20.7			
	التخطيط الاستراتيجي	86	36	23	1.56	0.75	لا أوافق
		59.3	24.8	15.9			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022..

يتبين للباحث من الجدول (3) أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الأولى (للجامعة خطة استراتيجية واضحة عند الشراء) بلغ 79.3% والمتوسط الحسابي 1.38 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة مما يدل على أن ليس للجامعة خطة استراتيجية عند الشراء، كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الثانية (تقوم الجامعة بترتيب أولوياتها في الشراء وفق الخطة المرحلية) بلغ 44.8% والمتوسط الحسابي 1.79 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة على عدم ترتيب الاولويات عند الشراء. كما ان نسبة الذين لايوافقونعلى العبارة الثالثة (تلتزم الجامعة بربط النشاط الشرائي بمشروعات الخطة المرحلية بالخطة الاستراتيجية) بلغ 57.1% والمتوسط الحسابي 1.48وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الرابعة (تقوم الجامعة بتحليل عوامل البيئة الداخلية للتعرف على مصادر القوة والضعف عند الشراء لترتيب اولوياتها وفق الاحتياجات الفعلية) بلغت 55.2% والمتوسط الحسابي 1.55 وهو يمثل عدم الموافقة على تحليل عوامل البيئة الداخلية. كما أن نسبة الذين لايوافقون على العبارة الخامسة (تقوم الجامعة بتحليل البيئة الخارجية للتعرف على الفرص والتهديدات التي تواجهها عند الشراء) بلغت 58.6% والمتوسط الحسابي 1.62 وهو يمثل عدم الموافقة على تحليل عوامل البيئة الخارجية.

جدول (4)المحور الثاني: الكمية المناسبة

#	عبارات المحور الثاني	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	المرجح	المعياري	
		النسبة	النسبة	النسبة			
1	يتم وضع موازنة تقديرية لتحديد الكميات من المواد وفق برامج الخطة المرحلية للخطة الاستراتيجية	15	4	10	1.83	0.93	لا أوافق
		51.7	13.8	34.5			
2	يتم تحديد الكميات من المواد للوحدات التابعة للجامعة وفق البرامج المجازة	17	8	4	1.55	0.74	لا أوافق
		57.1	28.6	14.3			
3	للجامعة خطة واضحة للشراء تراعي فيها تكاليف التخزين والتأمين ضد السرقة والحريق	21	5	3	1.38	0.68	لا أوافق
		72.4	17.2	10.3			
4	تعمل الجامعة علي توفير فائض من المواد لتفادى تعطيل العمل	15	7	7	1.72	0.84	لا أوافق
		51.7	24.1	24.1			
5	تقوم الجامعة بشراء الكميات المناسبة لتفادي تجميد جزء من رأس المال في مخزون معطل	12	8	9	1.90	0.86	لا أوافق
		41.4	27.6	31			
6	تحديد نقطة اعادة الطلب لكل المواد المشتراة بالجامعة	13	13	3	1.65	0.67	لا أوافق
		44.8	44.8	10.3			
	الكمية المناسبة	93	45	36	1.67	0.80	لا أوافق
		53.4	25.9	20.7			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

يتبين من جدول (4) أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الأولى (يتم وضع موازنة تقديرية لتحديد الكميات من المواد وفق برامج الخطة المرحلية للخطة الاستراتيجية) بلغ 51.7% والمتوسط الحسابي 1.83وان نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الثانية (يتم تحديد الكميات من المواد للوحدات التابعة للجامعة وفق البرامج المجازة) بلغ 57.1% والمتوسط الحسابي 1.55 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة. كما ان نسبة الذين لايوافقون على العبارة الثالثة (للجامعة خطة واضحة للشراء تراعي فيها تكاليف التخزين والتأمين ضد السرق والحريق) بلغ 72.4% والمتوسط الحسابي 1.38 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الرابعة (تعمل الجامعة على توفير فائض من المواد لتفادى تعطيل العمل) بلغت 51.7% والمتوسط الحسابي 1.72 وهو يمثل عدم الموافقة على العبارة. كما أن نسبة

الذين لا يوافقونعلى العبارة الخامسة (تقوم الجامعة بشراء الكميات المناسبة لتفادي تجميد جزء من رأس المال في مخزون معطل) بلغت 41.4% والمتوسط الحسابي 1.90 وهو يمثل عدم الموافقة على العبارة. كما بلغت نسبة الذين لا يوافقون على العبارة السادسة(تحديد نقطة اعادة الطلب لكل المواد المشتراة بالجامعة) 44.8% والوسط الحسابي 1.65 وهو اتجاه لعدم الموافقة على العبارة.

جدول (5): المحور الثالث: الجودة المناسبة

#	عبارات المحور الثالث	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	المرجح	المعياري	
		النسبة	النسبة	النسبة			
1	تلتزم الجامعة بمعايير المواصفات والمقاييس المعتمدة عند الشراء.	17	8	4	1.55	0.74	لا أوافق
		58.6	27.6	13.8			
2	العلامة التجارية هي المستخدمة في توصيف جودة المواد المشتراة للجامعة.	13	12	4	1.69	0.71	محايد
		44.8	41.4	13.8			
3	تتأكد لجنة المشتريات بالجامعة من ان المورد التزم بالمواصفات والمقاييس المطلوبة	11	12	6	1.83	0.76	لا أوافق
		37.9	41.4	20.7			
4	الاهتمام بوضع مواصفات دقيقة وكاملة لمستويات الجودة	18	8	3	1.48	0.69	لا أوافق
		63	29.6	7.4			
5	وضع نظام وأسس دقيقة لفحص الأصناف المشتراة	18	9	2	1.52	0.74	لا أوافق
		62.1	31	6.9			
6	يتم الرجوع الي أوامر الشراء للتأكد من الجودة المطلوبة	15	10	4	1.62	0.73	لا أوافق
		51.3	34.5	13.8			
7	رفض البضاعة وتحصيل التعويض أو الاستبدال في حال عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة	12	11	6	1.79	0.77	لا أوافق
		42.9	35.7	21.4			
	الجودة المناسبة	104	68	31	1.64	0.73	لا اوافق
		51.2	33.5	15.3			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

تبين للباحث من جدول (5) أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الأولى (تلتزم الجامعة بمعايير المواصفات والمقاييس المعتمدة عند الشراء.) بلغ 58.6% والمتوسط الحسابي 1.55 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة مما يدل على أن الجامعة لا تلتزم بالمعايير والمواصفات عند الشراء، كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الثانية (العلامة التجارية هي المستخدمة في توصيف جودة المواد المشتراة للجامعة) بلغ 44.8% والمتوسط الحسابي 1.69 وهو يمثل عدم الموافقة على العبارة مما يعني أن الجامعة لا تهتم بالعلامة التجارية عند شراء احتياجاتها. كما ان نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الثالثة (تتأكد لجنة المشتريات بالجامعة من ان المورد التزم بالمواصفات والمقاييس المطلوبة) بلغ 37.9% والمتوسط الحسابي 1.83 وهو يمثل اتجاه عدم الموافقة على العبارة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الرابعة (الاهتمام بوضع مواصفات دقيقة وكاملة لمستويات الجودة) بلغت 63% والمتوسط الحسابي 1.48 وهو يمثل عدم الموافقة على وضع مواصفات دقيقة وكاملة لمستويات الجودة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الخامسة (وضع نظام وأسس دقيقة لفحص الأصناف المشتراة) بلغت 62.1% والمتوسط الحسابي 1.52 وهو يمثل عدم الموافقة علىالعبارة.كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة السادسة (يتم الرجوع الي أوامر الشراء للتأكد من الجودة المطلوبة) بلغت 51.3% والمتوسط الحسابي 1.62 وهو يمثل عدم الموافقة على العبارة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة السابعة (رفض البضاعة

وتحصيل التعويض أو الاستبدال في حال عدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة) بلغت 42.9% والمتوسط الحسابي 1.72 وهو يمثل عدم الموافقة على العبارة.

جدول (6): المحور الرابع- السعر المناسب

#	عبارات المحور الأول	لا أوافق	محايد	أوافق	المتوسط	الانحراف	الاتجاه
		التكرار	التكرار	التكرار	المرجح	المعياري	
		النسبة	النسبة	النسبة			
1	يحدد السعر بناء علي أسعار المنافسين	5	6	18	2.45	0.78	أوافق
		17.2	20.7	62.1			
2	الحصول علي خصم الكمية والخصم النقدي والتجاري باتباع السياسات المناسبة عند تحديد الاسعار	7	6	16	2.31	0.85	أوافق
		24.1	20.7	55.2			
3	استخدام قوائم الأسعار أو المناقصات للحصول علي المعلومة السعرية	3	8	16	2.51	0.69	أوافق
		10.7	28.6	60.7			
4	مراعاة الوضع في الحسبان الخدمات التي يقدمها المورد عند تحديد السعر	10	12	7	1.90	0.77	لا اوافق
		37.9	41.4	20.7			
5	مراعاة الوضع في الاعتبار ظروف العرض والطلب في السوق عند تحديد السعر	9	13	7	1.93	0.75	لا أوافق
		31	44.8	24.1			
	السعر المناسب	34	45	66	2.22	0.80	أوافق
		23.4	31	45.5			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

يتبين للباحث من الجدول رقم (6) أن نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الأولى (يحدد السعر بناء على أسعار المنافسين) بلغ 17.2% والمتوسط الحسابي 2.45). وهو يمثل اتجاه الموافقة على العبارة. كما ان نسبة الذين لا يوافقون على العبارة الثانية (الحصول على خصم الكمية والخصم النقدي والتجاري باتباع السياسات المناسبة عند تحديد الاسعار) بلغ 24.1% والمتوسط الحسابي 2.31 وهو يمثل اتجاه الموافقة على العبارة. كما أن نسبة الذين لا يوافقون علي العبارة الثالثة (استخدام قوائم الأسعار أو المناقصات للحصول علي المعلومة السعرية) بلغت 10.7% والمتوسط الحسابي 2.52 وهو يمثل الموافقة علي العبارة كما أن نسبة الذين لا يوافقون علي العبارة الرابعة(مراعاة الوضع في الحسبان الخدمات التي يقدمها المورد عند تحديد السعر) بلغت 37.9% والمتوسط الحسابي 1.90 وهو يمثل عدم الموافقة علي العبارة. بلغت نسبة الذين لا يوافقون علي العبارة الخامسة (مراعاة الوضع في الاعتبار ظروف العرض والطلب في السوق عند تحديد السعر) 31% والوسط الحسابي 1.92 وهو اتجاه لعدم الموافقة علي العبارة

مناقشة فرضيات الدراسة

لمناقشة فرضيات الدراسة تم تحويل متغيرات الدراسة النوعية إلى متغيرات كمية تمثل متوسط استجابات المبحوثين عن متغيرات الدراسة كل محور على حدة لنحصل بذلك على أربعة متغيرات كمية تعبر عن متوسطات استجابات المحاور الأربعة (التخطيط الاستراتيجي، الكمية المناسبة، الجودة المناسبة، السعر المناسب)، أما التكنيك الإحصائي المستخدم حسب طبيعية البيانات هو عبارة عنالانحدار الخطي البسيط، حيث يستخدم نموذج الانحدار الخطي البسيط في حالة وجود متغير مستقل واحد (X) ومتغير تابع Y في فرضية الدراسة، ويأخذ نموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر المعادلة الأساسية التالية:

$$\hat{Y} = \hat{B}_O + \hat{B}_1 X_i$$

حيث أن $\hat{B}_O$ تمثل الجزء الثابت للنموذج. و $\hat{B}_i$ تمثل معامل الانحدار.

ولاختبار الفرضيات (الأولى، الثانية، الثالثة) تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لكل فرضية على حدة، ذلك لاختبار وجود العلاقة المعنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل كل على حدة أي لاختبار ما إذا كان التخطيط الاستراتيجي يؤثر على مشتريات جامعة وادي النيل، فتكون فرضية العدم لكل فرضية بالصيغة التالية: $H_O : B_i = 0$

الفرضية أعلاه تعني أن معامل الانحدار يساوي صفر مما يشير إلى أن المتغير المستقل ليس له تأثير معنوي على المتغير التابع وبالتالي عدم وجود ارتباط بين المتغيرين، أي لا توجد علاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع، أما الفرضية البديلة تأخذ الصيغة التالية: $H_a : B_i \neq 0$

والفرضية أعلاه تعني أن معامل الانحدار لا يساوي صفراً مما يشير إلى أن المتغير المستقل له تأثير معنوي على المتغير التابع كما تعني وجود ارتباط معنوي بين المتغيرين، أي أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (الكمية مثلاً) والتخطيط الاستراتيجي. ولاتخاذ القرار حول قبول أو رفض فرضية العدم (H_0) يُستخدم لذلك مستوى الدلالة الإحصائية الخاصة باختبار المعنوية لمعاملي الارتباط والانحدار ومقارنتها بقيمة الخطأ المسموح فإذا كان مستوى الدلالة الإحصائيةأقل من الخطأ المسموح به نرفض فرض العدم، أما إذا كان مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من أو يساوي الخطأ المسموح به نقبل فرض العدم ونستنتج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (التابع والمستقل)، حيث (H_0) تشير إلى فرض العدم بينما (H_1) تشير إلى الفرض البديل وذلك في كل اختبارات الفروض الإحصائية.

اختبار الفرضية الاولى:

يؤثر التخطيط الاستراتيجي في اختيار الكمية المناسبة من المواد المشتراة للجامعة.

جدول (7): يوضح أسلوب تحليل التباين(ANOVA) لقياس آثر التخطيطالاستراتيجي في الكمية المناسبة

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى المعنوية
بين المجموعات	1	14.297	14.297	0.97	0.95	591.269	0.000
الخطأ	27	0.786	0.029				
التباين الكلي	28	15.082					

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

جدول (8): يوضح تأثير التخطيط الاستراتيجي في الكمية المناسبة

النموذج	β	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	0.063	0.794	0.434
التخطيط الاستراتيجي	1.028	22.165	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

يتضح من خلال نتائج جدول تحليل التباين (8) أن قيمة معامل التحديد 0.95 وهي تشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي يفسر 95% من التغير في اختيار الكمية المناسبة والباقي إلى تدخل متغيرات أخرى، كما نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.97 وهي تفسر أن هنالك علاقة طردية قوية جداً بين التخطيطالاستراتيجيواختيار الكمية المناسبة، كما يتضح أن القيمة الاحتمالية (P-value) للحد الثابت أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرض العدم أي عدم معنوية الحد الثابت، كما يتضح وجود تأثير معنوي مقداره 1.028لمتغيرالتخطيطالاستراتيجي في اختيار الكمية المناسبة، مما سبق نستنتج وجود تأثير معنوي للتخطيط الاستراتيجي، ومن جانب أخر عند مقارنة القيمة الاحتمالية نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الاولى للدراسة التي تنص على أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر في اختيار الكمية المناسبة من المواد المشتراة للجامعة.

اختبار الفرضية الثانية:

يؤثر التخطيط الاستراتيجي في اختيار الجودة المناسبة للمواد المشتراة للجامعة.

جدول (9): يوضح أسلوب تحليل التباين (ANOVA) لقياس آثر التخطيط الاستراتيجي في اختيار الجودة المناسبة

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى المعنوية
بين المجموعات	1	12.905	12.905	0.98	0.96	591.269	0.000
الخطأ	27	0.589	0.022				
التباين الكلي	28	13.495					

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

جدول (10): يوضح تأثير التخطيط الاستراتيجي في الجودة المناسبة

النموذج	β	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	0.111	1.62	1170.
التخطيط الاستراتيجي	0.977	24.32	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022.

يتضح من خلال نتائج جدول تحليل التباين (10) أن قيمة معامل التحديد 0.96 وهي تشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي يفسر 96% من التغير في اختيار الجودة المناسبة والباقي إلى تدخل متغيرات أخرى، كما نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.98 وهي تفسر أن هنالك علاقة طردية قوية جداً بين التخطيط الاستراتيجي واختيار الجودة المناسبة، كما يتضح من خلال نتائج (10) أن القيمة الاحتمالية (P-value) للحد الثابت أكبر من 0.05 مما يعني قبول فرض العدم أي عدم معنوية الحد الثابت، كما يتضح وجود تأثير معنوي مقداره 0.977 لمتغير التخطيط الاستراتيجي في اختيار الجودة المناسبة، مما سبق نستنتج وجود تأثير معنوي للتخطيط الاستراتيجي، ومن جانب أخر عند مقارنة القيمة الاحتمالية نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الثانية للدراسة التي تنص على أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر في اختيار الجودة المناسبة من المواد المشتراة للجامعة.

اختبار الفرضية الثالثة:

يؤثر التخطيط الاستراتيجي في اختيار السعر المناسب للمواد المشتراة للجامعة.

جدول (11) يوضح أسلوب تحليل التباين (ANOVA) لقياس آثر التخطيط الاستراتيجي في اختيار السعر المناسب

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	معامل الارتباط	معامل التحديد	F المحسوبة	مستوى المعنوية
بين المجموعات	1	8.593	8.593	0.77	0.59	39.226	0.000
الخطأ	27	5.915	0.219				
التباين الكلي	28	14.508					

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022...

جدول (12) يوضح تأثير التخطيط الاستراتيجي في السعر المناسب

النموذج	β	قيمة t	مستوى المعنوية
الثابت	0.973	4.476	0.000
التخطيط الاستراتيجي	0.797	6.263	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة، 2022..

يتضح من خلال نتائج جدول تحليل التباين (11) أن قيمة معامل التحديد 0.59 وهي تشير إلى أن التخطيط الاستراتيجي يفسر 59% من التغير في اختيار السعر المناسب والباقي إلى تدخل متغيرات أخرى، كما نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بلغت 0.77 وهي تفسر أن هنالك علاقة طردية قوية بين التخطيط الاستراتيجي واختيار السعر المناسب، كما يتضح من خلال نتائج الجدول (12) أن القيمة الاحتمالية (P-value) للحد الثابت اقل من 0.05 مما يعني رفض فرض العدم أي معنوية الحد الثابت، كما يتضح وجود تأثير معنوي مقداره 0.797لمتغير التخطيط الاستراتيجي في اختيار السعر المناسب، مما سبق نستنتج وجود تأثير معنوي للتخطيط الاستراتيجي، ومن جانب أخر عند مقارنة القيمة الاحتمالية نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية الثالثة للدراسة التي تنص على أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر في اختيار السعر المناسب من المواد المشتراة للجامعة.

النتائـج

. من خلال الدراسة اتضح أن المدراء وعمداء الكليات وغيرهم هم من الذكور ويمتازون بالخبرة العملية والتأهيل العلمي

. اتضح من خلال الدراسة عدم وجود خطة استراتيجية واضحة مع عدم ترتيب للأولويات عند الشراء

. اتضح أيضا أن الجامعة لا تهتم بتحليل عوامل البيئة المحيطة بها سواء الداخلية أو الخارجية

. عدم اهتمام الجامعة بوضع موازنة تقديرية لتحديد الكميات مع عدم مراعاة تكاليف التخزين والتأمين

. لا توفر الجامعة فائضاً من المواد لتفادي تعطيل العمل

. لا تهتم الجامعة بمعايير المواصفات والمقاييس ولا العلامة التجارية عند الشراء

. عدم الرجوع الي أوامر الشراء للتأكد من الجودة المطلوبة

. تهتم الجامعة بدراسة اسعار المنافسين

. تستخدم الجامعة قوائم الاسعار والمناقصات للحصول على المعلومة السعرية

. عدم اهتمام الجامعة بالخدمات التي تقدم من المورد عند تحديد السعر ولا تهتم بظروف العرض والطلب في السوق.

التوصيـات

. ضرورة وجود خطة استراتيجية لشراء الاحتياجات الخاصة بالجامعة مع ترتيب للأولويات عند الشراء.

. ضرورة الاهتمام بتحليل عوامل البيئة الداخلية للجامعة للاستفادة من نقاط القوة ومعرفة نقاط الضعف وكذلك العوامل الخارجية للاستفادة من الفرص وتجنب المخاطر

. وضع موازنة تقديرية لتحديد الكميات المناسبة.

. لابد من الاهتمام بمعايير الجودة ومقاييسها عند الشراء

. الرجوع الي أوامر الشراء للتأكد من مواصفات الجودة والعلامة التجارية

. مضاعفة الاهتمام بدراسة أسعار المنافسين واستخدام قوائم الاسعار و المناقصات للحصول على المعلومة السعرية.

. لابد من ضرورة الاهتمام بمعرفة الخدمات التي سيقدمها المورد للجامعة عند تحديد الأسعار

المراجـــع

حسين، أمال نمر (2010). تطبيق التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بأداء المؤسسات الأهلية والنسوية في قطاع غزة. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال جامعة الأزهر.

خير الدين، غسان مدحت (2012). مدخل الفكر الاستراتيجي، دار الراية للنشر والتوزيع.

ذو النون، الصانع نبيل (2011). الادارة مبادئ وأساسيات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

رضوان، محمود عبد الفتاح (2012). الأساليب الحديثة في إدارة المشتريات، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

زويلف، مهدى حسن، والعلاونة، على السليم (1988م). ادارة المشتريات والتخزين مدخل كمي. دار الفكر الطبعة الأولى.

الشنواني، صلاح (1991م). الاصول العلمية للشراء والتخزين. مؤسسة شهاب الجامعية للنشر والتوزيع.

الصباب، أحمد عبد الله (2013م). اساسيات الادارة الحديثة. خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

عبد الفتاح، محمد سعيد (1988م). إدارة المشتريات والمخازن،المكتب العربي الحديث.

عطا الله، سمر رجب (2005م). واقع التخطيط الاستراتيجي في قطاع المقاولات، دراسة ميدانية على شركات المقاولات قطاع غزة. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية غزة.

الكبيسي، محمد عادل حمد (2012م). أثر التخطيط الاستراتيجي في تبني التجارة الالكترونية على الحصة السوقية، دراسة تطبيقية على شركات البرمجيات المتبنية للتجارة الالكترونية في الاردن. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

المدهون، مني ابراهيم خليل (2013م). التخطيط الاستراتيجي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن، دراسة تطبيقية على مركز التدريب المجتمعي وادارة الازمات. الجامعة الاسلامية.

نور الدين، سليم محمود (2008م). دور التخطيط الاستراتيجي في زيادة فاعلية الادارة المدرسية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

المسؤولية الدولية عن أضرارالاستخدام السلمي للطاقة النووية

(دراسة فقهية تطبيقية)

بابكرصالح محمد المدني[1] و نصرالدين صياح إسماعيل إسحاق[2]

1 كلية الشريعة والقانون، جامعة وادي النيل.

[2]كلية الدراسات العليا، جامعة وادي النيل.

ممثل المؤلفين:babiker200388@gmail.com

المستخلص

تتناول الدراسة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تنتج عن استخدامات الطاقة النووية في المشروعات السلمية، وتظهر أهمية الدراسةفي تعلقها بالمسؤولية القانونية عن الأضرار النووية الناتجة عن استخدامها في النواحي السلمية، وتأكيد المواثيق الدولية على ذلك. تهدف الدراسة إلى بيان مفهوم المسؤولية الدولية وعناصرها وأشخاصها، وأساس المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية وما يترتب عليها من التزامات، وكيفية التعويض عنها. أُعدت الدراسة باتباع المنهج الاستقرائي التحليلي والوصفي. قُسِّمت الدراسةلثلاث مباحث، تناولت تعريف المسؤولية الدولية وأساس المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية، والتعويض عنها. خُتمت الدراسة بنتائج أهمها أنالطاقة النووية تتمتع بمميزات لا توجد في غيرها من أنواع الطاقة الطبيعية التقليدية كالفحم والنفط كونها ذات قدرة فائقة على انتاج الطاقة الكهربائية، وقليلة التكلفة، وصديقه للبيئة،إن السماح باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يعفي الدولة عن المسؤولية عن الأضرار النووية التي تحدث بسببها،إن المسؤولية عنها لم تعد تقوم وتتأسس على أساس فكرة الخطأ وانما تطورت الي مسؤولية موضوعية مطلقة تقوم على اساس تحمل التبعة. أوصتالدراسة بتشديد الرقابة على الأنشطة النوويةوإنزالعقوبات رادعة على كل دولة تخالف الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمةللأنشطة النووية، وانشاء هيئة سلامة مختصة بالنشاط النووي مستقلة وذات كفاءه في الدول التي تستخدم الطاقة النووية.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الدولية،الطاقة النووية، الاضرار النووية، المعاهدات الدولية.

The International Liability of the Peaceful Utilization of Nuclear Energy

Babikir Salih Mohammed Elmadani and Nasreldin Seyah Ismail Eshag

1Faculty of Sharia and Law, Nile Valley University.

College of Hugher Education, Nile Valley University.

Author: babiker200388@gmail.com

Abstract

The study deals with international liability for damage resulting from the use of nuclear energy in peaceful projects, and shows the importance of the study in its relation to legal liability for nuclear damage resulting from its use in peaceful aspects, and the confirmation of international charters on this. The study aims to clarify the concept of International Liability, its elements and persons, the basis of international liability for Nuclear Damage and the resulting obligations, and how to compensate for them. The study was prepared following the analytical and descriptive inductive approach. The study was divided into three topics, which dealt with the definition of international liability and the basis of international liability for Nuclear Damage, and compensation for it. The study concluded with the most important results that nuclear energy has advantages that are not found in other types of traditional natural energy such as coal and oil, being super-capable of producing electric energy, low-cost, and environmentally friendly. Allowing the use of nuclear energy for peaceful purposes does not absolve the state of responsibility for Nuclear Damage caused by it. Responsibility for it is no longer based on the idea of error, but has evolved into absolute objective responsibility based on liability. The study recommended tightening control over nuclear activities, imposing deterrent sanctions on any country that violates international conventions and treaties regulating nuclear activities, and establishing an independent and competent Nuclear Safety Authority in countries that use nuclear energy.

Keywords: International responsibility, nuclear energy, nuclear damage, international treaties.

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم، وبعد.

تنشأ المسؤولية الدولية في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانون الدولي بعمل أو امتناع عن عمل مخالف للالتزامات المقررة وفقا لأحكام القانون الدولي، ويترتب على ذلك مسؤولية قانونية وهي تطبيق جزاء على الشخص الدولي المسؤول.

من ذلك ما ينشأ من أضرار تنتج عن استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وما يصاحب استخدامها المشروع من وقوع أضرار للغير، فكان لزاماً توجيه المسؤولية القانونية للمنشأة النووية التي تسببت في هذه الأضرار، وجبر الأضرار يأخذ عدة أشكال فقد يكون عينياً أو مالياً. وقد بدأ استخدام الدول للطاقة النووية استخداما سلميا منذ العام 1954حينما أنشأ الاتحاد السوفيتي اول مفاعل نووي لإنتاج الطاقة الكهربائية، ثم تبعتها بقية دول العالم المتقدمة في دلك.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في:

1. إن الطاقة النووية ذات اهميه قصوى باعتبارها أحد الحلول المهمة لمشاكل البيئة واهمها مشاكل الاحتباس الحراري وارتفاع درجات الحرارة في العالم، كما تتعاظم اهميتها في ظل نضوب مصادر الطاقة التقليدية.
2. التأكيد على حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في مشروعاتها السلمية.
3. التنبيه لأهمية المسؤولية القانونية عن الأضرار النووية الناتجة عن استخدامها في النواحي السلمية.
4. تأكيد المواثيق الدولية على الحق في التعويض نتيجة للأضرار النووية.
5. لكونه يتناول موضوع التعويض عن الأضرار النووية وصوره وكيفية تقديره وسلطة القضاء في تقديره.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في سؤال رئيس وهو ما المسؤولية الدولية المترتبة عن أضرارالاستخدام السلمي للطاقة النووية؟ وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

1- ما مفهوم المسؤولية الدولية وعناصرها وأشخاصها؟

2- ما أساس المسؤولية الدولية عن أضرار الاستخدام السلمي للطاقة النووية؟

3- ماهي الآثار القانونية المترتبة على الاضرار النووية؟ وكيف يتم التعويض عنها؟

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في:

1- تحديد مفهوم المسؤولية الدولية وبيانها وعناصرها وأشخاصها.

2- معرفة أساس المسؤولية الدولية عن الأضرار النووية.

3- بيان الآثار القانونية الناشئة عن الأضرار النووية، وما يترتب عليها من التزامات.

منهج البحث

أُعد هذا البحث باتباع المنهج الوصفي والتحليلي.

هيكل البحث

المبحث الأول: تعريف المسؤولية الدولية وعناصرها وأشخاصها.

المبحث الثاني: الاسس القانونيةللمسؤولية الدولية عن الضرر النووي.

المبحث الثالث: التعويض عن الاضرار النووية.

المبحث الأول

تعريف المسؤولية الدولية وعناصرها وأشخاصها

المطلب الأول: تعريف المسؤولية الدولية

تُعرف بأنها تلك المسؤولية التي تترتب على الدولة في حالة إخلالها بأحد واجباتها القانونية الدولية.

وتعرف أيضاً بأنها الالتزام الذي يفرضه القانون الدولي على الشخص بإصلاح الضرر لصالح من كان ضحية تصرف أو امتناع أو تحمل العقاب جزاء هذه المخالفة (سعادى، 2013م: ص 18).

كما تعرف بأنها: عملية إسناد فعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي، سواء أكان هذا الفعل يحظره القانون الدولي أم لا، مادام قد ترتب عليه ضرر لأحد أشخاص القانون الدولي، الأمر الذي يقتضي توقيع جزاء دولي معين سواء أكان هذا الجزاء ذا طبيعة عقابية أم كان ذا طبيعة غير عقابية (سعادى، 2013: ص19).

وعرفت كدلك بأنها: تلك المسؤولية التي تترتب على شخص من أشخاص القانون الدولي جراء قيامه بفعل إيجابي أو سلبي غير مشروع دولياً من شأنه إحداث ضرر بشخص آخر، مما يحمل الأول الالتزام بالتعويض عن هذا الضرر، شريطة أن يكون الفعل منسوباً إلى الشخص الأول (يوسف، 2015: ص24).

مما تقدم نميل الى اختيار التعريف الأخير لأنه بين أنواع الأفعال التي تكون سبباً للمسؤولية وهي الفعل غير المشروع سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، كما شمل النتيجة التي يترتب عليها الفعل غير المشروع وهي الضرر،وما يترتب عليها من تعويض.

المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الدولية

لابد في الفعل غير المشروع دولياً من توافر عنصرين، العنصر الشخصي ويتمثل في وجود سلوك إيجابي أو سلبي، أي القيام بعمل أو الامتناع عن عمل. وعنصر موضوعي أو مادي، بأن يكون مخالفاً لالتزام دولي يقع على عاتق الدولة.

اولاً: العنصر الشخصي

لبيان المقصود بالسلوك الذي يمكن نسبته إلى الدولة يجب أن نعلم أن الدولة كشخص قانوني لا تستطيع أن تتصرف بنفسها من الناحية الواقعية كونها شخصاً اعتبارياً. لذلك فإن هذا السلوك لا يمكن إلا أن يكون صادرا عن فرد أو جهاز جماعي يمثلها بالتطبيق لقواعد القانون الداخلي ويشترط أن يتصرف بهذه الصفة، ولا يؤثر في هذا الصدد أن ينتمي الجهاز إلى السلطة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو غيرها من السلطات، وسواء أكانت وظيفته ذات طبيعة دولية أم داخلية، وسواء أكان مرؤوسا أو ذا سلطة رئاسية، كذلك يجب على الدولة تحمل تصرف أي جهاز تابع لكيان حكومي إقليمي داخل الدولة تصرف بهذه الصفة، وكذلك أي جهاز وإن كان لا يتبع الهيكل الرسمي للدولة أو لكيان حكومي إقليمي فيها إلا أن القانون الداخلي يخوله صلاحية ممارسة بعض اختصاصات السلطة التابعة لها.

وعليه فان الدولة تتحمل تصرفات أي شخص أو مجموعة من الأشخاص إذا ثبت أنهم كانوا يعملون في الواقع لحسابها ومصلحتها، أوكانوا يمارسون في الحقيقة بعض اختصاصات السلطة الحكومية في غياب السلطة الرسمية وفي ظل ظروف تبرر ممارسة تلك الاختصاصات،كما تتحمل الدولة تصرفات أي جهاز تضعه تحت تصرفها دولة أخرى أو منظمة دولية إذا كان هذا الجهاز يمارس بعض اختصاصات السلطة الحكومية لتلك الدولة (ابو الوفا، 1998م: ص507-509).

ثانياً: العنصر الموضوعي

تكون الدولة قد تجاوزت التزاماتها الدولية إذا كان الفعل الصادر عنها غير مطابق لما يتطلبه منها هذا الالتزام. على أن تتوفر الشروط الاتية:

1- ألا يؤدي مصدر الالتزام الدولي الذي تم انتهاكه (سواء أكان عرفياً أم اتفاقياً أم غير ذلك) دوراً مهماً بخصوص مسؤولية الدولة المعنية.

2- أن يكون نافذا تجاه الدولة، وعلى ذلك إذا كان للفعل المعني طابع استمراري فإنه لا يعتبر انتهاكا للالتزام الدولي إلا خلال الفترة التي يكون فيها الالتزام الدولي نافذاًفيها. لا يعد فعلاً مشروع دوليا إذا أصبح هذا الفعل إلزاميا في وقت لاحق بمقتضى قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي واحكامه.

3-تعتبر الدولة متجاوزة لالتزاماتها متى مالم تقم بالتصرفات التي يطلبها ذلك الالتزام او اذا لم تحقق النتيجة المأمولة اذا ماهي سلكت طريقاً من الطرق التي اختارتها، ولا يختلف الامر فيما اذا كانت تلك النتيجة المرجوة تحقق امراً

معيناً ام تمنع حدوثة، وإذا تم الانتهاك بعمل لم يتطاول زمنياً فإن زمن الانتهاك لا يعتمد بعد لحظة القيام بالفعل حتى لو امتدت آثاره لاحقاً، فإذا كان ممتدا في الزمان فإن مدة الانتهاك تظل ممتدة خلال الفترة التي استمر فيها الفعل وبقاءه مخالفاً للالتزام الدولي أما إذا وقع التعدي بأفعال متنوعه بصدد الحالة نفسها فإنه يعتبر كذلك بلحظة اكتمال آخر الأفعال أو الامتناعات التي تشكل ذلك الفعل -ومع كل هذا يتم حساب ارتكاب الاعمال المخالفة بداءً من وقوع الفعل أو من وقت الامتناع عنه) (ابو الوفا، 1999: ص14-15).

عليه ومما سبق يمكننا القول بانه متي ما توفر عنصرا قيام المسؤولية، الشخصي والموضوعي سالفي الذكر فانه ما من شك في تحقق قيام المسؤولية الدولية للدولة عن ذلك الفعل سواء أكان الفعل المخالف ايجابياً أم سلبياً.

المطلب الثالث: أشخاص المسؤولية الدولية

اولاً: مسؤولية الدولة القانونية عن الجرائم الدولية:

يعتبر تقرير المسؤولية الدولية للدولة امراً مؤثراً في العلاقات الدولية، كما أنه قد يكون ماساً لسيادة الدولة وهيبتها، الأمر الذي أدى الي اختلاف فقهاء القانون فذهبوا في ذلك إلى مذهبين فمنهم من اعتبر مسألة سيادة الدولة تمثل حائلاً أمام مساءلة الدولة جنائيا، لأنها تعد مساساً بسيادة الدولة، وذهب البعض الآخر إلى أن المسؤولية الدولية لا تعد ماسة بسيادة الدولة:

أ:المذهب الاول

يرى أصحاب هذا المذهب أن الدولة شخص قانوني دولي ذو سيادة تسمو وتعلو على غيرها من المنظومات أو الهيئات الأخرى لأن هذه المنظمات أو الهيئات مهما علت فإنها لن تعلو على سيادة الدولة التي تعتبر أرسخ وجودا وتحققاً كشخص قانوني دولي ذلك كونها هي التي تنشئ هذه المنظمات ابتداءً وتؤثر فيها وجوداً وعدماً.

ب:المذهب الثانيً

يرى اصحاب هذا المذهب أن مسؤولية الدولة لا تتعارض مع سيادة الدولة ذلك أن الدولة تتنازل احياناً كثيره عن بعض سيادتها في مجال العلاقات الدولية.

والمعروف ان مفهوم سيادة الدولة يعني استقلال تصرفات الدولة وان لها الحرية في تصرفاتها تحقيقاً لصالح أفرادها، غير ان هذا لا يعني أن تفعل الدول ما تريد باسم تلك السيادة، وان لها مطلق الحرية في ان تتصرف كيف تشاء بل لابد من قيود تحفظ لجميع الدول عدم انتهاك سيادتها هي الاخرى (يوسف،2015: ص26).

وقد ظلت مسؤولية الدول عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تشكل ومنذ زمن طويل أساساً للقانون الدولي. وتقوم مسؤولية الدول عن اعمالها من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين باعتبار أن كل معاهدة نافذة تلزم أطرافها الموقعة عليها وعلى جميع تلك الدول الالتزام بتنفيذها بحسن نية. كما ان المبدأ العام في القانون الدولي يقول بإن الإخلال بالتزام دولي من التزامات الدولة يشكل فعلا غير مشروع دوليا تترتب عليه المسؤولية الدولية للدولة، وعلية فان جميع الدول تكون مسؤولة عن أي انتهاكات تتم من جانبها لقواعد القانون الدولي وأحكامه

لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في حالات حدوث أي نزاع مسلح بين بعضها البعض إذا كان من الممكن أن تنسب إليها تلك الانتهاكات سواء أكانت تلك الانتهاكات قد ارتكبت من قبل اجهزتها الرسمية ام قواتها المسلحة التي تتبع لها او إذاما تم ارتكابها اشخاص اوجهات مخول لها التصرف من السلطة الحاكمة في الدولة. اوإذا ارتكبها اشخاص او جماعات تتصرف في الحقيقة والواقع بناءً على توجيهات وتعليمات من تلك الدولة كما تكون مسؤوله ايضاً عن أي انتهاكات او تصرفات تقع من افراد او جماعات خاصه تتبع للدولة تعترف بها تلك الدولة وتتبناها باعتبارها صادرة منها.

وتكون الدولة مسؤولة ايضاً عن بذل العناية اللازمة للحيلولة دون انتهاك الجهات التابعة لها لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو معاقبتها على تلك الانتهاكات، وقد قرر القضاء الدولي والقضاء الإقليمي مبدأً مهما مؤداه أن إثبات مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ينبغي أن يفضي إلى اتخاذ الدولة لتدابير من أجل ضمان وقوع انتهاكات مستقبلاً فضلا عن التعويض عن أي اضرار تسببت في الضرر الذي قد تكون تسببت فيه (منشورات الامم المتحدة،2011: ص74).

ثانياً: مسؤولية الافراد القانونية عن الجرائم الدولية

ان الاطراف المتحاربة بمن فيهم الافراد الذين ينتمون للقوات المسلحة يسألون عن كل الاعمال التي تدخل في نطاق الجرائم الدولية وذلك حسب اتفاقية لاهاي الرابعة (1907م) وقد أكد على ذلك ايضاً مؤتمر القرم 1954م بالنص على (يتعرض كل مجرمو الحرب للعقوبات العادلة والسريعة).

وعلى ذلك تمت محاكمة مجرمي حرب البوسنة، فقد تمت محاكمة الجنرال العسكري لصرب البوسنة راتكوملاديتش عام 1995 م عن العديد من الجرائم المروعة والتي صنفت كجرائم ضد الانسانية من تعذيب وتطهير عرقي، فضلا عن محاكمات نورمبيرج التي تمت في أربعينيات القرن الماضي (يوسف،2015: ص 35).

وتنص المادة 35 /3 على أنه وفقا لهذا النظام الأساسي يسأل الشخص جنائيا ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ثم تقدم قائمة بمجموعة من الأعمال الإجرامية من قبيل ارتكاب جريمة أو الأمر بارتكابها أو الحث على ذلك.

ومن الجدير بالذكر الاشارة الى ما قرره نظام روما الاساسي بان الشخص الذي يكف عن بذل أي جهد لارتكاب الجريمة او يحول بوسيلة اخرى دون اتمام الجريمة لا يكون عرضة للعقاب بموجب هذا النظام الاساسي على الشروع في ارتكاب الجريمة أذا هو تخلى تماما وبمحض ارادته عن الغرض الاجرامي.

وقد ترسخت بعض المبادئ فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية عن الجرائم الدولية ومنها:

أ- يجب على أي فرد عدم الامتثال لأي اوامر بارتكاب جريمة او فعل يخالف القانون بشكل واضح ويؤدي الى ارتكاب جرائم الابادة الجماعية او الجرائم ضد الانسانية.

ب- يسأل جنائياً اصحاب الرتب العليا والقادة عن أي جرائم دولية ارتكبت بناءً على اوامر صادرة عنهم.

ت- يسأل الافراد جنائيا عن أية جريمة دولية متى ما تحققت الأركان المادية للجريمة وذلك بتوافر القصد الجنائي والعلم.

ولا تقتصر هذه المبادئ على نوع معين من الجرائم الدولية وانما تنطبق على كافة الجرائم التي تترتب عليها مسؤولية فردية سواء أكان بالتخطيط ام بالتنفيذ ام بالتحريض أو أصدر امراً بارتكابها، أو شجع اوساهم فيها (عبد الله، 2011: ص30-31).

نفهم مما سبق أنه وعلى الرغم من ان الجرائم الدولية تكون مسؤوليتها ابتداءً على الاشخاص الدوليين المرتكبين لها الا أن ذلك لا يعفي الافراد عن تحمل تبعات تلكم الجرائم متى ما توافرت الشروط والاسباب التي ذكرت آنفاً.

ثالثاً: مسؤولية المنظمات الدولية عن الجرائم الدولية

اقر العديد من فقهاء القانون للمنظمات الدولية بالتمتع بالشخصية القانونية مما يعني تمتعها بالأهلية القانونية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وخضوعها للمساءلة عن أي فعل يمثل انتهاكاً لقواعد القانون الدولي.

وقد تم هذا الاقرار بناءً على أن جُل الفقهاء المحدثين قد أعترف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية لاسيما بعد التزام تلك المنظمات على النص في دساتيرها على انها تتمتع بالشخصية القانونية غير ان بعض الفقهاء حاول ان يقصر آثار تلكم الشخصية على بعض المنظمات الدولية دون غيرها، فقال بثبوتها للمنظمات الدولية الشارعة او تلك التي تصدر قراراتها بالأغلبية وليس بالإجماع أو أن يحد من آثارها بالقدر الذي يجعلها تتمتع بالأهلية القانونية دون الشخصية القانونية.

على الرغم مما سيق من مبررات تؤيد تمتع المنظمات الدولية والاقليمية بالشخصية القانونية الا ان هنالك فريقا آخر يرى خلاف ذلك، ذهب الى انه لا يجب ان يكون لتلك المنظمات أي وجود قانوني الا أمام الدول الموقعة والمصادقة على دستورها والتي اصبحت بموجب ذلك عضواً في تلك المنظمات.

مما سبق يجدر بنا تأييد الراي الاول وذلك بناء على ما ساقه من حجج وما اورده من مبررات. هذا فضلاً عما هو ثابت في الحقيقة والواقع لهذه المنظمات من شخصيات اعتباريه بموجب احكام القانون العام التي تثبت للشخص الاعتباري شخصيه قانونية تجعله اهلا لتحمل تبعات تصرفاته القانونية أياً كانت، كما ان غض الطرف عما لهذه المنظمات من آثر وادوار فاعلة على المستوي الدولي والاقليمي يصبح امراً غير صائب، عليه يكون لزاماً الاعتراف لهذه المنظمات بالمسؤولية الدولية عن اعمالها واعمال الافراد التابعين لها المنتهكة لقواعد القانون الدولي.

المبحث الثاني

الأسس القانونية للمسؤولية الدولية عن الضرر النووي

المطلب الأول: نظرية الخطأ باعتبارها أساساً للمسؤولية عن الضرر النووي

اولاً: مفهوم نظرية الخطأ:

يختلف تعريف الخطأ في فقه القانون الدولي عنه في مفهوم الفقه الداخلي حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن الخطأ في الفقه الداخلي يعني الاخلال بواجب قانوني مع إدراك المخل أنه بمسلكه هذا يخل بواجب قانوني كان لزاماً عليه مراعاته (نجيدة، 1999: ص339). خلافاً للفقه الدولي الذي يعرف الخطأ بأنه يقصد به القيام

بعمل أو اهمال، فالدولة تخضع للمساءلة القانونية إذا قامت بسلوك خاطئ سواء أكان ذلك السلوك عملاً أم امتناعاً عن عمل، ولا يلزم ان يقع الخطأ بسوء قصد حيث يستوي في ذلك العمد والاهمال (الغنيمي، 1982: ص447).

يفهم من ذلك أن الخطأ العمدي يقصد بها لتقصير أما الخطأ غير العمدي فيقصد به الإهمال بمعنى اللامبالاة بالواجب وإغفاله.

إن نظرية الخطأ يؤخذ بها في بعض الحالات التي تتسبب فيها الدولة في أضرار بيئية عابرة للحدود وذلك حينما يثبت تقصير الدولة في بذل العناية اللازمة للحيلولة دون عبور مصدر التلوث من إقليمها إلى إقليم دولة أخرى، وقد ظلت بعض المعاهدات الدولية الحديث ملتزمة حتى الان معتمدة على أن الخطأ يعتبر معياراً اساسياً لتقدير مسؤولية الدولة عن بعض أوجه النشاط التي يُعتقد أن السبيل الوحيد لتقدير المسؤولية فيها هو المسؤولية على أساس المخاطر(عامر، 1984: ص732).

ويتبين من مضمون ما سبق أن الفقه الدولي انقسم إلى اتجاهين في الأخذ بنظرية الخطأ حيث يرى أصحاب المذهب الاول ان نظرية الخطأ يصح ان تكون أساساً للمسئولية الدولية، وقد اخذ بعضهم بها في حالات معينة مثل حالة الإخلال بالالتزام ببذل العناية ويلزم لقيام المسؤولية هنا إثبات تقصير الدولة في المحافظة على ممتلكات الدولة الأخرى وما يتبع لها من اشخاص واموال او حدوث خطأ من جانبها سبب ضرراً لدولة أخرى او رعاياها. في حين يرى أصحاب المذهب الثاني عدم صحة الاخذ بنظرية الخطأ كسبب لقيام المسؤولية الدولية عن الأفعال الضارة (هاشم، 1991: ص100).

مما ذكر نعتقد الرأي الأول هو الاجدر بالتأييد الذي يقول بنظرية الخطأ باعتبارها أساساً للمسؤولية الدولية، ذلك لأن المسؤولية القانونية تترتب على الفعل الذي يسبب الضرر حتى لو لم يكن الفعل قد وقع عن قصد أو سوء نية هذا فضلاً عن ان هناك مبدأً قانونياً عاماً وراسخاً يقرر بأن أي فعل سبب ضرراً للغير يلزم صاحبه بالتعويض.

ثانياً: نظرية الخطأ في القضاء الدولية

لم يقتصر القول بنظرية الخطأ باعتبارها أساساً للمسؤولية الدولية على ما قال به فقهاء القانون بل طبقها القضاء الدولي واسس عليها العديد من الاحكام، من أشهرها قضية (كورفو) التي تناولها فقهاء القانون بالشرح والتفصيل، وذلك لما اثارته من جدل بين القضاة الذين أصدروا الحكم فيها.

أيضا من القضايا الشهيرة التي اعتمد فيها الحكم صراحة على نظرية الخطأ "قضية الأباما" التي قضت فيها محكمة التحكيم عام 1872م، بأن المملكة المتحدة لم تبذل العناية اللازمة والمفترضة في سلوك الدولة المحايدة بين الأطراف المتحاربة، لذا قضت بمسؤوليتها على أساس الخطأ (سلطان، 1976: ص313).

ثالثاً: تطبيق نظرية الخطأ على استخدام الطاقة النووية في المشروعات السلمية

حُظيت النظرية التقليدية للخطأ بتأييد بعض المواثيق القانونية الدولية، فقد نص مشروع تقنين قواعد المسؤولية الدولية، الذي أعدته اللجنة الأمريكية للقانون الدولي، في المادة الثالثة منه على أن "تسأل الدولة عندما توجد درجة واضحة من الخطأ الحكومي "كما أضافت المادة الرابعة (تسأل الدولة عندما توجد درجة واضحة من الخطأ الحكومي يرجع لعمل أو إهمال الموظفين التنفيذين التابعين لها (سلامة، 1976: ص453).

ايضا اعتمدت أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة بأنواعها المختلفة - البرية البحرية والجوية –في تأسيس قيام المسؤولية على أساس وجود عنصرالخطأ، منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982 التي أفردت عنصراً آخر مستقلاً يتعلق بتنظيم أحكام المسؤولية، حيث جاء في الفرع التاسع من الجزء الثاني عشر المتعلق بحماية البيئة البحرية من التلوث لاسيما في مادته 235 الفقرة 1 حيث نصت على " أن الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولي) وهذا يعني أن العمل الدولي غير المشروع يصلح أساسا لنشوء مسؤولية دولية تلقى على عائق الدول التزاماً وواجباً يقضي بتحمل تبعة الأضرار الناجمة عنها والتعويض عنها (عبدلي، 2013: ص40).

كذلك نصت "اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية" لندن 1972 م .على نظرية الخطأ في المادة الثالثة منها على أنه: في حالة إصابة جسم فضائي تابع لدولة مطلقة، أو إصابة أشخاص أو أموال في مكان أخر غير سطح الأرض بأضرار أحدثها جسم فضائي تابع لدولة مطلقة أخرى، لاتكون هذه الدولة الأخيرة مسؤولة، إلا إذا كانت الأضرار ناشئة عن خطئها، أو خطأ أشخاص مسؤولة عنهم"(هاشم،1991: ص100).

أيضاً استندت معاهدة الحدود بين بولندا والاتحاد السوفياتي سابقاً المبرمة عام 1948م، الى نظرية الخطأ، التي نصت في المادة 14 على: الحق في المطالبة بتعويض إذا كان قد وقع ضرر مادي من دولتين على دولة أخرى نتيجة خطأ ارتكبته إحدى الدولتين المتعاقدتين، ويكون هنا كخطأ إذا لم تقم الدولة باتخاذ الخطوات المناسبة لمنع التدمير المتعمد لضفاف أنهار الحدود وبحيراتها (عبد الحافظ، 2014: ص323).

باستقراء النصوص الواردة في المعاهدات المذكورة يتضح انها اعتمدت على نظرية الخطأ كأساس لقيام المسؤولية الدولية ورتبت على قيامها الحق في التعويض العادل ماقبل أي ضرر مادي يقع نتيجة خطأ ترتكبه الدولة.

المطلب الثاني: نظرية المخاطر باعتبارها أساساً للمسؤولية عن الضرر النووي

اولاً: مفهوم نظرية المخاطر في الفقه الدولي

تعني نظرية المخاطر ويقصد بها: إقامة التبعة على عاتق المسؤول عن نشاط خطر، عما يحدثه بالغير من أضرار، ودون اللجوء إلى إثبات الخطأ في جانبه.

واساس هذه النظرية أن من يدخل شيئا خطراً في الجماعة يكون مسؤولا عن الأضرار التي تنجم عن هذا الشيء حتى ولو لم ينسب إليه أي خطأ أو إهمال، فإذا ترتب على نشاط ما ضرر فإن صاحب النشاط يسأل عن الضرر الذي ينجم عن نشاطه بغض النظر عما إذا كان فعله مخالفا للقانون أم غير مخالف له، فالقاعدة الفقهية تقول أن (الغرم بالغنم)، فهذه النظرية تتطلب فقط وجود (النشاط، الضرر، علاقة السببية بين النشاط والضرر) (صباريني، 1992:

ص201). فالمسؤولية هنا مسؤولية ذات صفة موضوعية، تقوم على فكرة الضمان، وأن من يستفيد من النشاط الخطر يجب أن يتحمل مسؤولية الأضرار الناجمة عن هذا النشاط (الغنيمي، 1983: ص666).

نلحظ في هذه النظرية انها تتفق والقاعدة المعروفة في الفقه الداخلي، التي تتأسس عليها المسؤولية التقصيرية التي تقول بان أي فعل سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبيه بالتعويض.

ثانياً: نظرية المخاطر في المعاهدات الدولية

مع تعدد الآراء الفقهية بشأن نظرية المخاطر واعتبارها اساساً للمسؤولية الدولية، الا ان هناك بعض المعاهدات الدولية ومشروعات تقنين قواعد المسؤولية الدولية قد اخذت بها، كما ان هناك بعض الاحكام الصادرة من المحاكم الدولية في بعض القضايا التي عرضت عليها قد استندت اليها في احكامها.

أ- نظرية المخاطر في المشروع الذي أعده (باسكوالي فيوري) "عام 1911م

اشتملت بعض مواده مسألة إقامة المسؤولية الدولية على أساس المخاطر حيث نصت المادة (594) على أن " تسأل الدولة مسؤولية مباشرة عن الأعمال التي تقوم بها حتى ولو كانت مشروعة ومبررة ما دامت تلحق ضررا بدولة أجنبية أو برعاياها".

كما نص المشروع نفسه في المادة (597)على أنه "لا يعفي الدولة من المسؤولية إذا قامت بعمل لا يحرمه القانون الدولي ما دام أن هذا العمل ألحق ضررا بدولة أجنبية أو برعاياها وقامت به الحكومة بإرادتها الحرة" (أبو سخيله، 2001: ص197). والنصان واضحان في دلالتهما على ان المسؤولية الدولية تتأسس على مقدار الضرر الذي يقع على الغير سواء أكان هذا الضرر مقصوداً ام لا، وسواء أكان ناتجاً عن فعل مشروع ام غير ذلك، فالعبرة بتحقق وحدوث الخطر والضرر المترتب عنه دون مراعاة لأي مبرر تسبب في ذلك الضرر.

ب- رؤية لجنة القانون الدولي وموقفها من نظرية المخاطر

احجمت لجنة القانون الدولي عن الإشارة الي المسؤولية الناتجة عن الاضرار التي تنتج عن الأفعال المشروعة، ومدى صحة تأسيس المسؤولية الدولية عليها وبالتالي لم تشر الي نظرية المخاطر التي تقوم على تلك القاعدة.

استمر الامر كذلك الى ان عقدت اللجنة دورتها الأربعين في العام 1988م حيث قدم مشروع قانون المسؤولية الدولية عن النتائج الضارة الناتجة عن أفعال لا يحظرها القانون الدولي الذي نص على انه: "بتطبيق هذه المواد على الأنشطة التي تحدث تحت ولاية إحدى الدول بمقتضى القانون الدولي وفي حالة عدم وجود ولاية كهذه تحت سيطرتها الفعلية والتي توجد خطراً ملموساً من شأنه أن يسبب ضررا عابرا للحدود". ويلزم حتى تترتب المسؤولية الدولية في هذه الحالة فضلا على حدوث الضرر للغير – للعلم أو مقدرة العلم أو أي نشاط منطو على خطر يحدث للغير حيث نصت المادة الثالثة من ذات المشروع على "تتحمل دولة المصدر الالتزامات التي تفرضها عليها هذه المواد إذا كانت تعلم أو كان في مقدورها أن تعلم أن نشاطاً منطوياً على خطر يحدث أو سيحدث في مجالات تحت ولايتها أو سيطرتها".

ثالثاً: نظرية المخاطر في أحكام القضاء الدولي

اعتمدت العديد من الاحكام الصادرة من المحاكم الدولية على نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية بغض النظر عما إذا كان هنالك خطأ أو فعل غير مشروع من جانب الدولة، وقد صدرت من محاكم التحكيم بعض الاحكام التي

ألزمت بعض الدول تحمل تبعات اعمالها المشروعة التي سببت ضرراً رغم ان تلك الاعمال كانت من قبيل ممارستها لحقها في الدفاع الشرعي.

ومن اشهر القضايا التي صدر فيها حكمٌ تأسس على نظرية المخاطر قضية السفينة"La phare"بين دولتي فرنسا ونيكاراجوا، التي تتلخص وقائعها في انه وفي شهر نوفمبر من العام 1974م قامت سلطات نيكاراغوا بمصادرة شحنة من الأسلحة معبأة في صناديق ومحملة على متن سفينة فرنسية وذلك اثناء رسوءها في ميناء نيكاراغوا، إثر ذلك احتج مالك السفينة على ذلك الفعل، باعتباره مخالفاً لقواعد القانون الدولي واحكامه، تقدمت من بعد ذلك الحكومة الفرنسية بشكوى لحكومة نيكاراغوا، التي اقترحت بدورها عرض ذلك النزاع للتحكيم امام محكمة النقض في فرنسا (عبد الحميد،1974: ص165). والتي خلصت في قرارها الى حكم استندت فيه على نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية.

رابعاً: تطبيق نظرية المخاطر على استخدام الطاقة النووية في المشروعات السلمية

أدى انتشار استخدام الطاقة النووية واتساعها في العديد من الدول بما في ذلك الدول النامية الى ازدياد المخاوف من احتمال وقوع كوارث نووية سواءً أكانت ناتجه عن المفاعلات النووية ام السفن التي تعمل بالطاقة النووية ام نتيجة لنقل تلكم المواد وترحيلها، او عند محاولة التخلص منها. وادراكاً منها بتلك المخاطر التي لا يمكن التنبؤ بحدود أثارها سارعت دول العالم فيما بينها وتحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا برام العديد من المعاهدات المتعلقة بهذه القضية الحيوية المهمة (غنيم، 2011: ص592).

من تلك المعاهدات اتفاقية باريس 1960م المتعلقة بالمسؤولية في مجال الطاقة النووية، التي أصبحت نافذة في العام 1968م، والتي نصت على أن: يكون مشغل المنشأة النووية مسؤولاً عن أي أضرار أو فقد حياة أي شخص أو أيضرر أو فقد أية ممتلكات طالما ثبت أن هذه الخسارة أو الضرر قد نتج عن حادث نووي أحدثه الوقو د النووي، أو المنتجات أو النفايات المشعة أو المواد المنبعثة من المنشأة، كما يكون مشغل المنشأة النووية مسؤولاً عن الأضرار التي تنتج عن الحادث النووي الذي يقع خارج المنشأة، الذي تسببه مواد نووية أثناء نقلها أو تحميلها من أراضي دولة غير طرف إلى منشأة نووية في أراضي دولة طرففيالاتفاقية،أما إذا نتج عن المواد النووية حادث نووي فإن المسؤولية تقع على القائم على تشغيل آخر منشأة نووية كانت المواد النووية فيها وقت الحادث (غنيم،2011: ص592). ونلحظ ان الاتفاقية لم تنص صراحة على مبدأ المسؤولية المطلقة الا انها ورغم ذلك ألزمت المشغل بتحمل تبعة الحادث والمسؤولية الناجمة عنه حيث انها لم تشترط اهمال المشغل او اثبات خطأه الأمر الذي يعني أن مسؤوليته مسؤولية مطلقة بناءً علي أساس المخاطر.

ايضاً نصت اتفاقية فيينا المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الاضرار النووية،التي وُقعت في شهر مايو من العام 1963معلى أن يكون مشغل أية منشأة نووية مسؤولاً عن الأضرار التي يثبت أنها ناتجة عن حادث نووي وقع في منشأته النووية أو المتعلقة بالمواد النووية الآتية من منشأته أو المنتجة فيها (عسكر،2013: ص811)، أو إذا كان الحادث يتعلق بالمواد المرسلة إلى منشأة نووية،وألايكون أي شخص آخر خلاف مشغل المنشأة مسؤولاً عن الأضرار النووية إلا إذا ورد في هذه الاتفاقية ما يخالف ذلك.

وهدفت الاتفاقية إلى إيجاد مجال أوسع للمسؤولية عن الأضرارالنووية وتعزيز الثقة الكاملة في تعويض متوازن للمتضررين (الهيتي،2008: ص226).

ايضاً هنالك اتفاقيتي بروكسل للعام 1963م والعام 1971م وكليهما تقول بالمسؤولية المطلقة لمشغل المنشاة النووية عن الاضرار التي تلحق بالغير وتجعل من نظرية المخاطر اساساً لقيام المسؤولية الدولية.

المطلب الثالث: نظرية العمل الدولي غير المشروع كأساس للمسؤولية القانونية الأضرار النووية

اولاً: نظرية العمل الدولي غير المشروع في فقه القانون الدولي

يعد فعلا غير مشروع أي فعل ينتهك احكام القانون الدولي الاتفاقية او العرفية او مبادئ القانون العامة هذا ما اجمع عليه الفقهاء (غانم، 1967: ص675).

لذا نجد مفهوم العمل الدولي غير المشروع يغطي جميع الأفعال والتصرفات التي تصدر من الدولة، ويكون من شأنها مخالفة وانتهاك اي التزام دولي أياً كان مصدره، وهذا ما أيدته لجنة القانون الدولي في مشروعها حول مسؤولية الدول في المادة (12)، التي نصت على أن "تخرق الدولة التزاما دولياً متى كان الفعل الصادر عنها غير مطابق لما يتطلبه منها هذا الالتزام بغض النظر عن منشأ الالتزام أو طابعه"(تقرير لجنة القانون الدولي دورة53، ص28).

وعليه فان معيار عدم المشروعية معيار دولي موضوعي، ولا عبرة فيه لمنشأ الالتزام ذلك ان مخالفة أي التزام دولي مهما كان مصدره فانه يوجد المسؤولية الدولية عنه من غير اعتبار لوصف الفعل في القانون الدولي.

وعلى ذلكفأن الفعل غير المشروع يكون في واحد من شكلين فإما أن يكون فعلاً إيجابياً يتمثل في صدور عمل وسلوك إيجابي واضح من الدولة وما يتبع لها من هيئات ومؤسسات واشخاص مخالفا لمقتضى الالتزام الدولي الواقع عليها وفقا للقانون الدولي، وأما أن يكون سلوكاً سلبيا ويتجلى ذلك بالامتناع عن عمل يتمثل في موقف سلبي إزاء ما يتطلبه القانون الدولي من القيام بعمل ما وعدم اتخاذها الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتها أو التي تحول دون خرق هذه الالتزامات.

إن المسؤولية الدولية هنا تتأسس على العمل غير المشروع دولياً بمعنى أن الدولة لا تسأل إلا إذا نسب إليها عمل غير مشروع دولياً أو بتعبير آخر أو ينسب إليها الإخلال بقاعدة قانونية دولية أو التزام دوليلم تؤده كما يجب عليها (غانم،1967: ص675).

ثانياً: نظرية العمل الدولي غير المشروع في أحكام القضاء الدولي

اخذت المحاكم الدولية في العديد من الاحكام التي أصدرتها بنظرية العمل الدولي غير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية فقد تطرقت المحكمة واشارت إلى " أن للمنظمة (منظمة الأمم المتحدة) أهلية لرفع دعوى دولية ضد دولة – سواء كانت الدولة عضواً أو لم تكن – بسبب ضرر ناجم عن إخلال الدولة بالتزاماتها تجاه المنظمة ".

لقد استندت المحاكم الدولية علىنظرية العمل الدولي غير المشروع في احكام كثيرة صدرت عنهاوقد أسست قضائها بقيام المسؤولية الدولية في أي حالة تم فيها الاخلال بالتزام دولي سواءً أكان مصدره معاهدة ام عرف أم أي مبدأ من المبادئ التي

يستمد منها احكام القانون الدولي زد على ذلك القدر غير اليسير من الاحكام التي صدرت مستندة على نظرية العمل غير المشروع كأساس للمسؤولية الدولية عن اية اعمال سببت ضرراً للدول.

ثالثاً: تطبيق نظرية العمل غير المشروع على استخدام الطاقة النووية في المشروعات السلمية

تبنت المحاكم الدولية نظرية العمل غير المشروع فيما عرض عليها من قضايا تتعلق بأضرار سببتها مشروعات ومنشئات نووية اعدت للعمل في أغراض سلمية

ومن ذلك ما أكدته محكمة العدل الدولية في حكمها في قضية" برشلونة للطاقة والانارة "عن ضرورة التفرقة بين التزامات الدولة اتجاه الجماعة الدولية في مجموعها وبين التزامات تنشأ بين دولة وأخرى،والعمل غير المشروع تقاس جسامته بمدى الكوارث التي يحدثها أو الضرر المنجر من وراء هذا العمل غير المشروع (فاضل،1976: ص98).

ايضاً استند القضاء الدولي على نظرية العمل غير المشروع دوليا، كما هو الحال في الحكمين الصادرين عن محكمة العدل الدولية الدائمة المتعلقة بالنزاع بين بولندا وألمانيا في قضية شورنوفي، التي تمت خلال1927/7/26م- 1928/9/13م، وقد جاء فيه مامن المبادئ المقررة في القانون الدولي أن خرق الالتزامات يستوجب التعويض بشكل ملائم، أي أن الإخلال بالتزام ما،يوجب إصلاح الضرر في صورة مناسبة (العناني، 1975: ص120).

مما تقدم يظهر أن الفقهاء اختلفوا في أساس المسؤولية عن الأضرار النووية الناتجة عن الاستخدام السلمي، فمنهم من يؤسس ذلك على نظرية الخطأ حيث تقوم على قصد القيام بعمل أو إهمال، ومن القضايا التي أسس الحكم فيها على نظرية الخطأ "قضية الأباما"، وقد أيدت بعض المواثيق القانونية الدولية النظرية التقليدية للخطأ، وفي مجال الأضرار النووية نجد أن أغلب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة أقامت المسؤولية على أساس توافر عنصر الخطأ.

من الفقهاء من يؤسس المسؤولية الدولية على نظرية المخاطر حيث تقوم على إقامة التبعة على عاتق المسؤول عن نشاط خطر، عما يحدثه بالغير من أضرار، ودون اللجوء إلى إثبات الخطأ في جانبه. وقد استند القضاء الدولي في العديد من أحكامه إلى نظرية المخاطر كأساس للمسؤولية الدولية كما جاء في قضية السفينة "La phare"بين فرنسا ونيكاراجوا، وفي مجال الأضرار النووية نجد أن بعض الاتفاقياتمثل اتفاقية باريس لسنة 1960م تؤسس المسؤوليةعلى أساس وجود عنصرالضرر.

من الفقهاء من يؤسس المسؤولية الدولية على نظرية الفعل غير المشروع حيث يقصد به ذلك الفعل الذي يعد انتهاكا لأحكام القانون الدولي الاتفاقية أو العرفية أو لمبادئ القانون العامة، وقد اعتمد القضاءالدولي على نظرية العمل غير المشروع دولياً، كما هو الحال في الحكمين الصادرين عن محكمة العدل الدولية الدائمة المتعلقة بالفراغ بين ألمانيا وبولندا في قضية شورنو بتاريخ 1927م، و1928م، وفي مجال الأضرار النووية نجد أن بعض الأحكام القضائية تأسست على الفعل غير المشروع.

يظهر أن النظرية الأرجح للأخذ بها هي نظرية الخطأ، فلا يشترط في الخطأ أن يقع بسوء نية، إذ يستوي فيه أن يقع بعمد أو إهمال، لأن المسؤولية تترتب على الفعل الذي يسبب الضرر حتى لو لم يكن الفعل قد وقع عن قصد أو سوء نية.

المبحث الثالث

التعويض عن الاضرار النووية

المطلب الأول: تعريف التعويض والأسس التي يقوم عليها

اولاً: تعريف التعويض

ذكر الفقهاء المحدثين عدة تعريفات للتعويض سعت في مجملها الى تحديد معناه الذي توسع الفقهاء القدامى في تعريفه وعمدوا الى معان عامة في تعريفه ومن تعريفاته الحديثة انه (تغطية الضرر الواقع بالتعدي أو الخطأ الخطأ) (امين، 1964م: ص511) وعرفة آخرون بأنه(بأنه مبلغ من النقود أو أية ترضية من جنس الضرر تعادل ما لحق المضرور من خسارة وما فاته من كسب كانا نتيجة طبيعية للفعل الضار) (عبد الله: 2005: ص19) كم عُرف ايضاً بأنه (جبر الضرر الذي لحق بالمصاب وهو يختلف في ذلك عن العقوبة التي يقصد بها مجازاة الجاني على فعلته وردع غيره، ويترتب على هذا الفرق أن التعويض يقدر بقدر الضرر في حين أن العقوبة تقدر بقدر خطأ الجاني (مرقص، 1937: ص182)

ويتضح من التعريفات الواردة ان التعويض يدفعه الشخص الذي تسبب في الضرر وانه يدفع للمضرور وان القصد منه ليس العقاب وانما يقصد به جبر الضرر المتحقق ومافات المضرور من منفعة.

وقد اهتمت التشريعات المختلفة بالتعويض وضمنته قوانينها سيما القوانين الخاصة بالبيئة وقررته في نصوصها جزاءً لأي ضرر يمس سلامة البيئة(عمران، 2005: ص217).

ثانياً: الاسس التي يقوم عليها التعويض

يكون لزاماً على الدولة المنسوب اليها الفعل المسبب للضرر تعويض الدولة التي اصابها الضرر او اصاب أيا من رعاياها ومنسوبها، وعليه متى تحقق الضرر الذي تسببه المنشئات النووية فانه يكون واجباً جبر ذلك الضرر والتعويض عنه.

وقد جعل الفقه والقضاء الدوليان الالتزام بالتعويض النتيجة الوحيدة التي يرتبها القانون الدولي على الدولة المخالفة التزاماتها الدولية، أنه هو الجزاء الوحيد المترتب على العمل غير المشروع دولياً الذي يصيب أحد أشخاص القانون الدولي(فاضل، 1976: ص109).وعليه فان الاثر الاوحد المترتب على قيام المسؤولية الدولية هو دفع التعويض للدولة التي وقع عليها الضرر.

واقرار التعويض كاثر اوحد لقيام المسؤولية عن الضرر النووي يثبت بالضرورة عدم صحة اللجوء الي العنف رداً علي الضرر الواقع على الدولة من الجهة القانونية الا انه في حالة ما اذا لجأت الدولة المتضررة الى اجراء من اجراءات العلاج الوقائي بوسائل عنف فان ذلك يجب ان يكون في حدودعدم إجبار الدولة المخالفة على تنفيذ التزاماتها أو التعويض عن الضرر إذا رفضت ذلك، وليس كعقاب يوقع عليها بالمعنى المفهوم للعقاب،وقد قضت محكمة العدل الدولية في قضية مصنع شورزوف "أنه من مبادئ القانون الدولي أن مخالفة التزام دولي يستتبع الالتزام بالتعويض بطريقة كافية، وأن هذا الالتزام بالتعويض هو النتيجة الحتمية لأي إخلال في تطبيق أي اتفاقية دولية دون حاجة للنص على ذلك في نفس الاتفاق (فاضل، 1976: ص111).

هذا وقد نصت اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية والتي أُعتمدت في مؤتمر دبلوماسي عقد في الفترة من 08 إلى 12 سبتمبر عام 1997م والتي فُتح باب التوقيع عليها في فيينا يوم 29 سبتمبر عام 1997 م، و حددت هذه الاتفاقية الأضرار النووية بالوفاة أو الإصابة الشخصية.او فقدان أو تلف الممتلكات.اواي عنصر من العناصر التالية بالقدر الذي يحدده قانون المحكمة المختصة،مثل الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفقدان أو التلف كذلك تكاليف تدابير استعادة الأوضاع في البيئة المتلفة، ما لم يكن التلف طفيفا، ايضاً فقدان الدخل الناجم عن منفعة اقتصادية من أي استخدام للبيئة أو التمتع بها، المتكبد نتيجة لتلف شديد يلحق بتلك البيئة، كذلك تكاليف التدابير الوقائية وكل خسارة أو أضرار أخرى سببتها مثل هذه التدابير(انظر اتفاقية فيينا 1997، المادة:2).

ثالثاً: صور التعويض

للتعويض صورتان رئيستان: هما الترضية، والتعويض بالمعنى البسيط، وقد وضع هذا التقسيم في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر تقنين القانون الدولي بلاهاي سنة 1939م (غانم، 1962: ص125)، وانتهت أعمال اللجنة التحضيرية في ضوء هذه الإجابات بتضمين قاعدة المناقشة رقم 29 هاتين الصورتين على النحو التالي " إن مسؤولية الدولة تستوجب الالتزام بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن مخالفتها أحد التزاماتها الدولية، كما تستتبع علاوة على ذلك الالتزام بتقديم ترضية للدولة التي أصابها الضرر في شخص رعاياها إذا كان لذلك محل، وفقا للظروف وفي ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي، وذلك في شكل اعتذار علني أو غير علني، أو بمعاقبة المسؤولين إذا كان ذلك مناسباً.

يفهم من ذلك ان التعويض بمعناه البسيط له صورتان التعويض العيني والتعويض المالي، وهذا التقسيم واضح في كثير من كتابات الفقهاء (غانم، 1962: ص508).

الصورة الاولى: التعويض العيني عن الضرر

يتمثل التعويض العيني غالباً في اعادة الوضع الى الحال التي كان عليها قبل وقوع الضرر

وهذه الحالة تمثل أفضل صور التعويض التي يجب اللجوء اليها كلما كان ذلك ممكناً، وهو شكل من اشكال التعويض المادي، ولايقتصر اعادة الحال على المسائل المادية وانما يتعداه ليشمل الاعادة القانونية والتي تتمثل في إلغاء أو تعديل نص اتفاقية دولية أو عدم تنفيذ إجراءات تشريعية ادارية او قضائية تتعارض مع تنفيذ أحكام اتفاقية معقودة مع الدولة المدعية.

وبما ان المبدأ المعروف في التعويض يقول بعدم اجبار المضرور بقبول التعويض المادي طالما كان التعويض العيني ممكنا فانه يكون واجباُ القضاء بالتعويض العيني في هذه الحالة (محمد،2009: ص387).

ويكون الحكم بالتعويض العيني غير ممكنٍ إذا ما كان متعارضا مع احكام القانون الدولي، بخلاف ما إذا كان متعارضاً مع احكام القانون الداخلي للدولة المتسببة في الضرر (فاضل، 1976: ص113).

ومن مميزات التعويض العيني انه يودي إلى ازالة الأثر المادي للفعل المنشئ للمسؤولية الدولية كأن هذا الفعل لم يحدث في الحقيقة والواقع، ويترتب على ذلك توقف الدولة عن القيام بأي فعل غير مشروع دولياً، وهذا ما أكدت عليه لجنة القانون الدولي في مشروعها حول مسؤولية الدولة سنة 2000م (علي، 2011: ص261).

ومن الاحداث الشهيرة اصطدام طائرتين امريكيتين في عام 1966م فوق سماء احدى المدن الإسبانية الساحلية، وكانت إحدى الطائرات من النوع القاذفة للقنابل والأخرى طائرة إمداد بالوقود، وقد نتج عن ذلك الاصطدام سقوط قنابل هيدروجينية فوق شواطئ احدى المدن الإسبانية، وقد أدى انفجار هذه الطائرات، إلى حدوث تلوث في المجال الجوي الإسباني، وقد قامت الولايات المتحدة الامريكية عقب ذلك بتطهير وإزالة الأضرار الناتجة عن هذا الحادث وقامت بتجريف مساحة شاسعة من الأرض وتم شحن حوالي 1400 طن من الأتربة إلى الولايات المتحدة لإتلافها بعيدا عن موقع الحادث (العشماوي، بحث في مؤتمر، جامعة المنصورة).

ايضا طالبت احدى الجمعيات المهتمة بحماية البيئة في الجزائر الحكومة الفرنسية بإعادة تأهيل منطقة بصحراء الجزائر تسمى رقان والتي سبق ان قامت فرنسا في العام 1960 بإجراء تجارب نووية في الهواء الطلق، الامر الذي نتج عنه تعرض عدد غير قليل من المواطنين الجزائريين لأشعة نووية سببت لهم انواعاً مختلفة من السرطانات، وبنا ء على ذلك، تمت مطالبة الحكومة الفرنسية بسداد التعويضات المادية لضحايا هذه التفجيرات (الشيرازي، 2010).

الصورة الثانية: التعويض المالي عن الضرر

يكون التعويض المالي بدفع مبالغ مالية تعادل ما تسبب من ضرر، ولا يتم اللجوء للتعويض المالي الا في الحالة التي يصبح فيها التعويض العيني غير ممكن، او إذا كان التعويض العيني لا يشكل مقابلاً كافياً او عادلاً،

وهذا ما قضت به المحكمة الدائمة للعدل الدولي، حيث قضت بقيام الدولة المدعى عليها بدفع مبلغ من المال لتعويض الأضرار التي لحقت بالدولة المدعية، حيث اشارت الى انه لا يمكن الحديث عن التعويض المالي إلا إذا كانت قيمة الضرر بالمال يمكن تقديرها، ويكون للمبلغ المالي الذي يدفع في غير هذه الحالة صفة الترضية سيما في حالة زيادة المبلغ المالي عن القيمة الفعلية (محمد، 2009: ص379).اما طرق تحديد قيمة التعويض فإنها تتم بأحد طريقين، وذلك بان يتم تحديده باتفاق طرفي القضية، او عن طريق القضاء الدولي والتحكيم، ويكون بدفعه نقداً، او بأقساط سنوية او بطريق المقاصة في حالة وجود التزامات ماليه سابقة بين الاطراف.

استخلاصاً لما سبق يمكننا القول بان التعويض يمثل الاثر القانوني الاهم الذي يترتب على قيام المسؤولية الدولية، سواءً أكان التعويض مادياً ام عينياً، غير أنه ومما ذكر أعلاه فأنه يبدو ظاهراً أفضلية التعويض العيني على التعويض المالي، وفي كلا الأحوال فإن التعويض العيني هدفه اعادة الوضع إلى سابقه، وهدف التعويض المالي هو تعويض المدعي عن كل النتائج التي تسبب فيها الفعل الضار، بمافي ذلك مافاته من كسب. وفي كل الاحوال فان القضاء بالتعويض يمثل الحكم الأمثل الذي يرضي جميع الأطراف في غالب الأحوال.

المطلب الثالث: تقدير قيمة التعويض

يتم في الغالب تقدير التعويض بالاتفاق بين طرفي النزاع، وهذه افضل الطرق واكثرها نجاعة، وفي حالة فشل الاطراف في الاتفاق فانه ما من بدٍ غير اللجوء الي التحكيم الدولي او القضاء الدولي، علي ان يتم التقدير بناءً على راي أحدهما، وللقاضي الدولي في تقدير قيمة التعويض سلطة واسعة تتجاوز سلطة قاضي المحاكم الوطنية الذي عليه اصدار حكمه في حدود القيود التي يفرضها عليه القانون الداخلي والتي لا يجوز له ان يتعدها الي غيرها والا اصبح حكمة باطلاًخلافا

للقاضي الدولي الذي وان كان يسترشد في الكثير من الاحيان بالقانون الداخلي عند تقديره لقيمة التعويض الا ان مرجعيته التي يجب عليه عدم الحياد عنها هي الاتفاقات التي تحكم علاقة طرفي النزاع، هذا فضلاً عما يجده من احكام سابقه فيسترشد بها وتكون له عوناً له في اصدار حكم عادل بالتعويض.

وقد ساهمت الاتفاقات الدولية نفسها في وضع تقديرات مالية وحددت مبالغ معينه كحد أدني لمسؤولية المشغل عن الاضرار اتي يسببها منها اتفاقية فيينا لسنة 1963م الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية، التي حددت مبلغ خمسة مليون دولار امريكي عن كل حادثة نووية، ثم تمت زيادة قيمته لاحقاً، عن طريق بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا لعام 1997م

اما طريقة توزيع التعويضات فقد نظمتها اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية لعام 1997 م، في المادة الثالثة منها حيث اكدت على ضرورة أن توزع التعويضات عن الأضرار النووية بطريقة منصفة وعادلة دون تمييز قائم على أساس الجنسية أو مقر الاقامة او مكان السكن. ويمكن اجمالاً تحديد بعض المبادئ التي يجب على القاضي الدولي أن يضعها في اعتباره عند تقدير التعويض في مجال المسؤولية الدولية، وهي مبادئ يكاد يجمع عليها كل من الفقه والقضاء الدوليين، وتتمثل تلك المبادئ في الآتي:

1- لا يجوز اعتبار الضرر الذي يصيب الفرد مطابقاً لمقدار الضرر الذي اصاب الدولة، ذلك لان المصلحة التي اصابها الضرر هي مصلحة الدولة في المقام الاول قبل ان تكون مصلحة الفرد، والحق الذي تطالب به الدولة ليس حقاً للفرد وانما هو حق الدولة التابع لها.، وقد بدأ ذلك واضحاً في قضاء المحكمة الدولية، حيث قررت بأن الضرر الواقع على الفرد لا يمكن أن يكون مطابقا في جوهره للضرر الذي تحملته الدولة، لأنه لا يستند إلا على مقياس مناسب للتعويض المستحق للدولة (فاضل، 1976: ص115).

2- على الرغم من ان للقاضي الدولي سلطة تقديرية واسعه في تقدير قيمة التعويض الا انه يجب عليه ان يمارس تلك السلطة في نطاق احكام القانون الدولي الذي يجب عليه تطبيق احكامه التي تنظم العلاقة بين الدولة المدعية والدولة المدعى عليها، ولايجوز له تطبيق القانون الذي ينظم العلاقة بين الدولة المدعى عليها والفردالذي وقع عليه الضرر، ويأتي هذا الحكم بناءً على ان المسؤولية الدولية تقوم اساساً بين اشخاص القانون الدولي وليس بين شخص دولي وفرد، علماً بأن الضرر الذي يقع علي الفرد يعد وفقاً لأحكام القانون الدولي ضرراً على الدولة التي ينتسب اليها، وفي هذه الحالة تصبح الدولة التي يتبع لها المضرور صاحبة الحق في التعويض، وقد اصدرت المحكمة الدائمة للعدل الدولي حكماً باتاً في هذا الخصوصقررت فيه أن "القواعد القانونية التي تحدد التعويض هي قواعد القانون الدولي المعمول بها بين الدولتين المعنيتين، وليس قواعد القانون التي تحكم العلاقات بين الدولة محدثة الضرر والفرد الذي تحمل هذا الضرر"(محمد، 2009: ص381)، ولا يعني هذا القرار استبعاد قيمة الأضرار التي تصيب الفرد من الاعتبار عند تقدير قيمة التعويض، وانما اعتبرت المحكمة الدائمة للعدل الدولي هذه الأضرار مقياساً مناسباً لتقدير قيمة تعويض الدولةالمستحق على الدولة المتسببة في ذلك الضرر(محمد، 2009: ص381)

4- يجب على القاضي ويتعين عليه ان يضع في اعتباره عند تحديده لقيمة التعويض الواجب دفعة للدولة المضرورة ما قررته المحكمة الدولية في حكم لها حيث قضت بان (المبدأ الأساسي النابع من نظرية العمل غير المشروع

ذاتها، والذي استخلص من العرف الدولي وبصفة خاصة من قضاء محاكم التحكيم، أن التعويض يجب بقدر الإمكان أن يمحو جميع آثار العمل غير المشروع، وأن يعيد الحال إلى ما كان عليه لو لم يرتكب هذا العمل، وذلك بتعويض عيني أو دفع مبلغ يعادل قيمة التعويض العيني إذا لم تكن الإعادة العينية ممكنة، وبتعويض مالي عن الخسائر التي لا يغطيها التعويض العيني أو ما يقابلها، وهذه المبادئ يجب الاسترشاد بها في تحديد قيمة التعويض الواجب بسبب العمل المخالف للقانون الدولي) (فاضل، 1976: ص119).

يستخلص مما جاء في قضاء المحكمة الدولية اعلاه أن التعويض يجب أن يجبر الضرر الذي تسبب فيه الفعل غير المشروع، وان يزيل جميع الاثار الضارة التي تسبب فيها، وأن يعيد حالة المضرور إلي ما كانت عليه قبل حدوث التعدي، وتُلزم الدولة المتسببة في الضرر بجبر كل انواع الضرر الواقع على الدولة المضرورة سواء كان ضرراً مباشراً أم غير مباشر مما يعني ان تتحمل الدولة أي منصرفات تدفعها الدولة المضرورة لتلافي آثار الضرر، كما أوجبت المحكمة في قضائها هذا اولوية اللجوء للتعويض العيني ابتداءً، والا يلجأ القضاة الدوليون الى التعويض المالي بدفع مبالغ مالية الافي حالة عدم امكانية التعويض العيني واعادة الحال الى ما كان عليه سابقاً، وقد جعلت المحكمة من مبادئها التي تضمنها هذا الحكم أساساً يسترشد به في تحديد قيمة التعويض الذي يجب دفعه مقابل أي فعل غير مشروع في أي حكم لاحق تصدره محكمة دولية.

كذلك هنالك مسالة مهمة مرتبطة بتقدير التعويض وتؤثر في قيمته تأثيراً بيناً وهي مسالة الوقت الذي يقيم فيه الضرر هل هو وقت وقوع الحادث ام وقت صدور الحكم؟ وقد اجابت عن هذا السؤال محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في 15 ديسمبر 1949م في قضية مضيق كورفو، حيث ذهبت تلك المحكمة إلى أن المحكمة تعتبر أن قيمة السفينة SAUMAREZ وقت فقدها مقياس سليم للتعويض في هذه القضية (تقرير محكمة العدل الدولية 1949: ص36) حيث رأت المحكمة حسب ما هو مقرر لها من سلطة تقديرية في هذا الشأن أن تحكم بقيمة السفينة وقت فقدها لا وقت صدور الحكم، وقد تُرك هذا الامر للمحاكم على ان تستصحب جميع الظروف الملابسة بما يجعل حكمها عادلاً.

مما سبق يمكننا ان نخلص إلى إن التعويض يمثل تغطية الضرر الواقع بالتعدي أو الخطأ، وانه يجب ان يزيل جميع اثارة، وأنه قد يكون مالياً وقد يكون عينياً، وانه يجب على المحاكم ان لا تحيد عن التعويض العيني الا اذا اصبح غير ممكن، وان القاضي الدولي يتمتع في تقديره بسلطة واسعة في القضايا التي تعرض عليه، كما يمكن تقديره عن طريق الاتفاق بين الأطراف المتنازعة ودياً، وفي مجال التعويض عن الأضرار التي تسببها الطاقة النووية، فإن التعويض يكون عندما يتحقق الضرر، وتلتزم الدولة المنسوب إليها الفعل المسبب للضرر بتعويض الدولة التي أصابها الضرر أو أصاب أحد رعايا تلك الدولة.

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة التي تناولت**المسؤولية الدولية عن أضرار الاستخدام السلمي للطاقة النووية- دراسة فقهية تطبيقية**-تم التوصل لبعض النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1- تتمتع الطاقة النووية بمميزات لا توجد عند غيرها من انواع الطاقة الطبيعية التقليدية كالفحم والنفط، كونها ذات قدرة فائقة على انتاج الطاقة الكهربائية، كما انها قليلة التكلفة وصديقه للبيئة، الامر الذي جعلها الطاقة الامثل للاستخدام في توليد الكهرباء، وتحلية المياه، والتطبيقات الطبية والصناعية والزراعية وغيرها.

2- أكد النظام القانوني الدولي المعاصر على سيادة الدول واعترف بحقها في انشاء وامتلاك منشآت نووية سلمية واستخدامها لإنتاج الطاقة النووية بغرض استخدامها في مشروعاتها السلمية.

3- مشروعية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا يعفي الدولة من المسؤولية عن الأضرار النووية التي تحدث في إطار الاستخدام السلمي للطاقة النووية مثل النفايات النووية والإشعاعات النووية والكوارث النووية.

4- إن المسؤولية عن الاضرار الناتجة عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية لم تعد تقوم وتتأسس على اساس فكرة الخطأ، وانما تطورت الي مسؤولية موضوعية مطلقة تقوم على اساس تحمل التبعة، فعلى الدولة تحمل تبعة اعمالها التي سببت ضرراً للغير حتى وإن كانت نتيجة لفعل مشروع.

5- يترتب على ارتكاب الدولة لأي فعل يسبب ضرراً للغير الالتزام بإزالة جميع أثاره والتعويض عنه عينياً أو مالياً، وذلك اعتماداً على مبادي قررها القضاء الدولي مع منح القضاة الدوليين سلطة تقديريه في تقدير التعويض.

6- بالرغم من توقيع العديد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بوضع ضوابط لاستخدام الطاقة النووية الا أن ذلك لم يضع حداً لتجاوزات بعض الدول، ذلك لان النصوص القانونية وحدها لا تفي بضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ثانياً: التوصيات :توصي الدراسة

1- ضرورة تقيدالحكومات بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية، وايجاد إطار قانوني ومؤسسي للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

2- تشديد الرقابة على الأنشطة النووية السلمية لضمان سلامة المنشئات النووية وضمان استغلالها الاستغلال المشروع والآمن.

3- ضرورة انشاء هيئة سلامة مختصة بالنشاط النووي مستقلة وذات كفاءه وقدرات فنية عالية في كل دولة من الدول التي توجد فيها مشاريع استخدام للطاقة النووية.

المصادروالمرجع

ابو الوفاء، أحمد (1998م). الوسيط في قانون المنظمات الدولية. دار النهضة العربية للنشر، القاهرة. الطبعة الخامسة.

أبو الوفاء، أحمد(1999). نظرية الضمان أو المسؤولية الدولية في الشريعة الإسلامية. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

أبوسخيله، محمد عبد العزيز (2001م). حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية وقواعد القانون الدولي. المكتبة الأوزبكية، غزة.

أمين، سيد (1964م). المسؤولية التقصيرية عن فعل الغير في الفقه الاسلامي المقارن. رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

حسين، مصطفى سلامة (1994م). القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

سعادى، محمد (2013م). المسؤولية الدولية للدولة في ضوء التشريع والقضاء الدوليين، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.

سلامة، احمد عبد الكريم (1996م). قانون حماية البيئة الاسلامي مقارنا بالقوانين الوضعية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

سلطان، حامد (1976م). القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ط6.

الشيرازي، كمال (2010م). وعيد جزائري لفرنسا بمحاكمتها على تجاربها النووية التي قامت بها، في يوم الخميس 2010/2/18م، منشور على الموقع الإلكتروني www.barasy.com

صباريني، غازي حسن (1992م). الوجيز في القانون الدولي العام،مكتبة دار الثقافة، عمان.

عامر، صلاح الدين (1984م). مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

عبد الحافظ، معمر رتيب محمد (2014م). المسؤولية الدولية عن نقل وتخزين النفايات الخطيرة، دار الكتب القانونية مصر.

عبد الحميد، محمد سامي (1974م). أصول القانون الدولي العام، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط2.

عبد الله، فتحي عبد الرحيم (2005م). دراسات في المسؤولية التقصيرية، نحو مسئولية موضوعية. منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

عبد الله، فتحي عبد الرحيم (2011م). الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات الأمم المتحدة.

عبدلي، نزار (2013م). المسؤولية عن أضرار التلوث البيئي في إطار النظام القانوني الدولي، ملتقى دول النظام القانون لحماية البيئة في ظل القانون الدولي والتشريع الجزائري يومي 9 و10 ديسمبر 2013م، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عسكر، محمد عادل (2013م). القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

العشماوي، محي الدين علي (2008). القانون الدولي العام واستخدام الطاقة النووية في وقت السلم وقت الحرب، بحث مقدم من المؤتمر العالمي السنوي الثاني عشر بعنوان البترول والطاقة هموم عالم واهتمامات أمة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

علي، عفاف جمال محمد (2011م). مسؤولية الدول غير الأطراف في المعاهدة المنظمة استخدام الطاقة النووية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

عمران، فارس محمد (2005م). السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، مكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى.

العناني، إبراهيم (1975م). القانون الدولي العام، دار الفكر العربي، القاهرة.

غانم، محمد حافظ (1962م). المسؤولية الدولية، دار العرب، القاهرة، الطبعة الأولى.

غانم، محمد حافظ (1967م). مبادئ القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

غنيم، سوزان معوض (2011م). النظم القانونية الدولية لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، دار الجامعة العربية، الإسكندرية.

الغنيمي، محمد طلعت (1982م). الوسيط في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

الغنيمي، محمد طلعت (1983م). الغنيمي في قانون السلام، منشأة المعارف، الإسكندرية.

فاضل، سمير محمد (1976م). المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم، عالم الكتب، القاهرة.

محمد، نعمات محمد صفوت (2009م). فاعلية الحماية الدولية من اضرار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

محمود، عبد الغني (1986م). المطالب الدولية لإصلاح الضرر في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار الطباعة الحديثة.

المرزوقي، انس (2013م). المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي، دراسات وأبحاث قانونية.

مرقص، سليمان (1937م). مسؤولية الطبيب ومسؤولية إدارة المستشفيات، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الرابعة، العدد الأول، القاهرة.

نجيدة، على (1999م). النظرية العامة للالتزام – مصادر الالتزام، القاهرة.

هاشم، صلاح (1991م). المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.

الهيتي، سهير إبراهيم حاتم (2008). المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي، دار رسلان، سوريا.

يوسف، حسن يوسف (2015م). البسيط في القانون الجنائي الدولي، الدار المصرية للنشر والتوزيع.

الاتفاقية المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار النووية لعام 1963م.

البروتوكول الاختياري الخاص بالتسويات الإلزامية للنزاعات الناشئة عن اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية.

بروتوكول تعديل اتفاقية فيينا بشأن المسؤولية المدنية عن الأضرار النووية لعام 1997م.

تقارير محكمة العدل الدولية، سنة 1949م.

تقرير لجنة القانون الدولي – عن أعمال دورتها 53.

مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1996م بشأن البيئة بمملكة البحرين.

ميثاق الأمم المتحدة.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب

أحمد النورالغالي حامد

كلية القانون- جامعة الجزيرة، السودان

المؤلف: hommodi19@gmail.com

المستخلص

تناولت الدراسة مبدأ شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ الدستورية المهمة ويمثل أحدى الضمانات التي نصت عليها إعلانات حقوق الإنسان، تكمن أهمية الدراسة في أن النظام القانوني يقيم التوازن بين حماية الحقوق والحريات من جهة وبين المصلحة العامة من جهة أخرى، وفي سبيل تحقيق هذه الحماية يقتضي النظام تقييد حرية الأفراد من خلال التجريم والعقاب إذا اقتضت المصلحة العامة، وهذا التوازن لا يتحقق إلا من خلال ضابطين متكاملين وهما الضرورة والتناسب. هدفت الدراسة إلي بيان مبدأين هما الضرورة والتناسب باعتبارهما من المعايير الدستورية، وأيضاً الوقوف على تأسيس التجريم والعقاب على مبدأ الضرورة والتناسب ومراعاة أهمية المصلحة الاجتماعية، وأن مراعاة هذه الضوابط الدستورية يؤدي إلي الحد من التضخم العقابي الذي يكون بغير ضرورة.اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والاستقرائي المقارن. توصلت إلي عدد من النتائج والتوصيات، من أهم النتائج: أن المصلحة العامة هي مناط التجريم والعقاب والتي تتطلب ضرورةمراعاة ضابطي الضرورة والتناسب في التفريد التشريعي، وكذا إعمال القاضي لمبدأ التفريد العقابي هو الذي يحقق التناسب الحقيقي بخلاف التفريد التشريعي الذي يضع نصوص عامة ومجردة دون مراعاة لظروف المتهمين، وأن إعمال التفريد العقابي في مرحلة التطبيق لا يخل بمبدأ المساواة إذ هو عين المساواة؛ ومن أهم التوصيات:على القاضي مراعاة مبدأ شخصية العقوبة فيما يتعلق بعقوبة الغرامة في حال تطبيقها على الشخص المعنوي، وأن يراعي العقوبة الملائمةلظروف المتهمين في إطار التناسب بين الفعل ونتائجه، وأن يلغي المشرع السوداني نصوص التجريم غير الضرورية، حتى يتفادى التضخم العقابي، الذي بدوره يؤدي مشاكل جنائية أخرى.

الكلمات المفتاحية: القاعدة الجنائية . العقوبة . الضرورة . التناسب . التوازن . التفريد العقابي

Character of Punishment and its Foundation on Necessity and Proportionality

Ahmed Elnour Ekghali Ahmed

Faculty of Law, Gezira University

Author: hommodi19@gmail.com

Abstract

The study dealt with the principle of the character of punishment and its foundation on necessity and proportionality. This principle is considered one of the important constitutional principles, which represents one of the guarantees stipulated in declarations of human rights. The importance of study lies in that legal system establishes a balance between the protection of rights and freedoms on one hand, and public interest on the other hand. In order to achieve this protection, the system requires restricting freedoms of individuals through criminalization and punishment if public interest requires. This balance can only be achieved through two complementary controls necessity and proportionality. The study aimed to clarify the principles of necessity and proportionality as one of the constitutional standards, and also standing on foundation of criminalization and punishment on basic of necessity and proportionality and taking into account the importance of social interest, and that observing these constitutional controls leads to reduction of punitive inflation, which is unnecessary. The study followed descriptive, analytical and inductive comparative approach. The study reached a number of results and recommendations; the public interest is subject of criminalization and punishment, which requires necessity to observe of observing two provisions of necessity and proportionality and it's the judges application of judicial individualization that achieves true proportionality who achieve equality, one of the most important recommendations is that the judge should take into account the personality of penalty when applying penalty of fine to a legal person and to take into account the penalty appropriate to circumstances of accused persons within framework of proportionality between act and its consequences and the Sudanese legislator to abolish unnecessary criminalization provisions.

Keywords: criminal rule-punishment, necessity, proportionality, balance, punitive individualization

مقدمة

الحمد لله الذي شرع الأحكام، وأمر بالعدل والإحسان، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد، وبعد... يعتبر مبدأ شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب من المبادئ الدستورية والأساسية لحماية حقوق الإنسان وحرياته بصورة عامة، بل يعتبر من أهم المرتكزات التي تساهم في الارتقاء بحقوق الإنسان؛ ومن أهم ضمانات هذه الحقوق والحريات الدستورية هي الحماية الجنائية لهذه الحقوق، فالسياسة الجنائية عادة ما تقوم بتجريم بعض الأفعال الضارة بمصلحة الأفراد وتعاقب عليها، لذلك كان من الضروري وجود ضوابط يراعيها المشرع الجنائي عند التجريم والعقاب وهذه الضوابط تتمثل في ضابطين متكاملين هماالضرورة والتناسب، في إطار المصلحة العامة وإقامة توازن عادل بين هاتين المصلحتين وهي الحقوق والحريات العامة للأفراد والمصلحة الاجتماعية. لأن التجريم هو بطبيعة الحال انتقاص من الحريات فيجب أن يكون لضرورة تمليه وعقوبة تناسبه.

أهمية الدراسة

1/ تنبع أهمية دراسة مبدأ شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب في كونه أحد المبادئ الدستورية المهمة في صيانته للحقوق والحريات العامة.

2/ إن تطبيق مبدأ شخصية العقوبة على مقترف الجرم يؤدي إلى تحقيق السلم المجتمعي ويبث الطمأنينة ويحقق الأمن والأمان والاستقرار لأفراد المجتمع.

3/ أن إعمال مبدأ الضرورة والتناسب في مجال التجريم والعقاب، يؤدي الى ملائمة الجرم وتناسبه مع العقاب، بما يخفف من التضخم العقابي الذي يكون بغير ضرورة، وبالتالي يقلل من مساس حرية الأفراد.

أهداف الدراسة

1/ بيان مبدأ شخصية العقوبة وتأسيس التجريم والعقاب على الضرورة والتناسب، باعتبارهما أحد الضوابط الدستورية.

2/ الوقوف على مدى إقامة التوازن والتناسب بين الحقوق والحريات العامة وبين المصلحة الاجتماعية.

3/ إبراز مفهوم التجريم والعقاب ومعيارهما، لحماية المصالح الأساسية الجديرة بالحماية الجنائية ومدى مراعاة التوازن بين المصلحة العامة والحقوق والحريات للأفراد.

مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة الأساسية في عملية التوازن بين المصلحة العامة والحقوق والحريات العامة، فالمشرع من خلال سلطته يملك تجريم بعض الأفعال الضارة بالمجتمع حماية للمصلحة العامة، فهذا التجريم بلا شك انتقاص للحريات العامة للأفراد، ومن خلال هذه الدراسة سيقوم الباحث بمعالجة هذه المشكلة بالإجابة على الأسئلة الآتية:

1/ ما هي الضوابط التي ينبغي على المشرع مراعاتها عند وضع قاعدة التجريم والعقاب، وكذلك عند تطبيق القاعدة الجنائية بوساطة القاضي الجنائي؟

2/ هل مراعاة مبدأ شخصية العقوبة وتأسيسها على الضرورة والتناسب نالت حظها من التطبيق القضائي السوداني؟

3/ هل إعمال مبدأ شخصية العقوبة يطبق على الجانيفي كل الجرائم،أم هنالك استثناء على هذا المبدأ؟

4/ هل تطبيق مبدأ شخصية العقوبة على الشخص الاعتباري يتعارض مع بعض العقوبات المقررة في القانون الجنائي؟

أسباب اختيار الموضوع

1/ الوقوف على مبدأ شخصية العقوبة من خلال ضابط الضرورة والتناسب، ومدى تطبيق هذا المبدأ في التشريع السوداني.

2/ المساهمة في نشر الوعي بالضوابط الأساسية لعمليتي التجريم والعقاب، ومدى ارتباطه بشخصية العقوبة.

منهج الدراسة

اتّبعت الدراسة المنهج الوصفي، والاستقرائي والاستنباطي والتحليلي المقارن.

هيكل الدراسة

المبحث الأول: مفهوم مبدأ شخصية العقوبة وتطوره

المطلب الأول: تعريف مبدأ شخصية العقوبة

المطلب الثاني: تطور مبدأ شخصية العقوبة

المطلب الثالث: مسئولية الشخص المعنوي جنائياً وموقف المشرع السوداني منها

المبحث الثاني: تأسيس التجريم والعقاب على الضرورة والتناسب

المطلب الأول: ضابط الضرورة في التجريم ومعياره

المطلب الثاني: ضابط التناسب في العقاب ومعياره

المطلب الثالث: أنواع التناسب وعلاقته بمبدأ شخصية العقوبة

المبحث الأول

مفهوم مبدأ شخصية العقوبة وتطوره

المطلب الأول: ماهية مبدأ شخصية العقوبة

أولاً: تعريف مبدأ شخصية العقوبة

يعني مبدأ شخصية العقوبة في أبسط صوره أن لا تصيب العقوبة غير الجاني الذي تثبت مسؤوليته عن الجريمة، دون غيره من الناس، وإن كانوا من أقرب المقربين له. فلا يجوز إيقاع العقوبة إلا على من يثبت أنه قد ساهم في وقوع الجريمة، سواء بصفة أصلية، أو تبعية، متى كان أهلاً للمسؤولية الجنائية. فمبدأ شخصية العقوبة أساسه أن المسؤولية الجنائية شخصية، وأن العقوبة مقابلة للخطأ الذي اقترفه الجاني، فلا مسئولية عن فعل الغير، طالما أن فعل الغير هذا لا يكشف إلا عن خطأ شخصي ينسب إلي من يراد إيقاع العقاب عليه (أبو العلا، 1996م: ص 120).

وهذا يعني أن العقوبة الجنائية تقتصر في آثارها على شخص المذنب المحكوم عليه، فلا يجوز ـ بأي حال من الأحوال ـ أن تمس هذه العقوبة شخصاً آخر غير المحكوم عليه، مهما كانت صلة قرابته به. وقد قرر القرآن الكريم هذا المبدأ العادل في كثير من آياته من ذلك قوله تعالي "قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡغِي رَبّٗا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيۡءٖۚ وَلَا تَكۡسِبُ كُلُّ نَفۡسٍ إِلَّا عَلَيۡهَاۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرۡجِعُكُمۡ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ"الأنعام، الآية: 164) وقوله تعالى"وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰۚ وَإِن

تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ"(فاطر، الآية: 18)وقوله تعالى "لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا " (النساء، الآية: 123). وجاءت أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تؤكد هذا المبدأ حيث يقول: (لا يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه) (النسائي، ج123/3).

وأن مبدأ شخصية المسئولية الجنائية يطبق تطبيقاً في الشريعة الإسلامية من يوم وجودها وليس لهذا المبدأ العام إلا استثناء واحد وهو تحميل العاقلة الدية مع الجاني في شبه العمد والخطأ، وأساس هذا الاستثناء الوحيد هو تحقيق العدالة المطلقة، أي نفس الأساس الذي قام عليه مبدأ شخصية العقوبة (حسونة، 2004: ص 23).

ثانياً: تعريف العقوبة

أ/ تعريف العقوبة في اللغة:

العقوبة لغة: " العقوبة في اللغة من الأصلِ الثلاثيّ عَقَبَ عقوبةً ومعاقبةً، الجزاءُ بالشر(المنجد، 1994: ص518). والعقاب والمعاقبة أن تجزي الرجل بما فعل سواءً، فيقال عاقبه بذنبه أي جازاه بالسوء (الرازي، 1996: ج84/5)، والاسم عقوبة، والعُقْب بضم ثم سكون، والعُقُب بضمتين العاقبة (الرازي، 1967: ج523/1)، ومنه قوله تعالى: "هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا" (الكهف، الاية: 44).

وتطلق على الجزاء، مطلقا سواء على الخير أو على الشر، كما تطلق في العرف اللغوي على الأخذ بالذنب (ابن منظور، 2004: ج384/4،381). أي الجزاء المترتب على الفعل غير المشروع سواء أكان هذا الفعل ذا طابع مدني أم جنائي(الشرفي، 2004: ص13).

ب/ تعريف العقوبة في القانون:

عرفت العقوبة بأنها الجزاء الموضوع للجريمة؛وعرفت أيضاً بأنها جزاء وعلاج يفرض باسم المجتمع على شخص مسؤول جنائياً عن جريمة بناء على حكم قضائي صادر عن محكمة جنائية مختصة (إسماعيل، 2007، ص206).

ثانياً: خصائص العقوبة

أ/ فهي شخصية:

أي لا تلحق إلا بالجاني. ومن ثم فأي ألم أو أذى توقعه السلطة العامة على غير المجرم لا يعد عقوبة وإنما يعد تعذيباً. وإذا كان الحكم القضائي بالعقوبة على المجرم يشين أسرته أو يمس شرفها وأحاسيسها، فإن ذلك لا يمس ولا ينال من مبدأ شخصية العقوبة(صدقي، 1988: ص95). وإن جوهر العقوبة هو الإيلام أو المشقة، ومظهر المعاناة الناتجة عن الحرمان حق من حقوق الشخص، ومن البديهي إلا يخضع لتلك المعاناة إلا مرتكب الجريمة (الحريرات، 2005: ص10).

وتتجلي شخصية العقوبة من خلال النص التشريعي، والتطبيق القضائي، ففي النص التشريعي الذي يحدد التجريم والعقاب، ويجب أن يكون واضحاً أن العقوبة هي الجزاء من اعتبر مسؤولاً عن ارتكاب الجريمة، فلا تضامن في العقوبات ولا مسؤولية عن فعل الغير. ويكفي لتقدير شخصية العقوبة في النص التشريعي تقدير ارتباطها بالفعل الذي أتاه الجاني في إطار ضابط الضرورة والتناسب (سرور، 1999، ص577)، وهو ما سنتناوله لاحقاً من خلال المبحث الثاني.

ب/ وهي مشروعة:

طالما أن السلطة العامة توقعها. ويقتضي هذا أن العقاب قد نص عليه في تشريع أو ما في حكمه سلفاً أو قبل ارتكاب الفعل المجرم عليه جنائياً. حيث أنه (لا عقوبة بغير نص)، فالعقوبة لا تفرض إلا إذا ورد النص عليها من المشرع في وقت سابق لارتكاب الجريمة من السلطة التشريعية أو ممن تفوضه.

ج/ وهي مجردة وعامة:(المساواة):

طالما أنها تنزل بالمجرم أياً كان جنسه أو جنسيته أو حالته الاجتماعية؛ فالعقوبة واحدة لجميع الناس في جريمة معينة، دون تفريق بينهم من حيث الجنس أو اللون أو الطبقة أو الثروة، والمقصود بالمساواة هنا المساواة في العقوبة بنص القانون(السراج، 1996: ص372). ويقوم جوهر الشرعية على القبول والالتزام من طرف جميع المخاطبين بالقواعد القانونية والانسجام بين القانون والواقع، وهذا قُصد المشرع كذلك، وهو يلجأ إلى تجريم الفعل الذي يعد مخالفاً لقيم المجتمع، ومصالحه، والاعتراف بالتجريم، والرضاء به من قِبل المخاطبين بالقاعدة القانونية " أفراد المجتمع "، يُمثل القبول المطلوب لاكتساب القاعدة القانونية الجزائية الشرعية المطلوبة، وهذا الرضاء والقبول يظهره الالتزام بالنص أو على الأقل عدم إنكاره (المغربي، ص72).

د/ أنها مؤلمة:

ويعني ذلك أن العقوبة تنطوي على عنصر الإيلام في تطبيقها. ويتمثل إيلام الجاني في الانتقاص من بعض حقوقه الشخصية كحق الحياة أو حق الحرية والتنقل والحق المالي (منصور، 1991: ص130).

والأصل في العقوبة أنها جزاء تقويمي تنصرف إلي نفسية الجاني وتندرج في جسامتها تبعاً لدرجة خطيئته إلي العمد أو القصد المتجاوز أو الخطأ، وإن كان المشرع يتخذ من جسامة النتيجة معياراً لتدرج خطورة الجاني (الصيفي، 1972: ص121)، إلا أنه يقرر لبعض الجرائم حداً أدني للجزاء وحداً أقصي، بحيث يترك للقاضي اختيار العقوبة المناسبة بناء على ظروف الجريمة وظروف المجرم.

المطلب الثاني: تطور مبدأ شخصية العقوبة

من المبادئ التقليدية المهمة في القانون الجنائي العام أن المسؤولية العقابية لا تنزل إلا بالمذنب لا بأهله ولا بغير أهله، وتوصل الفكر الإنساني إلي هذا المبدأ بعد صراع طويل مع ظلم الإنسان لأخيه الإنسان حينما كان العقاب يلحق بالجاني بعشيرته أو قبيلته جزاءً لجرمه؛ ومن ثم كان البرئ يعاقب بذنب غيره (صدقي، 1988: ص33).

إلا أنه من الملاحظ أن تطور الأحوال والظروف الاجتماعية أدى إلي تغير النظرة إلي نوع الجزاء الجنائي ومقداره الأمر الذي أثر بدوره في ثبات مبدأ (شخصية العقوبة). فمثلاً أدت الظروف الاقتصادية المتغيرة إلي إقرار عقوبات مثل عقوبات (المصادرة) و(إغلاق المحل) و(الحرمان من ممارسة المهنة). ومما لا شك فيه أن هذه العقوبات تمس العاملين مباشرة مع الجاني كما تضر بصورة أو بأخرى دائني المحكوم عليه، وكل ذلك يؤثر في ثبات مبدأ (شخصية العقوبة).

الواقع أن تحوير مبدأ (شخصية العقوبة) له علاماته البارزة في مبادئ جنائية أخرى فمثلاً أقر المشرع الجنائي بفكرة المسؤولية الجنائية المفترضة أي: أقر بفكرة مساءلة شخص ما جنائياً عن فعل أتاه غيره، وفي ذات الوقت افترض المشرع في هذا الشخص ثبوت الأركان الأساسية للجريمة في حقه مع وجود احتمال ألا يكون هذا الشخص هو الفاعل.

في اعتقادنا أن إقرار المسئولية الجنائية عن فعل الغير يعد مساساً خطيراً بمبدأ شخصية العقوبة، سواء أكنا بصدد جرائم عمدية أم حوادث خطأ.وحقيقة المسألة تنحصر في افتراض المشرع هذه المسئولية الجنائية خروجاً عن القواعد العامة في الركن المعنوي لاعتبارات مصلحيه محضة أقرب إلي توخي أو تحقيق سياسة جنائية مفيدة ولو على حساب القواعد العامة المستقرة في القانون الجنائي. بل إن في إقرار المسئولية الجنائية عن فعل الغير خروجاً عن القواعد العامة في الركن المعنوي، إذ لا نجد هنا أي مظهر للإسناد المادي كما لا نجد أي مظهر للإسناد المعنوي. أي أن الجريمة هنا تقوم في حق الشخص رغم عدم قيامه بالنشاط الإرادي الذي يحقق النتيجة الضارة، ورغم عدم ثبوت النية الإجرامية في حقه بالنسبة للجرائم العمدية (صدقي، 1988: ص 34).

لهذا كله عمد الفقه والقضاء إلي إيجاد تبريرات لهذه المسئولية الجنائية المفترضة والشاذة، وتقوم هذه النظريات على افتراضات مجازية لا تستقيم مع واقع الحال، كما لا تصلح لتفسير المسئولية الجنائية عن فعل الغير في حوادث الخطأ.

المطلب الثالث: مسئولية الشخص المعنوي جنائياً وموقف المشرع السوداني منها

أولاً: مدى دستورية مساءلة الشخص المعنوي جنائياً

يدور البحث حول مدى دستورية المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، باعتبار أن هذه المسؤولية تؤدي إلي الحكم بعقوبات على الشخص المعنوي تصيب في النهاية بحكم اللزوم أعضاء الشخص المعنوي والعاملين فيه، الأمر الذي يثير بالتالي شبهة المساس بمبدأ شخصية العقوبة. ورغم ما أثير كذلك من شبهة عدم دستورية المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي بسبب مساسها بشخصية العقوبة نظراً إلي أن نتائجها تصيب كلاً من أعضاء الشخص المعنوي والعاملين بها ،وواقع الأمر، أن مبدأ المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي لا يؤدى في حد ذاته إلي مخالفة مبدأ شخصية العقوبة، وإنما تقع هذه المخالفة إذا نص القانون على تنفيذ الغرامات المحكوم بها على الشخص المعنوي من الذمة المالية لأعضائه.

ويتأكد الطابع الشخصي للمسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في ضرورة أن تقع الجريمة بواسطة جهاز أو ممثل الشخص المعنوي، ولو لم ترفع الدعوى الجنائية في الشخص الطبيعي. ولا يشترط لانعقاد مسؤولية الشخص المعنوي تحديد شخصية ممثله أو الجهاز الذي وقعت من الجريمة (سرور، 2002: ص550-251). وتنطوي المسؤولية الجنائية غير المباشرة للشخص المعنوي على عيب عدم الدستورية إذا أسست على مجرد مسؤولية الشخص الطبيعي العامل بها، إذا لم يثبت أنه قام بها باسمها أو نيابة عنها، إذ يجب أن يثبت صدور فعل مادي من الشخص المعنوي من خلال من يعمل باسمه أو نيابة عنه، وإلا أضحت مسؤوليته عن فعل الغير (سرور، 2002: ص252).

ثانياً: موقف المشرع السوداني من مسؤولية الشخص المعنوي

نص القانون الجنائي السوداني في المادة (3) على تعريف كلمة شخص بأنها: (تشمل الشخص الطبيعي وكل شركة، أو جمعية، أو مجموعة من الأشخاص، سواء أكانت ذات شخصية اعتبارية أم لم تكن).

يتضح من خلال نص المادة أعلاه أن كلمة (شخص) بتعبير المشرع أنه يدخل فيها الشخص المعنوي، ومن ثم فإنه من المتصور إيقاع العقوبات عليه. لذلك حرص المشرع على أن يضمها إلي الشخصيات التي يتعامل معها القانون الجنائي وتعتبر من شخصياته، وبالتالي سوف تكون مسؤولة عن كافة الأفعال التي تشكل جرائم طبق للقانون الجنائي (حمو، 2017: ص141).

ثالثاً: التطبيقات القضائية السودانية على مبدأ شخصية العقوبة

لم ينص القانون الجنائي الإجرائي والموضوعي بوضوح حول الكيفية التي تتبع، أو على عقوبات محدودة للشخص الاعتباري وبالتالي هنالك قصور تشريعي يجب أن يكمل وحتى القانون الجنائي لسنة 1991م لم يقدم حلاً عملياً لقضية المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي واكتفاء فقط بتعريف كلمة (شخص) بأنها تشمل أي شركة ...ألخ. وإزاء هذا الفراغ التشريعي نتعرض لتطبيقات القضاء في هذا الشأن، في محاكمة قارو فانيان أوردت محكمة الاستئناف في قرارها أن المشرع قرر مسؤولية الشخص الاعتباري ولم يستثن الشخص الاعتباري من أي عقوبة مقررة فإن الشخص الذي يمثل الشخص المعنوي إذا أتي الركن المادي والمعنوي للجريمة فإنه يجوز أن يتم مسائلته وتوقيع العقوبة المقررة وفقاً للقانون الجنائي.وانتقد البعض أن عقاب الشخص المعنوي يؤدي لخرق مبدأ شخصية العقوبة وأن بعض العقوبات لا تتلاءم والشخص الاعتباري؛ ونتيجة لذلك نادت المؤتمرات الدولية لقانون العقوبات باتخاذ التدابير الوقائية لأنها تلائم طبيعة الشخص الاعتباري مثل الحل والتصفية وإيقاف النشاط والمصادرة والإغلاق...ألخ.

المبحث الثاني

تأسيس التجريم والعقاب على الضرورة والتناسب

المطلب الأول: ضابط الضرورة في التجريم ومعياره

أولاً: تعريف التجريم:

عرف بأنه: خلع اللامشروعية الجنائية على ما تراه الجماعة من سلوك يهدد كيانها بالضرر أو الخطر وتقدر جدارته بالعقاب تبعاً لذلك (جلال، 2004: ص73).

من هذا التعريف يتضح أن التجريم هو وصف أو حكم قيمي تصدره الجماعة على سلوك ما فتنقله من حيز المشروعية إلى حيز اللامشروعية. ويهدف التجريم والعقاب بهذا المعنى إلى تحقيق غايات نفعية تمليها طبيعة النظام السياسي أو الاقتصادي السائد في المجتمع، وهذه الغايات لا شأن لها بالقيم الاجتماعية الراسخة بالمجتمع، بل قد تتعارض معها أحياناً. لكي نفهم هذا المصطلح، يجب أن نفرق بين نوعين من الجرائم: جرائم طبيعية وجرائم مصطنعة لأن مفهوم التجريم يرتبط بالجرائم المصطنعة دون الجرائم الطبيعية.

ثانياً: معيار التجريم

تظهر أهمية تحديد معيار التجريم في أن فلسفة القانون الجنائي لا تنصرف أساساً إلا إلي الجريمة (الحقة) أو ما أطلق عليها (جارو فالو) الجريمة الطبيعية، تلك الجريمة التي تعتبر جريمة جنائية في أي مجتمع كالسرقة والحريق والتخريب ... ألخ. من الجرائم التي يفطن إليها المنطق ويتحقق فيها الضرر بوضوح (صدقي، 1988: ص 79).

ونعتقد أن أقرب معيار يميز التجريم هو الذي يقرر أنها تصرف قانوني من المشرع لفعل لا يشكل في طبيعته الحقيقية أي جريمة جنائية بحيث يندرج هذا الفعل ضمن الجرائم الجنائية الحقيقية الواردة في قانون العقوبات. ومن الأمثلة التوضيحية لذلك جريمة (التزوير) فهي كذب مسطور أي أن فعل التزوير لا يشكل في طبيعته الحقيقية أي جريمة جنائية، ولكن المشرع تدخل وتصرف بحيث جعل من هذا الفعل هو نوع من أنواع الكذب (أي يدخل في دائرة الأخلاق لا في دائرة القانون) جريمة جنائية وليست فحسب جريمة مدنية أو جريمة تجارية (كما لو طرأ التزوير على مستند مدني أو مستند تجاري) وذلك بأن ادخله ضمن نصوص قانون العقوبات فصبغة هذا الفعل بصبغة الجريمة أي أنه قام بعملية تجريم

incrimination لهذا الفعل. وبتطبيق هذا المعيار يتضح لنا أن كل الجرائم التنظيمية أي التي ينظم بها المشرع سير الأنشطة في شتى مجالات الحياة تعد من قبيل التجريمات القانونية مثل جرائم القوانين العقابية التكميلية والمخالفات. ومن ثم فإن وضع (العقوبة) في الجريمة المصطنعة أي في التجريمات القانونية يعد وضعاً غير سليم أو بقول أدق وضعاً مؤقتاً أملته حالة الضرورة (صدقي، 1988: ص 90-91).

ثانياً: محل التجريم (المصلحة)

إن السياسة الجنائية التي تقود المشرع في أي نظام قانوني، هي انعكاس لحاجات المجتمع ومصالحه وقيمه، وعليه فإن أهمية هذه القيم والمصالح لحفظ كيان المجتمع واستقراره واستمراره، والحرص على حمايتها من أي سلوك يهددها، أسباب تبرر القاعدة الجنائية وتمليها فغاية التشريع الجنائي هي تحقيق الحماية الفعالة للقيم والمصالح الأساسية للمجتمع (سلامة، 1969: ص123). وعلى هذا يمكن القول إن المصلحة تدور مع التجريم وجوداً وعدماً.

وفيما يتعلق بالمصلحة محل الحماية الجنائية، فلا بد أن تكون هذه المصلحة على جانب من الأهمية الذي يبرر هذه الحماية، لأسباب تتعلق بطبيعة الجزاء الجنائي وما ينجم عنه من آثار يتحملها المكلف في ماله، أو حريته، أو حياته، وكذلك لأسباب تتعلق باعتبارات الملائمة على النحو الذي بيناه من قبل. وإضافة لأهمية المصلحة كمناط للتجريم، ثمة أسباب أخرى يضيفها بعض الفقهاء كمبرر للجوء للتجريم، هذه الأسباب ترجع إما لعدم كفاية الجزاء غير الجاني كأسلوب للردع كما هو الحال في أغلب المخالفات (الصيفي،1991: ص39).

ثالثاً: الأساس الدستوري للضرورة والتناسب

يؤدي القانون الجنائي وظيفته في الدولة القانونية في إطار الشرعية الدستورية على النحو الذي يحدده الدستور؛ فالقانون الجنائي يحمى الحقوق التي قررها الدستور ويلتزم بالمبادئ التي يقررها في مجالات التجريم والعقاب والإباحة والمسؤولية، وفي إطار هذا الالتزام يتحدد دور كل من المشرع الجنائي، والقاضي الجنائي (سرور،2002، ص11-12)؛ ويقوم النظام القانوني على التوازن بين الحقوق والحريات وبين المصلحة العامة من جهة أخرى وهو الأمر الذي يتطلب التناسب بين الجهتين، وعلى هذا فإن المشرع الجنائي في مقام حمايته للحقوق والحريات، يراعي تحقيق التوازن بين هذه الحماية وبين ما يتمتع به الفرد من حقوق وحريات، وكذا التوازن بين هذه الحماية وبين المصلحة العامة المتمثلة في النظام العام أو الحق المجتمعي (سرور، 2002: ص153).

ولهذا كان على المشرع الجنائي أن لا يجرم سلوكاً أو يمنع تصرفاً إلا إذا كانت هناك ضرورة تقتضي ذلك، وهذا ما جعل الضرورة في التجريم أحدى الضوابط الشرعية في مجال الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، التي بمقتضاها أن لا تمتد يد المشرع بتأثيم سلوك وتجريمه، إلا إذا كان هذا السلوك يمثل اعتداء على المصالح الجديرة بالحماية وتتوازن من حيث أهميتها مع خطورة سلب الحرية بوساطة الجزاء المترتب على التجريم بطريق اللزوم (الكباش، 2002: ص392-393).

لأن التجريم بعدم جواز إتيان بعض الأفعال من قبل المخاطبين بالقاعدة الجنائية التي جرمت الفعل على الأفراد، وإتباعها بجزاء هو بطبيعة الحال انتقاص من حرية الفرد وتضييق على ما يتمتع به من حقوق وحريات. فارتباط التجريم بالهدف من نصوص التجريم هو أساس الضرورة ومحورها. وذلك يتضح أن الضرورة التي تلجئ المشرع إلي تجريم سلوك معين تفترض أن التجريم ودرجته يتناسبان مع الهدف من هذا التجريم.

وتتحدد الضرورة في التجريم في ضوء الهدف منه، فلا يمكن السماح بالمساس بالحقوق والحريات من خلال التجريم إلا إذا اقتضى ذلك تحقيق هدف معين هو حماية المصلحة العامة أو حماية الحقوق والحريات التي تتعرض للضرر أو الخطر، وتكون في نظر المشرع جديرة بالحماية بواسطة التجريم والعقاب. والهدف له دور في تحديد الضرورة والتناسب في التجريم من جهة، فالضرورة تلجأ المشرع إلي تجريم سلوك معين تفترض أن التجريم ودرجته تتناسبان فالعلاقة بين الضرورة تعادل علاقة التناسب، الضرورة والتناسب ضابطان متكاملان لتحديد هذا التوازن في مجال التجريم (سرور، 2002: ص152).

ولا شك أن المحكمة الدستورية العليا يقع عليها عبء مراقبة مشروعية الضرورة والتناسب، فإذا أقدم المشرع على إحداث عدم تناسب ظاهر لا يتفق مع الأهداف والمقاصد التي استهدفها الدستور من وراء حماية الحقوق والحريات، تعرض للقضاء بعدم دستورية القاعدة التي أخلت بضوابط الضرورة والتناسب المطلوب. فالضرورة والتناسب يكونان معاً معياراً دستورياً يتعين الالتزام به (سرور، 2000: ص505).

وواقع الأمر، أنه إذا نظرنا إلي إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة 1789 والذي اتخذه المجلس الدستوري أساساً لاشتراط الضرورة والتناسب في التجريم والعقاب، نجد أن المادة الخامسة من هذا الإعلان قد نصت على أنه لا يجوز للتشريع أن يمنع سوى الأعمال الضارة بالمجتمع. كما جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية(اعتمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وعرض للتوقيع والانضمام بقرار الجمعية العامة رقم (2200/ أ) وتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966م، وبدا العمل به في 23/ آذار/ مارس 1976.)، فأكد مبدأ عدم خضوع أحد لعقوبات قاسية أو غير إنسانية أو حاطه بالكرامة المادة (7)، ولم يجز المساس بحرية أحد ما لم تكن هناك أسباب تدعو لذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في التشريع المادة (9).

المطلب الثاني: ضابط التناسب في العقاب ومعياره

أولاً: تعريف التناسب: عرف التناسب بأنه الملائمة التي يتخذها المشرع بين جسامة الجريمة وألم العقوبة للوصول إلى الهدف المطلوب.

ثانياً: أهمية ضابط التناسب في العقوبة: تبرز أهمية التناسب في قيمته الاقناعية للقاعدة الجنائية، الذي يكفل تحقيقها لوظيفة الردع، وإرضاء لحاسة العدالة، التيتقوم على التماثل بين الشر الذي أصاب المجتمع من الجريمة، وبين الألم الذي أصاب الجاني من تطبيق العقوبة (عبد المنعم، 1999،ص 40). ولعل الأهمية الكبيرة لمبدأ التناسب تبدو واضحة في أنه يشكل المخرج للأزمة التي يعيشها الجزاء الجنائي والمتمثلة في فشل العقوبة في تحقيق أهدافها وخاصة الردع الخاص، وارتفاع نسبة العود للإجرام، وهي الأزمة التي دفعت جانباً كبيراً من الفقه الجنائي يشكك في فاعلية العقوبة وجدواها في مكافحة الإجرام (سلامة، 1969: ص 202).

ثالثاً: معيار التناسب

أ/ المعيار الموضوعي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن يكون الألم الذي تنطوي عليه العقوبة متماثلاً أو بالأقل متناسباً مع جسامة النتيجة الواقعة في الفعل الإجرامي. ويتحقق هذا النوع من التناسب بقيام الصلة بين السلوك والنتيجة الإجرامية التي يحظرها القانون ويعبر هذا المعيار الموضوعي عن فكرة المسؤولية الجنائية المادية.

ب/ المعيار الشخصي:

يرى أصحابه أن تكون العقوبة بما تنطوي عليه من ألم متناسبة مع درجة الخطأ أو الإثم الذي يمكن نسبته إلى الجاني، فلا يكفي هنا قيام الصلة السببية المادية بين السلوك والنتيجة التي يحظرها القانون، وإنما يتعين توافر صلة نفسية (معنوية) بين السلوك وبين صاحبه والمعيار الشخصي هو (الركن المعنوي للجريمة).ويمكن القول أن التناسب وفقاً للمعيار المادي مبناه جسامة الفعل المادي، بينما التناسب في المعيار الشخصي مبناه خطورة الجاني.

ونرى أن معيار التناسب يمكن تحديده من خلال الهدف من الجزاء، فكل عقوبة لا تحقق الهدف المنشود منها تؤكد أن هناك خللاً ما في العلاقة بين مقدار الجزاء، وجسامة الاعتداء على القيم والمصالح محل الحماية القانونية، وهذا ما يجعلها عقوبة فاقدة لمبررها، ويتعين البحث عن بديل لها أو إلغاؤها. على أنه يجب التمييز بين ثلاثة مستويات للتناسب، المستوى التشريعي والمستوى القضائي، والمستوى التنفيذي.

المطلب الثالث: أنواع التناسب وعلاقته بمبدأ شخصية العقوبة

أ/ التناسب التشريعي:

إن مراعاة مبدأ التناسب يكون في معرض وضع القاعدة الجنائية، وهذه المهمة يتولاها بالطبع المشرع من حيث الأصل؛ ويرتبط مبدأ شخصية العقوبة تمام الارتباط بالفعل الذي أتاه الجاني في إطار ضابط الضرورة والتناسب، وتسمي أحياناً بالتفريد التشريعي.ويعرف التناسب في هذا الإطار هو ذلك الذي يراعيه المشرع عندما ينشئ في العقوبات التي يقررها في النص الجنائي تدرجاً في العقوبة بحسب ظروف الجرائم أو الجناة، فيفرض على القاضي تطبيق نص معين عقوبته أشد أو أخف من العقوبة العادية المقررة للفعل نفسه إذا وقع في ظروف معينة أو من جناة محددين، كوجوب تشديد العقوبة إذا وقعت في ظرف معين كالإكراه بالنسبة للسرقة ووقوع الإجهاض من طبيب أو صيدلي أو جراح أو قابلة (حبتور،2014: ص41).

ولذلك يكتفي الشارع بتحديد العقوبة على أساس درجة جسامة الجريمة من جانبها المادي ودرجة مسؤولية الجاني التي يعتقد أنها عادلة وملائمة إزاء شخص في ظروف عادية مسلماً في الوقت نفسه بأنه قد يرتكب الجريمة شخص في ظروف غير عادية، فتكون هذه العقوبة غير عادلة إزاءه.

ب/ التناسب القضائي:

تعددت تعريفات التفريد العقابي حيث يرى جانب من الفقه، أن التفريد العقابي هو ما يسمح للقاضي من تطبيق العقوبة بأن يجعل الجزاء مناسباً مع حالة كل مجرم وظروفه الخاصة (عالية، 1998: ص455).ويرى جانب بالبعض أن التفريد القضائي هو أن تحدد لكل جريمة عقوبة تلاءم ظروفها وتحقق منها الأغراض التي توخاها الشارع من العقاب (الحديثي، 1981: ص170).

ويرى جانب آخر من الفقه، أن التفريد القضائي للعقوبة يعني تحقيق التناسب بين إيلام العقوبة والجريمة في المرحلة القضائية .ففي هذه المرحلة يقوم القاضي باختيار نوع العقوبة ومقدارها من بين العقوبات التي حددها المشرع وفي سبيل تحقيق التناسب بين إيلام العقوبة والجريمة يمكن للقاضي أن يراعي . بالإضافة إلي جسامة ماديات الجريمة شخصية مرتكبها، وفي هذه المرحلة يمكن للقاضي إكمال عمل المشرع في إحداث تناسب حقيقي بين إيلام العقوبة والجريمة، وهو أمر لا يتأتي للمشرع الوصول إليه عندما يحدد لكل جريمة العقاب الذي يقدر مناسبته لها (الشاذلي، 2003: ص44).

يتضح من خلال التعريفات سالفة الذكر أن التناسب على المستوى القضائي يكون أثناء تطبيق القاعدة الجنائية، ويتولى هذه المهمة القضاء الذي يختص بتحقيق هذا التناسب من خلال السلطة التقديرية الممنوحة له.

ج/ التناسب التنفيذي:

يعتبر التفريد التنفيذي من المقومات الأساسية للسياسة الجنائية الحديثة، إذ يعطى سلطة التنفيذ فرصة لجعل العقوبة المحكوم بها ملائمة لظروف المجرم وشخصه وما يبدو من تصرفاته خلال مدة التنفيذ؛ حتى يتسنى لهذه السلطة إصلاح المحكوم عليه وعدم العودة إلي الإجرام (حبتور، 2014م: ص52).

هذا على اعتبار أن غاية هذا التفريد هي أنه بعد أن يحكم القاضي على الجاني بالعقوبة التي يراها ملائمة لظروف الجريمة وفاعلها، تتولى السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ هذه العقوبة على المحكوم عليه، وبحكم اتصالها المباشر والقريب بالمحكوم عليه فإنها قد تجد أن العقوبة المحكوم بها عليه غير ملائمة لظروفه الشخصية لا سيما بعد انقضاء فترة زمنية من التنفيذ؛ لذلك خولها المشرع الصلاحية لتفريد العقوبة على نحو يحقق عدالتها وملاءمتها لظروف الجاني (الجوهري، 1988: ص133).

خامساً: الإشراف القضائي على توقيع العقوبة

أن دور القضاء يتجاوز النطق بالعقوبة إلى تنفيذها حتى الإفراج عن المحكوم عليه، وتأتي أهميته لارتباطه بحسن أداء رسالة العقاب في تقويم النفوس المنحرفة عن طريق تخير المعاملة المناسبة لكل منهم بحسب ما يكتشف عن ملف الجاني ونتائج الفحوص التي خضع لها قبل صدور حكم الإدانة.

يفند دعاة هذا الاتجاه حجج الاتجاه التقليدي بالقول بأن تدخل القضاء في تنفيذ العقوبة تكريس لمبدأ الفصل بين السلطات وليس هدراً له، فقد يظهر أثناء تنفيذ العقوبة بأن الحكم غير ملائم مما يقتضي تعديله وصولاً إلي الغرض الحقيقي للعقوبة، وهو إعادة تأهيل المحكوم عليه، الأمر الذي يدخل في اختصاص القضاء لأنه السلطة التي حددت العقوبة، وهو السلطة التي تملك تعديلها، وكذلك فإن تدخل القضاء لا يثير نزاعاً مع الإدارة لأنه لا يتولى أمر تنفيذ العقوبة بل له سلطة الإشراف على تطبيقها، ووضع السياسة الملائمة لها وليس أكثر، فللقاضي أن يقوم بتفريد المعاملة العقابية بما يقتضي نوعاً من المرونة في تطبيق العقوبة، وهو عمل من صميم واجبات السلطة القضائية دون غيرها من السلطات خصوصاً أن القاضي الجنائي لم تعد ثقافته قاصرة على المعلومات القانونية، بل تعدتها إلي معرفة أصول الإجرام والعقاب مما يمكنه من اختيار الأسلوب العقابي الملائم للمحكوم عليه(نمور، 1986، ص24).

التنفيذ ينطوي على نوعين من النشاط، أحدهما إداري والآخر قضائي، وقد تعددت المعايير في تمييز ما هو إداري عما هو قضائي، فقد ذهب البعض إلي الطبيعة القضائية تنسحب على كافة الإجراءات التي يستلزمها التفريد، فتخضع لرقابة القضاء وتدخل في اختصاصه، أما ما عدا ذلك من إجراءات فهي إدارية خالصة لا رقابة للقضاء عليها، ويذهب رأي آخر إلي أن الصفة القضائية تتوافر حين يتعلق الأمر بمنازعة بين المصالح التي يحميها القانون، فيما يرى بعض الفقه العربي أن تضفى الصفة القضائية على كل ما يعد استمراراً لتطبيق الجزاء في مرحلة التنفيذ (وزير، 1978، ص107).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ونسأل الله التوفيق والسداد، وتشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج

1/ أن المصلحة الاجتماعية هي مناط أو محل التجريم والعقاب و تقتضي إعمال مبدأ الضرورة والتناسب.

2/ أن إعمال القاضي من خلال سلطته التقديرية في التفريد العقابي هو الذي يحقق التناسب الحقيقي والواقعي بخلاف التفريد التشريعي الذي يضع نصوصاً عامة ومجردة دون مراعاة لظروف المتهمين.

3/وأن إعمال القاضي لمبدأ التفريد العقابي في مرحلة التطبيق القضائي لا يخل بمبدأ المساواة إذ هو عين المساواة.

4/ أن إقامة التوازن والتناسب بين الحقوق والحريات العامة وبين المصلحة الاجتماعية هو من اختصاص لكلٍ من المشرع في حال وضع القاعدة والقاضي في حال تطبيقها والإدارة العقابية في حال التنفيذ.

ثانياً: التوصيات.

1/ ضرورة مراعاة مبدأ شخصية العقوبة فيما يتعلق بعقوبة الغرامة في حال تطبيقها على الشخص المعنوي.

2/ أن يسعى المشرع السوداني لإلغاء نصوص التجريم غير الضرورية، حتى يتفادى التضخم العقابي والذي بدوره يؤدي إلىمشاكل جنائية أخرى.

3/ أن تسعى الجهات ذات الصلة بإقامة ورشات ودورات أكاديمية لتنوير الأفراد المنتسبين للحقل القانوني السوداني وتثقيفهم بأهمية هذه الضوابط الدستورية.

4/ على القاضي السوداني، من خلال سلطته التقديرية في (التفريد العقابي) أن يراعي العقوبة المناسبة من خلال ظروف المتهمين، لأنه هو أقرب إلى الحقيقة.

5/ أن يسعى المشرع السوداني بإدراج هذا المبدأ إلى مصافي المبادئ الدستورية،وأن يستهدى بما جاءت به المواثيق الدولية.

6/ على المشرع السوداني عند وضع القاعدة الجنائية مراعاة ضابطي الضرورة والتناسب، في إطار المصلحة العامة، وأن يستعين بدراسات علم الإجرام وابحاثه.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم

ابن منظور (2004م). لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، المجلد الثالث.

حمو، أحمد على إبراهيم (2017م). القانون الجنائي السوداني معلقاً عليه، ط6.

سرور، أحمد فتحي (2000م). الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، ط2.

سرور، أحمد فتحي (2002م). القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، ط2.

منصور، اسحق إبراهيم (1999م). علم الإجرام والعقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2.

حسونة، بدرية عبد المنعم (2004م). شرح القسم العام من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991 فقها وتشريعا وقضاءً. المكتبة القانونية.

الحريرات، خالد عبد الرحمن (2005م). بدائل العقوبات السالبة للحرية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

الكباش، خيري محمد (2002م). الحماية الجنائية لحقوق الإنسان، دراسة مقارنة، دار المعارف.

عبد المنعم، سليمان (1999م). نظرية الجزاء الجنائي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

عالية، سمير (1998م). شرح قانون العقوبات، القسم العام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، د ط.

النسائي، أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي (1420هـ). سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، دار المعرفة- بيروت.

صدقي، عبد الرحيم (1988م). فلسفة القانون الجنائي، دراسة تأصيلية في الفكر الفرنسي، دار النهضة، القاهرة.

وزير، عبد العظيم (1978م). دور القضاء في تنفيذ الأحكام الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة.

الصيفي، عبد الفتاح (1972م). الجزاء الجنائي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

الصيفي، عبد الفتاح (1991م). المطابقة في مجال التجريم، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة.

السراج، عبود (1996). شرح قانون العقوبات، القسم العام، مطبعة جامعة دمشق، ط 7.

عقيدة محمد أبو العلا، أصول علم العقاب، دار الفكر دمشق سوريا، ط1، 1996م.

الشرفي، علي حسن (2004م). شرح قانون الجرائم والعقوبات اليمني، القسم العام، النظرية العامة للجريمة، ط4.

الشاذلي، فتوح عبد الله (2003م). علم العقاب. دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، ط2.

الجديثي، فخري عبد الرازق (1981م). قانون العقوبات، الجرائم الاقتصادية. مطبعة جامعة بغداد.

حبتور، فهد هادي (2014م). التفريد القضائي للعقوبة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1.

الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (2004م). القاموس المحيط. مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

سلامة، مأمون (1961م). جرائم الموظفين ضد الإدارة العامة في ضوء المنهج الغائي. مجلة القانون والاقتصاد، العدد الاول.

إسماعيل، محمد الفاتح (2007م). القانون الجنائي. منشورات جامعة السودان المفتوحة، ط1.

نمور، محمد سعيد (1986م). قاضي تطبيق العقوبة. مجلة الشرطة، العدد، 11، عمان.

جلال، محمود طه (2004م). أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية المعاصرة. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق.

الجوهري، مصطفي فهمي (1988م). مبادئ علم الإجرام. دار النهضة العربية.

القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، صدر سنة 1966، ودخل حيز التنفيذ سنة 1976م.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي في تدعيم الوحدة الوطنية في السودان
(دراسة تطبيقية على عينة من جمهور صلاة الجمعة في مدينة بربر)

محمد فرح كرم الله وقيع الله

قسم الاعلام، كلية الآداب، جامعة وادي النيل
المؤلف: mohammedfarah111@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي في تدعيم الوحدة الوطنية في السودان، وذلك بالتطبيق على عينة من الجمهور المواظب على حضور صلاة الجمعة في المساجد خلال الفترة من ديسمبر 2021م إلى ديسمبر 2022م.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، مع استخدام أداة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة من عينة الدراسة. وقد تمثل مجتمع الدراسة في جمهور المصلين المواظبين على صلاة الجمعة بمساجد مدينة بربر، وتم اختيار عينة صدفية (متاحة) من هذا الجمهور. من أهم نتائج الدراسة: أن غالبية أفراد عينة الدراسة قد اتفقوا على أن هناك مهددات للوحدة الوطنية السودانية وأهمها: خطاب الكراهية والعنصرية، الخطاب الجهوي، النفوذ القبلي، الانشقاقات السياسية، التطرف الديني والمذهبي، التدخل السالب في شؤون السودان وضعف الحس الوطني. ومن نتائج الدراسة أن القائمين بالاتصال الدعوي المواجهي قد تناولوا عدداً من الموضوعات التي تسهم في تدعيم الوحدة الوطنية في السودان، كما أبانت النتائج أن هناك بعض المعوقات للاتصال الدعوي المواجهي بنسب متفاوتة. وتوصي الدراسة بتفعيل دورالقائم بالاتصال الدعوي المواجهي تدريباً وتأهيلاً للقيام بالدور المنوط به نحو المجتمع وتماسكه.

الكلمات المفتاحية: فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي، تدعيم الوحدة الوطنية. صلاة الجمعة

The impact of confrontational advocacy communication in strengthening national unity in Sudan
(An applied study on a sample of the Friday prayer audience in Berber town)

Mohammed Farah Karamella Wageiella

Faculty of Arts, Nile Valley University

Abstract

This study aims to know the impact of confrontational advocacy communication in supporting national unity in Sudan, that by applying it to a sample of the public who regularly attend Friday prayer in mosques during the period from December 2021 to December 2022. The study uses the descriptive surveying method with the use of the questionnaire tool to collect the data from the study sample. The population of the study is represented by the audience of worshipers who regularly attend Friday prayers in the mosques of Berber town. A random sample (available) is chosen from the audience. One of the most important results is that, the majority of the sample agreed that there are lots of threats that hit Sudanese national unity. Among those threats the followings are the most important. Hate speech and racism, regional discourse, tribal criticism, political divisions, religious and sectarianextremism, negative interference in affairs of Sudan and weakness of the national sense. The study comes up with a number of results; the most important of them is that the people in charge of confrontational communication have dealt with a number of topics that contributed to strengthening national unity in Sudan. Moreover, there are some obstacles to confrontational advocacy communication in varying proportions. The study recommends to activate the roles of the person enchase of confrontational advocacy communication. In addition to that training and qualifying him to carry out the role assigned to him towards society and its cohesion.

Keywords: effectiveness of face-to-face advocacy communication, strengthening national unity،Friday prayer

مقدمة

كما هو معروف فإن القائم بالاتصال الدعوي بصفة عامة وفي المسجد بصفة خاصة يلعب دوراً كبيرا وحيوياً في توجيه أفكار جمهور المصلين باعتباره أحد قادة الرأي في مجتمعه، ويستطيع (إن أحسن إجادة رسالته) أن يوجه جمهوره للأهداف التي يبتغيها، ولابد له من متابعة مجريات الساحة مواكبة وتجديداً لخطابه، وفي هذا قيل: "الخطيب الناجح هو الذي يتابع الجديد متابعة جادة، ليشعر الناس بأنه متابع لما يجري على الساحة، ومتخذ أيضاً موقفاً منه" (بكار، 2001: ص، 186).

تكونت الدراسة من مستخلص ومقدمة، ثم جاءت الإجراءات المنهجية، التي تمثلت في: شرح لمشكلة الدراسة وأهميتها، وأهدافها وتساؤلاتها، إضافة إلى منهج الدراسة وأدواتها، ثم توضيح مجتمع الدراسة وعينتها، كما تناولت الإطار الزماني والمكاني والموضوعي للدراسة، كما تناولت الدراسة المصطلحات التي رأى الباحث أهمية شرحها، إضافة إلى النظريات ذات العلاقة بالدراسة، ثم الدراسات السابقة والتعليق عليها، ثم أتت النتائج التفصيلية الناتجة عن تحليل بيانات الدراسة، ثم ملخص لأهم تلك النتائج، وخُتمت بالتوصيات ثم المراجع التي استفاد منها الباحث في دراسته.

مشكلة الدراسة

من خلال معايشة الباحث للواقع السوداني خلال فترة الدراسة، ومن منطلق دراسات سابقة للباحث عن خطاب الكراهية وأسبابه ودوافعه وانعكاساته على المجتمع السوداني، لاحظ الباحث أن المجتمع السوداني والدولة السودانية يمران بحالةانحدار نحو التفكيك والانقسام والتشظي. من هنا نبعت فكرة هذا البحث بهدف التعرف على فاعلية الاتصال الدعوي في المحافظة على وحدة السوداني والدولة السودانية من الانهيار. ومن المعروف بداهة أن الاتصال الدعوي المنطلق من المسجد وخاصة عبر خطبتي صلاة الجمعة قد لعب دوراً كبيراًفي الحياة الاجتماعية والحفاظ على المجتمعات وكياناتها من التمزق والانهيار، والمتتبع لمسيرة الاتصال الدعوي عبر تاريخه يلحظ ذلك بجلاء. وبناء على ذلك نبعت مشكلة الدراسة والتي يمكن اختصارها في السؤال الرئيس التالي:

كيف واجه الخطاب الاتصالي الدعوي المواجهي مهددات الوحدة الوطنية في السودان؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من:

1 – كونها تأتي في زمن يكتنف السودان حالة من الوهن السياسي والتصدع المجتمعي الذي قد يقود مع غيره من العوامل إلى ضياع السودان من حيث انه وطن موحد جغرافياً.

2 – أنّ القائم بالاتصال الدعوي في المسجد يعتبر من أعمدة المجتمع وتماسكه تاريخياً.

3 –كونها تحاول الكشف عن الدور الذي يلعبه القائم بالاتصال الدعوي في المسجد نحو ما يهدد أمن وسلامة المجتمع ووحدة الوطن.

4 – أنها تعبر عن احتياج الساحة السودانية لتفعيل دور القائم بالاتصال الدعوي نحو هموم الوطن وقضاياه الراهنة.

أهداف الدراسة

بنهاية هذه الدراسة يتوقع الباحث تحقيق الأهداف التالية:

1 – معرفة مهددات الوحدة الوطنية السودانية.

2 – الوقوف على مدى مخاطبة الاتصال الدعوي المواجهي لتلك المهددات.

3 – التعرف على المعوقات التي تعترض الرسالة الاتصالية أثناء الاتصال الدعوي المواجهي الخاص بمواجهة مهددات الوحدة الوطنية السودانية.

تساؤلات الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة طرح الباحث التساؤلات التالية للإجابة عنها:

1 – ما هي مهددات الوحدة الوطنية في السودان؟

2 – إلى أي مدى خاطب الاتصال الدعوي المواجهي المتمثل في خطبة الجمعة مهددات الوحدة الوطنية السودانية؟

3 – ما هي المعوقات التي تعترض الاتصال الدعوي المواجهي الخاص بمهددات الوحدة الوطنية السودانية؟

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي Descriptive survey؛ لتناسبه مع هذه الدراسة؛ فهو يعين على عبر آراء عينة الدراسة على توثيق الوقائع والحقائق والاتجاهات الجارية، والمتعلقة بمشكلة الدراسة. (عبد الحميد، 1997م: ص 94 – 95). وقد قام الباحث باستخدام هذا المنهج لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة بصورة علمية ومنظمة حسب الأسلوب العلمي المتبع في هذه الحالة (شومان، 2004: ص، 33).

أدوات الدراسة (أسلوب جمع البيانات):

استخدم الباحث أداة الاستبانة (الاستقصاء) Questionnaire كأسلوب لجمع البيانات من عينة الدراسة؛ حيث قام الباحث بإعداد الأسئلة وفقاً لأهداف الدراسة، وصمم لذلك استبانة أولية في شكل أسئلة مغلقة Closed-Ended questions وقد استخدم هذا النوع من الأسئلة لميزتها في توفير الوقت والجهد وسهولة التحليل الإحصائي للبيانات. ولاختبار صدق الاستبانة وثباتها في تحقيق الأهداف التي وُضعت من أجلها قام الباحث بإرسال الاستبانة لأربعة محكمين هم: الأستاذ الدكتور/ عبد النبي عبد الله الطيب، أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة الإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية، والأستاذ الدكتور/ مبارك يوسف محمد خير أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة وادي النيل بالسودان، والأستاذ الدكتور/ مرتضى البشير عثمان، أستاذ الإعلام والاتصال بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، والدكتور/ مكي محمد مكي، أستاذ الإعلام والاتصال، والمختص بالتحليل الإحصائي بجامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، وبناء على ملاحظات المحكمين قام الباحث بإعادة صياغة الاستبانة، ومن ثم تم توزيعها يدوياً على عينة الدراسة، مع الحرص التام والالتزام القاطع بعدم تدخل الباحث في توجيه الإجابات (عبد الحميد، 1993م: 183 – 225).

مجتمع الدراسة

تمثل مجمع الدراسة في جموع حضور صلاة الجمعة وخطبتها بمساجد مدينة بربر، وهي مدينة سودانية تاريخية عريقة تقع بولاية نهر النيل بشمال السودان. وهو جمهور كبير العدد غير معروف ولا يمكن حصره أو التعرف عليه.

عينة الدراسة

بما أن جمهور الدراسة كبير وغير معروف ولا يمكن حصره وتحديده فإن الباحث قد اختار عينة صدفية (متاحة) A random sample (available) من هذا الجمهور. وبما أن حجم العينة يُعد من الأمور الجدلية بين المختصين. (الجمال، 1999م: 126 – 127) وإنما يعتمد ذلك على أهداف الدراسة ونوع الجمهور والزمن المتاح للدراسة والإمكانيات المادية المتوفرة للباحث إضافة إلى إمكانية الوصول إلى الجمهور المراد إجراء الدراسة عليه، إضافة إلى حجم العينة ينبغي ألا يقل

عن ثلاثين (30) مفردة حتى يمكن تحليل البيانات إحصائياً (الصديق، 2006م، 54 – 57)، وبناء على كل ذلك فإن الباحث قد اختار ستين (60) مفردة من الجمهور لإجراء الدراسة عليه، ويرى أن هذا العدد كاف لإجراء الدراسة وتحقيق أهدافها. وقد عمد الباحث لاختيار كل أفراد العينة من الذكور لمواظبتهم على صلاة الجمعة.

إطار(حدود) الدراسة

أ – الحدود الزمانية

تمثل الفترة من ديسمبر 2021م إلى ديسمبر 2022م الحدود الزمانية لهذه الدراسة.

ب – الحدود المكانية

الدراسة أُجريت في مدينة بربر، وهي إحدى المدن التاريخية العريقة في السودان وتقع جغرافياً في ولاية نهر النيل بشمال السودان.

ج – الحدود الموضوعية

تنحصر هذه الدراسة حول فاعلية الرسالة الاتصالية لخطباء المساجد في مدينة بربر نحو الدفع بالمجتمع السوداني نحو الوحدة الوطنية، والتحذير من كل ما يؤدي إلى الاختلاف وتشتت المجتمع وتقسيم الوطن.

مصطلحات الدراسة

أدناه تعريف بأهم المصطلحات التي رأي الباحث ضرورة التعريف بها من أجل مصلحة البحث:

1. فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي:

أ - فاعلية: تُعرف الفاعلية بأنها: "القصد نحو تأثيرات ونتائج مستهدفة ومرغوبة". (إبراهيم، الموقع: https://www.politics-dz.com). كما تُعرف الفاعلية بأنها: "الأثر لأفكارنا على أرض الواقع".(ثابت، الموقع: https://www.alukah.net). وكذلك عُرفت بأنها: " مقدرة الشيء على التأثير" (https://www.arabdict.com).

ب. الدعوة:

الدعوة: وردت عدة تعريفات اصطلاحية للدعوة إلى الله نأخذ منها التعريف التالي: الدعوة يقصد بها: "إنقاذ الناس من ضلالة، أو شر واقع بهم، وتحذيرهم من أمر يُخشى عليهم الوقوع في بأسه". كما عُرفت بأنها: "جمع الناس على الخير، ودلالتهم على الرشد؛ بأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر". (العمار، 1413هـ - 1414هـ، 8).

ج. الاتصال المواجهي:Face to Face communication

هو: "الاتصال الذي يتم وجهاً لوجه مباشرة بين شخصين أو أكثر، أو بين فرد وآخرين، ونستخدم فيه حواسنا الخمس، وهو نوع من الاتصال تسهل فيه معرفة عملية رجع الصدى Feed back من المتلقين، ويتسم بنوع من الرسمية والتنظيم". (أبو أصبع، 1999م: 13 و المزاهرة، 2018م: 45).

التعريف الإجرائي ل "فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي": من التعريفات السابقة يمكننا الخلوص لتعريف إجرائي ل "فاعلية الاتصال الدعوي المواجهي" في هذه الدراسة بأننا نقصد به: "مقدرة الاتصال المباشر الذي يتم وجهاً لوجه بين القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة والمستمعين له، في إنقاذ المجتمع السوداني وتحذيره من مخاطر مهددات الوحدة الوطنية للسودان تجنباً للوقوع في مخاطر انقسام الوطن وتشرد مواطنيه".

3.تدعيم الوحدة الوطنية:

أ – تدعيم: مصدر دعم. وساعد على تدعيم مكانته: على تقويتها. واتفقوا على تدعيم موقفه: على تأييده (معجم اللغة العربية المعاصرة، ومعجم الغنى: https://www.arabdict.com).

ب – الوحدة الوطنيةNational Unity: يُقصد بها: "اتحاد مجموعة من البشر في الاقتصاد والاجتماع والتاريخ والهوية في مكان واحد وتحت راية حكم واحدة". (حسن عزوزي، 2018م، https://www.majlisyacoub.com). كما عُرفت بأنها: "الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة والاستعداد لبذل أقصى جهد في سبيل بنائهما والاستعداد للموت دفاعاً عنهما" (الكندري، 2016م: 273).

التعريف الإجرائي ل "تدعيم الوحدة الوطنية": من التعريفات السابقة للوحدة الوطنية فإن الباحث يعني بمصطلح: "تدعيم الوحد الوحدة الوطنية" إجرائياً: "تقوية المجتمع السوداني وتماسكه، والمحافظة على دولته المعترف بها دولياً متماسكة دون تشظي تحت راية نظام حكم واحد".

النظريات ذات العلاقة بالدراسة

نظرية تدفق الاتصال على مرحلتين Two-steps flow of communication

تُعتبر نظرية تدفق الاتصال على مرحلتين من النظريات التي يمكن اعتبارها ذات علاقة مباشرة بهذه الدراسة.

فكرة هذه النظرية نبعت بعد ظهور نتائج الانتخابات الأمريكية في عام 1940م، التي فاز فيها الرئيس "فرانكلين روزفلت" ممثلاً للحزب الديمقراطي رغم وقوف وسائل الإعلام في صف منافسه مرشح الحزب الجمهوري، وبناء على تلك النتائج جاءت دراسة :"لازرفيلد، و بيرسلون و جوديت" Lasarsfeld, Berelson and Gaudet في العام 1944م وعنوانها: "اختيار الشعب، كيف يدلي الناخب برأيه في انتخابات الرئاسة"، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الكيفية التي تؤثر في تكوين الرأي العام وتغييره، إضافة إلى معرفة إسهام وسائل الاتصال الجماهيري في هذه الحالة. وركزت الدراسة على تحليل خُطب الحملة الرئاسية، والرسائل السياسية المصاحبة لها في الصحف والمجلات، وقد أُجريت الدراسة على آراء عينة من السكان في منطقة "ايري كآونتي" بولاية "أوهايو" قبيل الحملة الانتخابية وأثنائها، وخرجت الدراسة بالنتائج التالية: (مكاوي، 2003م: ص 250 – 253).

1. عملية تكوين الرأي نحو الانتخابات عملية جماعية؛ حيث إن الناس الذين يتشابهون في أوضاعهم الاجتماعية تجمعهم في العادة مصالح ومشاعر واحتياجات متشابهة؛ الأمر الذي ينعكس على اتجاهاتهم وآرائهم، ويشمل ذلك آراءهم السياسية تجاه الشخص أو الحزب الذي يستحق تأييدهم في الانتخابات.

2 . إن الاتصال الشخصي كان العامل المؤثر في عملية تكوين الرأي العام لدى الناخبين بعكس الذي كان سائداً بأن وسائل الإعلام هي المؤثر في تكوين الرأي العام. وقد لاحظ الباحثون أن أفراد عينة الدراسة كانوا يشاركون الجماعات التي ينتمون إليها في الحوار والنقاش.

3. داخل كل جماعة أفراد يتميزون عن غيرهم بكثرة اتصالهم بوسائل الاتصال الجماهيرية، وأنهم أكثر حرصاً من غيرهم على متابعتها ونقل محتواها إلى جماعاتهم المنتمين إليها، وتمت تسمية هؤلاء الأفراد ب:"قادة الرأي Opinion leaders ".

4. وضحت الدراسة أن أفراد العينة يحصلون على معلوماتهم من قادة الرأي وليس بالمباشرة من وسائل الإعلام، وأن قادة الرأي هم الوسيط بين أفراد العينة ووسائل الإعلام.

ثم جاءت دراسات أُخر أكدت تلك النتائج. وأضافت دراسة أجراها "ميرتون" نتيجة إضافية تمثلت في أن قادة الرأي ينقسمون إلى نوعين: أحدهما يهتم بوسائل الاتصال المحلية، والآخر يهتم بما تورده وسائل الإعلام التي تنطلق من خارج

منطقة إقامتهم. أما الدراسة التي أجراها:"ألبهو كاتز" في عام 1956م فقد قدمت فروضاً لنظرية الاتصال على مرحلتين تمثلت في: (مكاوي، 2003م: ص 253)

1. قادة الرأي والمتأثرون بهم ينتمون إلى جماعة أساسية واحدة كالأسرة والأصدقاء وزملاء العمل.

2. قادة الرأي وأتباعهم يتبادلون قيادة الرأي قيادة الرأي في ظروف مختلفة؛ حيث يكون قائد الرأي تابعاً في حالة ومتبوعاً في حالة أُخرى.

3. قادة الرأي يكونون أكثر تعرضاً واتصالاً بوسائل الإعلام في مجال تخصصهم.

4 . العلاقات الشخصية المتداخلة تمثل وسائل اتصالية، وأن هذه العلاقات تمثل ضغطاً على الفرد حتى يتوافق مع جماعته فكراً وسلوكاً وتدعيماً اجتماعياً (الحاج، 2020م: ص 105 – 107 و أبو أصبع، 1999م: ص 205 – 207).

الدراسات السابقة

وقف الباحث على عدد من الدراسات في مجال الاتصال الدعوي تمثلت في:

1 . دراسة (ابن سعيدي، سهام، 2022م) . وجاءت عن: واقع الاتصال الدعوي المعاصر وأهم التحديات التي تعيق نجاح الرسالة الدعوية في ظل التطور الهائل لوسائل الاتصال. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع استخدام أداة الاستنباط والتحليل والتوثيق. ومن النتائج التي خلصت إليها من أجل نجاح الاتصال الدعوي المعاصر ما يلي: صناعة داعية متمكن من مهارات العرض والتواصل والإلقاء، على أن يكون ملماً بالأنماط الذهنية لمتلقي الرسالة الاتصالية، إضافة إلى مواكبته للأساليب والوسائل الاتصالية المعاصرة؛ حتى يتمكن من إيصال رسالته والإقناع بها. (مصدر الدراسة: https://www.asjp.cerist.dz/en)

2– دراسة (الجوارنه، إبراهيم محمد إبراهيم، 2021م)، وعنوانها: "أثر وسائل الدعوة وأساليب الاتصال في زيادة تدين طلبة قسم الدعوة والإعلام الإسلامي في كلية الشريعة، جامعة اليرموك"، وهدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الدعوة الفردية وجهاً لوجه وسائل الدعوة الجماهيرية الحديثة في زيادة تدين طلبة قسم الدعوة والإعلام الإسلامي في جامعة اليرموك. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها: أن أهم العوامل التي زادت من تدين أفراد عينة الدراسة من خلال الدعوة وجها لوجه: الأساتذة والمنهج الجامعي معاً، النشاطات الدينية، أصدقاء الجامعة، صلاة الجماعة، والنوادي الإسلامية. أما في حالة الدعوة عبر وسائل الاتصال الجماهيرية فكان التأثير ل: الكتب، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، المجلات الدينية، إذاعتي القرآن الكريم الأردنية والسعودية على التوالي، التلفاز الفضائي والرسائل القصيرة عبر الخلوي. أما فيما يختص بأهم السمات السلوكية والنفسية للداعية الناجح فتمثلت في: أن يكون قريباً من الشباب في عمره، وهادئا أثناء دعوته. كما بينت الدراسة أن أبرز أساليب الخطاب الدعوي الناجحة فكانت: المعاملة الحسنة، توجيه الشباب لكيفية القيام بالأنشطة الجماعية الهادفة، التركيز على قضايا الشباب واستخدام اللهجة العامية. (مصدر الدراسة: (https://www.researchgate.net).

3. دراسة: (سهام، بن سعيدي، 2021م) المعنونة:"الاتصال الدعوي في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية على أُولي العزم من الرسل". وهدفت الدراسة إلى تبيان أهمية الاتصال بأنواعه المختلفة ومستوياته في نشر الدعوة إلى الله، إضافة إلى تفعيل دور القائمين بالاتصال، وتمكين الدعاة من استغلال الاتصال بشكل أمثل؛ وذلك بالجمع بين الاتصال الدعوي المعاصر والاتصال الدعوي الذي نهجه أُولي العزم من الرسل. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، واستقراء النصوص التي وردت فيها قصص أُولي العزم من الرسل، والأساليب التي اتبعها كل نبي لتبليغ رسالته لقومه. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أُولي العزم من الرسل قد استعانوا بالاستراتيجيات والأساليب الاتصالية الحديثة، وأن عدم الاستجابة

للرسالة لا يعني فشل القائم بالاتصال في توصيل رسالته؛ لأن تحقيق الهداية بيد الله المصدر الأوحد لهذه الرسالة (مصدر الدراسة: http://dspace.univ-eloued.dz/handle).

4 . دراسة (محمداني، خالد محمد، 2020م)، الموسومة: "أدوات التفاعلية وانعكاسها على الخطاب الدعوي، بالتطبيق على بعض الواقع التي تقدم المادة الدعوية (المشكاة، منارات أفريقية، أنصار السنة)". استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت: الملاحظة، المقابلة، الاستبانة والمتابعة الإلكترونية كأدوات لجمع البيانات. ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة: أن الخطاب الدعوي غير متوازن ويفتقد صفة الشمول والمواكبة، إضافة إلى عدم وجود تفاعل بين مقدمي المادة الدعوية والمتلقين. (مصدر الدراسة:https://journal.oiu.edu.sd).

5 . دراسة (صالح، زين العابدين خضر، 2016م)، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على منهج النبي (صلى الله عليه وسلم) من خلال الاتصال الدعوي في مكة. أكدت نتائج الدراسة أن الاتصال للأنبياء كان أمراً من الله (جل شأنه)، وقد هيأ لأنبيائه أساليب الاتصال وطرقه ووسائله وحياً من عنده، وأن من أساليب الاتصال خلال دعوته (صل الله عليه وسلم) ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. (مصدر الدراسة: https://search.mandumah.com)

التعليق على الدراسات السابقة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المنهج العام والموضوع، غير أنها تختلف عنها من حيث الجمهور والعينة وبيئة الدراسة والأهداف، وهذا ما وفر لهذه الدراسة ميزة الجدة وكيفية التناول وبالتالي التفرد الكامل في مشكلتها وأهدافها ونتائجها.

نتائج الدراسة

المحور الأول – البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

جدول رقم (1): يبين عمر أفراد عينة الدراسة:

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
18 – 30 عاماً	20	33.3
31 – 49 عاماً	24	40
50 فما فوق عاماً	16	26.7
المجموع	60	%100

من الجدول رقم"1" يتضح أن أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم بين 31 – 49 عاما هم الأكثر عدداً بنسبة 40%، يليهم أصحاب الأعمار من 18 – 30 عاماً بنسبة 33.3%، وأخيرا الذين تزيد أعمارهم عن 50 عاماً بنسبة 26.7%. وتشير النتيجة إلى أن معظم أفراد العينة هم من أصحاب الحيوية العمرية والنشاط.

جدول رقم (2): المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
أولية/ابتدائي/أساس	01	1.7
ثانوي	16	26.7
جامعي	30	50
فوق الجامعي	13	21.6
المجموع	60	%100

من الجدول رقم "2" تبيَن أن أكثر أفرد العينة من الجامعيين بنسبة 50%، يليهم من يحملون الشهادة الثانوية بنسبة26.7%، يلي ذلك حملة الشهادات فوق الجامعية بنسبة 21.6%، وأخيراً حملة شهادة الأساس وما يعادلها بنسبة 1.7%. ويتضح من النتيجة أن أغلب عينة الدراسة قد نالوا شهادات جامعية فما فوق بنسبة 71.6% الأمر الذي يشير إلى مقدرة عينة الدراسة على فهم ما يحيط بهم من أحداث.

جدول (3): يبين الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
متزوج	35	58.3
أعزب	24	40
أرمل	01	1.7
المجموع	60	%100

من الجدول رقم "3" يتبين أن عدد المتزوجين بين أفراد العينة هم الأكثر بنسبة 58.3%، يليهم غير المتزوجين (أعزب) بنسبة 40%، وفي الختام يأتي عدد الأرامل بنسبة 1.7%. والنتيجة النهائية توضح تنوع عدد أفراد العينة من حيث الحالة الاجتماعية.

جدول (4): يبين مهنة عينة الدراسة:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
موظف	26	43.33
أعمال حرة	11	18.33
في المعاش	03	5
تاجر	02	3.33
مزارع	01	1.7
طالب	17	28.3
المجموع	60	%100 تقريباً

من الجدول رقم "4" يتضح أن أفراد العينة متنوعون من حيث المهن ويأتي الموظفون في المقدمة بنسبة 43.33%، ويليهم الطلاب بنسبة 28.3%، ثم أصحاب الأعمال الحرة بنسبة 18.33%، يلي ذلك من هم بالمعاش بنسبة 5%، يليهم من يعملون بالتجارة بنسبة 3.33%، وأخيراً يأتي المزارعون بنسبة 1.7%. ونلاحظ من نتائج الجدول توزع أفراد العينة على مهن مختلفة الأمر الذي ينوع زاوية النظر للمشكلة المطروحة حسب كل مهنتة.

جدول رقم (5): يبين الأحياء السكنية لعينة الدراسة:

الحي السكني	التكرار	النسبة المئوية %
الهجانة	17	32.1
القدواب	15	28.3
الدكة	07	13.2
حوش الدار	04	7.54
القنجارة	04	7.54
مربع2	01	1.88

مربع4	01	1.88
مربع15	01	1.88
المخيرف	02	3.8
القيقر	01	1.88
المجموع	53	%100

الجدول رقم "5" يبين سكن أفراد عينة الدراسة حسب الأحياء في مدينة بربر، حيث أتى من يسكنون حي الهجانة في المقدمة بنسبة 32.1%، تلاهم من يسكنون في حي القدواب بنسبة 28.3%، ثم من يسكنون حي الدكة بنسبة 13.2%، ثم من يسكنون حيي الحوش الدار والقنجارة بنسبة متساوية بلغت7.54%، وتلاهم من يسكنون حي المخيرف بنسبة 3.8%، وفي الختام أتى من يسكنون أحياء: مربع2، مربع4، مربع15، وحي القيقر بنسبة 1.88% لكل منها. ويلاحظ من النتيجة اختلاف النسب بين الأحياء وهذا ناتج من مدى استجابة عينة الدراسة للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

المحور الثاني. مهددات الوحدة الوطنية السودانية من منظور عينة الدراسة:

جدول رقم(6): يبين إجابة عينة الدراسة عن السؤال: هل تعتقد أن هناك مهددات للوحدة الوطنية السودانية؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	51	98.1
لا	01	01.9
المجموع	52	%100

الجدول رقم "6" يبين إجابة أفراد عينة الدراسة السؤال: هل تعتقد أن هناك مهددات للوحدة الوطنية السودانية؟، فأجاب أغلبهم بنعم حيث بلغت نسبتهم 98.1%، أما الذين أجابوا بلا فهم الأقل نسبة حيث بلغت 1.9%. ومن النتيجة يتضح أن أغلب أفراد عينة الدراسة يعتقدون أن هناك مهددات للوحدة الوطنية السودانية.

جدول رقم (7 - أ). يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن "خطاب الكراهية" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	38	68
أُوافق لحد ما	05	9
لا أُوافق	13	23
المجموع	56	%100

الجدول رقم "7 – أ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "خطاب الكراهية" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 68%، تلتها نسبة غير الموافقينوبلغت 23%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 9%. ومن النتيجة يتبين أنَ أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "خطاب الكراهية" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم(7 - ب): يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن " خطاب العنصرية " يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية

أُوافق	43	%71.7
أُوافق لحد ما	07	%11.7
لا أُوافق	10	%16.6
المجموع	60	%100

الجدول رقم "7 –ب "يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "خطاب العنصرية" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 71.7%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 16.6%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 11.7%. ومن النتيجة يتبين أنَّ أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "خطاب العنصرية" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم:(7 . ج): يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن " الخطاب الجهوي " يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	36	62.1
أُوافق لحد ما	10	17.2
لا أُوافق	12	20.7
المجموع	58	%100

الجدول رقم (7 – ج) يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الخطاب الجهوي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 62.1%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 20.7%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 17.2%. ومن النتيجة يتبين أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "الخطاب الجهوي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم (7 . د): يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن " النفوذ القبلي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	35	62.5
أُوافق لحد ما	08	14.3
لا أُوافق	13	23.2
المجموع	56	%100

الجدول رقم "7 – د" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "النفوذ القبلي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 62.5%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 23.2%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 14.3%. ومن النتيجة يتبين أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "النفوذ القبلي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم:(7 – هـ): يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن " الانشقاقات السياسية " تمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	43	74

أُوافق لحد ما	05	09
لا أُوافق	10	17
المجموع	58	%100

الجدول رقم "7 – هـ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الانشقاقات السياسية" تمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 74%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 17%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 9%. ومن النتيجة يتبين أنَ أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "الانشقاقات السياسية" تمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم(7 - و): يبين مدى مو افقة أفراد عينة الدراسة على أن " التطرف الديني والمذهبي " يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	26	44.8
أُوافق لحد ما	13	22.4
لا أُوافق	19	32.8
المجموع	58	%100

الجدول رقم "7 – و" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "التطرف الديني والمذهبي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 44.8%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 32.8%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 22.4%. ومن النتيجة يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "التطرف الديني والمذهبي" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم(7 - ز): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "التدخل الدولي السالب في شؤون السودان" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية السودانية:

مدى الموافقة	التكرر	النسبة المئوية %
أُوافق	40	73.0
أُوافق لحد ما	04	07.0
لا أُوافق	11	20.0
المجموع	55	%100

الجدول رقم "7 – ز" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "التدخل الدولي السالب في شؤون السودان" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 73%، تلتها نسبة غير الموافقين وبلغت 20%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 7%. ومن النتيجة يتبين أغلب أنَ أفراد عينة الدراسة يرون أن "التدخل الدولي السالب في شؤون السودان" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

جدول رقم (7 - ع): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن " ضعف الحس الوطني " يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية السودانية:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	40	68

أُوافق لحد ما	09	15
لا أُوافق	10	17
المجموع	59	%100

الجدول رقم "7 – ع" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "ضعف الحس الوطني" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية للسودان، فجاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 68%، تلتها نسبة غير الموافقين والتي بلغت 17%، وفي الختام جاءت نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 15%. ومن النتيجة يتبين أنَ أغلب أفراد عينة الدراسة يرون أن "ضعف الحس الوطني" يمثل أحد مهددات الوحدة الوطنية.

المحور الثالث – موضوعات الاتصال الدعوي المواجهي (خطبتي صلاة الجمعة) للتقليل من الآثار السالبة لمهددات الوحدة الوطنية للسودان، وذلك حسب حضور عينة الدراسة(حضور خطبتي صلاة الجمعة):

جدول رقم(8) .يبين إجابة عينة الدراسة عن السؤال: هل تداوم على حضور خطبتي صلاة الجمعة؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	57	96.6
لا	2	3.4
المجموع	59	%100

الجدول رقم "8" يوضح إجابة عينة الدراسة عن السؤال: هل تداوم على حضور خطبتي صلاة الجمعة؟، فكنت نسبة الذين أجابوا ب "نعم" هم الأكبر حيث بلغت 96.6%، أما من أجابوا ب "لا" فكانوا الأقل بنسبة بلغت 3.4%. والنتيجة توضح أن معظم أفراد عينة الدراسة يواظبون على حضور خطبتي صلاة الجمعة الأمر الذي يمكنهم من الإجابة عن أسئلة مشكلة الدراسة بوعي كامل بواقع المضمون الاتصالي للخطبة.

جدول رقم (9): يبين إجابة عينة الدراسة عن السؤال: متى تحضر لصلاة الجمعة؟

الزمن	التكرار	النسبة المئوية %
الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً	27	45.0
الساعة الواحدة إلا ربعا ظهراً	25	41.6
الساعة الواحدة ظهراً	01	1.7
الساعة الثانية ظهراً	07	11.7
المجموع	60	%100

الجدول رقم "9" يوضح نتيجة إجابة عينة الدراسة عن السؤال: متى تحضر لصلاة الجمعة؟ وقد شكل الذين يحضرون في الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً الأغلبية بنسبة 45%، تلاهم من يحضرون في الساعة الواحدة إلا ربعاً بنسبة 41.6%، ثم الذين يحضرون في الساعة الثانية ظهراً بنسبة 11.7%، وأخيراً الذين يحضرون في الساعة الواحدة ظهراً بنسبة 1.7%. ومن نتائج هذا الجدول ومقارنتها بنتائج الجدول رقم "8" يتضح أن كل أفراد العينة يواظبون على حضور صلاة الجمعة وإن كان بعضهم وبنسبة قليلة جداً لا يواظبون على حضور خطبتي الجمعة.

جدول رقم(10): يبين إجابة عينة الدراسة عن السؤال: متى يحضر الإمام لصلاة الجمعة؟

الزمن	التكرار	النسبة المئوية %
الساعة الثانية عشر والنصف ظهرا	16	28.0

الساعة الواحدة إلا ربعاً	37	64.9
الساعة الواحدة ظهراً	01	1.8
الساعة الثانية ظهراً	02	3.5
زمن آخر	01	1.8
المجموع	57	%100

الجدول رقم "10" يوضح إجابة عينة الدراسة عن السؤال: متى يحضر الإمام لصلاة الجمعة؟، فكانت إجابة الذين قالوا إنه يحضر في الساعة الواحدة إلا ربعاً هي الغالبة بنسبة بلغت 64.9%، تلتها إجابة الذين قالوا ان يحضر في الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً بنسبة 28%، ثم إجابة الذين قالوا إنه يحضر في الساعة الثانية ظهراً بنسبة 3.5%، وأخيرا نسبة الذين قالوا إنه يحضر في الساعة الوحدة ظهراً ومن ذكروا زمناً آخر لم يحددوه وكلهما بنسبة 1.8%. وبالنظر إلى نتائج الجدولين "9" و "10" نلاحظ اختلاف زمن الحضور للصلاة سواء للمصلين أو الإمام وذلك ناتج من اختلاف مواقيت صلاة الجمعة في مساجد بربر لأسباب تتعلق بحضور المصلين في كل مسجد.

جدول رقم (11): يبين إجابة عينة الدراسة عن السؤال: من و اقع حضورك لخطبتي صلاة الجمعة، هل تتناول الخطبة موضوعات تقلل من خطر تلك المهددات؟

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	24	48
أحياناً	16	32
لا	10	20
المجموع	50	%100

الجدول رقم "11" يوضح إجابة عينة الدراسة عن السؤال: من واقع حضورك لخطبتي صلاة الجمعة، هل تتناول الخطبة مهددات الوحدة الوطنية للسودان بما يقلل من خطر تلك المهددات؟ فبلغت نسبة إجابة من قالوا "نعم" 48% ومثلت النسبة الغالبة، بينما نسبة من أجابوا ب "أحياناً" قد بلغت 32%، وفي النهاية أتت نسبة من أجابوا ب "لا" حيث بلغت 20%.

جدول رقم (12 - أ): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "الدعوة للتسامح" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	41	68.3
أُوافق لحد ما	11	18.3
لا أُوافق	08	13.3
المجموع	60	%100

الجدول رقم "12 – أ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الدعوة للتسامح" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 68.3%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 18.3%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 13.3%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "الدعوة للتسامح".

جدول رقم (12 - ب): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "التحذير من مخاطر التطرف في التحيز القبلي والجهوي" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرر	النسبة المئوية %
أُوافق	41	68.3
أُوافق لحد ما	11	18.3
لا أُوافق	08	13.3
المجموع	60	%100

الجدول رقم "12 –ب "يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "التحذير من مخاطر التطرف في التحيز القبلي والجهوي" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 68.3%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 18.3%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 13.3%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "التحذير من مخاطر التطرف في التحيز القبلي والجهوي".

جدول رقم (12 - ج): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "بيان مخاطر خطاب الكراهية والعنصرية على السلم الاجتماعي" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	38	64.4
أُوافق لحد ما	12	20.3
لا أُوافق	09	15.3
المجموع	59	100

الجدول رقم "12 – ج" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "بيان مخاطر خطاب الكراهية والعنصرية على السلم الاجتماعي" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 64.4%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 20.3%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 15.3%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "بيان مخاطر خطاب الكراهية والعنصرية على السلم الاجتماعي".

جدول رقم (12- د): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "تعزيز مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات الوطنية" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	45	79.0
أُوافق لحد ما	09	15.8
لا أُوافق	03	5.2
المجموع	57	%100

الجدول رقم "12 – د" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "تعزيز مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات الوطنية" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 79%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 15.8%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت

5.2%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "تعزيز مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات الوطنية".

جدول رقم (12 - هـ): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "تعزيز روح الانتماء الوطني" تمثل إحدى موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	44	.77.2
أُوافق لحد ما	08	14.0
لا أُوافق	05	8.8
المجموع	57	%100

الجدول رقم "12 – هـ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "تعزيز روح الانتماء الوطني" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 77.2%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 14%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 8.8%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "تعزيز روح الانتماء الوطني".

جدول رقم (12 - و): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "بث روح الوسطية في التدين" يمثل أحد موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	42	72.4
أُوافق لحد ما	12	20.7
لا أُوافق	04	6.9
المجموع	58	%100

الجدول رقم "12 – و" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "بث روح الوسطية في التدين" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 72.4%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 20.7%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 6.9%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "بث روح الوسطية في التدين".

جدول رقم (12 - ز): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "الدعوة لمبدأ الاحتكام للقانون لحل النزاعات ونيل الحقوق" تمثل إحدى موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	44	80.0
أُوافق لحد ما	05	9.1
لا أُوافق	06	10.9
المجموع	55	%100

الجدول رقم "12 – ز" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الدعوة لمبدأ الاحتكام للقانون لحل النزاعات ونيل الحقوق" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 80%، تلتها نسبة غير الموافقين حيث بلغت 10.9%، وفي الختام أتت نسبة الذين يوافقون لحد ما وبلغت

9.1%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "الدعوة لمبدأ الاحتكام للقانون لحل النزاعات ونيل الحقوق".

جدول رقم (12 - ع): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "الدعوة لعدم التطرف في الاختلافات السياسية" تمثل إحدى موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرر	النسبة المئوية %
أُوافق	39	69.6
أُوافق لحد ما	08	14.3
لا أُوافق	09	16.1
المجموع	56	%100

الجدول رقم "12 – ع" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الدعوة لعدم التطرف في الاختلافات السياسية" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 69.6%، تلتها نسبة غير الموافقين حيث بلغت 16.1%، وفي الختام أتت نسبة الذين يوافقون لحد ما وبلغت 14.3%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "الدعوة لعدم التطرف في الاختلافات السياسية".

جدول رقم (12- غ): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "تعزيز روح الوحدة في مواجهة التدخل الدولي السالب في شؤون الوطن" تمثل إحدى موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	45	77.6
أُوافق لحد ما	05	8.6
لا أُوافق	08	13.8
المجموعة	58	%100

الجدول رقم "12 – غ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "تعزيز روح الوحدة في مواجهة الدولي السالب في شؤون الوطن" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 77.6%، تلتها نسبة غير الموافقين حيث بلغت 13.8%، وفي الختام أتت نسبة الذين يوافقون لحد ما وبلغت 8.6%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "تعزيز روح الوحدة في مواجهة التدخل الدولي السالب في شؤون الوطن".

جدول رقم (12 - ف): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "بيان مخاطر الثارات القبلية" يمثل أحد موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	33	62.2
أُوافق لحد ما	10	18.9
لا أُوافق	10	18.9
المجموع	53	%100

الجدول رقم "12 – ف" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "بيان مخاطر الثارات القبلية" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 62.2%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما وغير الموافقين حيث بلغت 18.9% لكل منهما، والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "بيان مخاطر الثارات القبلية".

جدول رقم (12 - ق): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "الدعوة لتعزيز دور الحكماء في حل النزاعات السياسية والمجتمعية" تمثل إحدى موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	40	70.2
أُوافق لحد ما	07	12.3
لا أُوافق	10	17.5
المجموع	57	%100

الجدول رقم "12 – ق" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "الدعوة لتعزيز دور الحكماء في حل النزاعات السياسية والمجتمعية" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 70.2%، تلتها نسبة غير الموافقين حيث بلغت 17.5%، وفي الختام أتت نسبة الذين يوافقون لحد ما وبلغت 12.3%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "الدعوة تعزيز دور الحكماء في حل النزاعات السياسية والمجتمعية".

جدول رقم (12 – م): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "التأكيد على سن القوانين الرادعة التي تبث روح الأمان لدى المجتمع" تمثل أحد موضوعات خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	49	83.1
أُوافق لحد ما	06	10.2
لا أُوافق	04	6.7
المجموع	59	%100

الجدول رقم "12 – م" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "التأكيد على سن القوانين الرادعة التي تبث روح الأمان لدى المجتمع" تمثل إحدى موضوعات خطب صلاة الجمعة التي حضرها أفراد العينة، حيث جاءت نسبة الموافقين في المقدمة بنسبة بلغت 83.1%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 10.2%، وفي الختام أتت نسبة الذين لا يوافقون وبلغت 6.7%. والنتيجة تؤكد على موافقة أفراد العينة أن من ضمن موضوعات خطبتي صلاة الجمعة "التأكيد على سن القوانين الرادعة التي تبث روح الأمان لدى المجتمع".

المحور الرابع – معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطبة الجمعة من واقع حضور جمهور المصلين لخطب صلاة الجمعة:

جدول رقم (13 – أ): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "عدم سماع صوت القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	19	%32.8
أُوافق لحد ما	12	%20.7
لا أُوافق	27	%46.5
المجموع	58	%100

الجدول رقم "13 –أ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "عدم سماع صوت القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطبتي الجمعة. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 46.5%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 20.7%، وأخيراً نسبة الموافقين والتي بلغت 32.8%.

جدول رقم (13 –ب): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة غير واضح" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	19	33.0
أُوافق لحد ما	10	18.0
لا أُوافق	28	49.0
المجموع	57	%100

الجدول رقم "13 –ب "يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة غير واضح" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطبتي الجمعة. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 49%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 33%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 18%.

جدول رقم (13 – ج): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة غير مفهوم" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرر	النسبة المئوية %
أُوافق	21	36
أُوافق لحد ما	12	21
لا أُوافق	25	.43
المجموع	58	%100

الجدول رقم "13 –ج" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن " حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة غير مفهوم خلال خطبتي الجمعة "يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 43%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 36%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 21%.

جدول رقم (13 – د): يبين مدى موافقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة ممل وغير مشوق" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %

أُوافق	21	36.84
أُوافق لحد ما	10	17.54
لا أُوافق	26	45.61
المجموع	57	%100

الجدول رقم "13 –د" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة ممل وغير مشوق "يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 45.61%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 36.84%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 17.54%.

جدول رقم (13 – هـ): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "الحديث لا يراعي مستويات الفهم لدى المستمعين" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	25	42.0
أُوافق لحد ما	08	14.0
لا أُوافق	26	44.0
المجموع	59	%100

الجدول رقم "13 –هـ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة لا يراعي مستويات الفهم لدى المستمعين" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 44%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 42%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 14%.

جدول رقم (13–و): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة يفتقد للهدف وينتقل من موضوع لآخر " يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	22	37.3
أُوافق لحد ما	12	20.3
لا أُوافق	25	42.4
المجموع	59	%100

الجدول رقم "13 – و" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة يفتقد للهدف وينتقل من موضوع لآخر "يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة 42.4%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 37.3%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 20.3%.

جدول رقم (13 – ز): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة لا يتناول قضايا الساعة التي تهم المستمعين" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أوافق	30	51
أُوافق لحد ما	09	15

لا أُوافق	20	34
المجموع	59	%100

الجدول رقم "13 – ز"يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة لا يتناول قضايا الساعة التي تهم المستمعين "يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة الموافقين في المقدمة حيث بلغت 51%، تلتها نسبة غير الموافقين حيث بلغت 34%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 15%.

جدول رقم (13 –ع): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "مكان الصلاة غير مريح" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	09	15
أُوافق لحد ما	11	19
لا أُوافق	39	66
المجموع	59	%100

الجدول رقم "13 – ع" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "مكان الصلاة غير مريح" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 66%، تلتها نسبة الموافقين لحد ما حيث بلغت 19%، وأخيراً نسبة الموافقين والتي بلغت 15%.

جدول رقم (13 – غ): يبين مدى مو افقة عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة طويل ويؤدي لشرود أذهان المستمعين" يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي خلال خطب الجمعة التي حضروها:

مدى الموافقة	التكرار	النسبة المئوية %
أُوافق	23	38
أُوافق لحد ما	13	22
لا أُوافق	24	40
المجموع	60	100

الجدول رقم "13 – غ" يبين مدى موافقة أفراد عينة الدراسة على أن "حديث القائم بالاتصال في خطبتي الجمعة طويل ويؤدي لشرود أذهان المستمعين "يمثل أحد معوقات الاتصال الدعوي المواجهي. جاءت نسبة غير الموافقين في المقدمة حيث بلغت 40%، تلتها نسبة الموافقين حيث بلغت 38%، وأخيراً نسبة الموافقين لحد ما والتي بلغت 22%.

النتائج الختامية للدراسة

تتمثل النتائج الختامية لهذه الدراسة في:

1 –معظم أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في مرحلة النشاط والعطاء من العمر، وقد تلقى معظمهم دراسة جامعية، وتنوعوا من حيث الحالة الاجتماعية، المهنة ومكان السكن. ومن خلال هذه النتيجة يمكن القول أنهم قد أدلوا ببيانات من زوايا مختلفة من حيث النظر لمشكلة الدراسة.

2 – بينت الدراسة أن هنالك مهددات للوحدة الوطنية السودانية.

3 – أثبتت الدراسة أن مهددات الوحدة الوطنية في السودان تمثلت في:

خطاب الكراهية والعنصرية، الخطاب الجهوي، النفوذ القبلي، الانشقاقات السياسية، التطرف الديني والمذهبي، التدخل الدولي السالب في شؤون السودان، وضعف الحس الوطني.

4 – أفراد عينة الدراسة يحرصون على حضور رسالة القائم بالاتصال خلال خطبتي الجمعة، وهذه النتيجة تعني إدلاءهم ببيانات ومعلومات حول مشكلة الدراسة من واقع المعايشة.

5 – بينت الدراسة أن القائم بالاتصال الدعوي المواجهي يتناول من خلال رسالته خلال خطبتي الجمعة عدداً من الموضوعات التي يمكن أن تقلل من الآثار السالبة لمهددات الوحدة الوطنية، وفي هذا إشارة إلى فاعلية رسالة الاتصال الدعوي المواجهي نحو معالجة مهددات الوحدة الوطنية في السودان.

6 – أوضحت الدراسة أن الموضوعات التي يتناولها القائم بالاتصال الدعوي المواجهي للتقليل من الآثار السالبة لمهددات الوحدة الوطنية في السودان تتمثل في: الدعوة للتسامح، التحذير من مخاطر التطرف في التحيز القبلي والجهوي، بيان مخاطر خطاب الكراهية والعنصرية على السلم الاجتماعي، تعزيز مبدأ العدالة في الحقوق والواجبات، تعزيز روح الانتماء الوطني، بث روح الوسطية في التدين، الدعوة لمبدأ الاحتكام للقانون لحل النزاعات ونيل الحقوق، الدعوة لعدم التطرف في الاختلافات السياسية، تعزيز روح الوحدة في مواجهة التدخل الدولي السالب في شؤون الوطن، بيان مخاطر الثارات القبلية، الدعوة لتعزيز دور الحكماء في حل النزاعات السياسية والاجتماعية، وسن القوانين الرادعة التي تبث روح الأمان لدى المجتمع.

7 – بينت الدراسة أن هناك معوقات للاتصال الدعوي المواجهي بنسب متباينة وتتمثل في: أن القائم بالاتصال الدعوي المواجهي لا يتناول قضايا الساعة التي تهم جمهور المستمعين، إضافة إلى عدم سماع صوت القائم بالاتصال، عدم وضوح حديث القائم بالاتصال، حديث القائم بالاتصال غير مفهوم، حديث القائم بالاتصال ممل وغير مشوق، حديث القائم بالاتصال لا يراعي مستويات الفهم لدى المستمعين، حديث القائم بالاتصال يفتقد للهدف وينتقل من موضوع لآخر، حديث القائم بالاتصال لا يتناول قضايا الساعة التي تهم المستمعين، وحديث القائم بالاتصال طويل ويؤدي لشرود ذهن المستمعين.

توصيات الدراسة

توصي الدراسة بتفعيل دور القائم بالاتصال الدعوي المواجهي تدريباً وتأهيلاً للقيام بالدور المنوط به نحو المجتمع وتماسكه.

المصادروالمراجع

أبو أصبع، صالح (1999م). الاتصال الجماهيري. الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

آل ثابت، سعيد بن محمد (). فريضة الفاعلية: https://www.alukah.net

بكار، عبد الكريم (2001م). المسلمون بين التحدي والمواجهة"3"، مقدمات للنهوض بالعمل الدعوي. الطبعة الأولى (دار القلم، دمشق).

بن سعيدي، سهام (2021م). الاتصال الدعوي في القرآن الكريم، دراسة تطبيقية على أولي العزم من الرسل. http://dspace.univ-eloued.dz/handle

بن سعيدي، سهام (2022م). واقع الاتصال الدعوي المعاصر وأهم التحديات التي تعيق نجاح الرسالة الدعوية. https://www.asjp.cerist.dz/en

الجمال، راسم محمد (1999م). مقدمة في مناهج البحث في الدراسات الإعلامية. مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، مصر.

الحاج، كمال (2020م). نظريات الإعلام والاتصال. الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.

حسن عزوزي (2018م). مفهوم الوحدة الوطنية. المجلس العلمي المحلي لإقليم مولاي يعقوب (https://www.majlisyacoup.com).

صالح، زين العابدين خضر (2016م) (https://www.researchgate.net -).

الصديق، مختار عثمان (2006م). مناهج البحث العلمي. إيثار للطباعة، الخرطوم، السودان.

عبد الحميد، محمد (1993م). الجمهور في بحوث الإعلام. الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عبد الحميد، محمد (1997م). بحوث الصحافة. الطبعة الثانية (عالم الكتب، القاهرة، مصر).

العمار، حمد بن ناصر بن عبد الرحمن (1413هـ - 1414هـ) . أساليب الدعوة الإسلامية المعاصرة . رسالة دكتوراه الجزء الأول. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الكندري، عبد الرحيم عبد الهادي (2016م). قيم الحدة الوطنية المتضمنة في كتب اللغة العربية للصف الحادي عشر بدولة الكويت، دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 169، الجزء الثاني.

محمداني، خالد محمد (2020م). أدوات التفاعلية وانعكاسها على الخطاب الدعوي، بالتطبيق على بعض المواقع التي تقدم المادة الدعوية، المشكاة ،منارات أفريقية ،أنصار السنة - https://journal.oiu.edu.sd

المزاهرة، منال هلال (2018م). نظريات الاتصال. الطبعة الثانية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

مكاوي، حسن عماد، والسيد، ليلى حسين (2003م). الاتصال ونظرياته المعاصرة. الطبعة الرابعة. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

مراجعة النظيرودورها في جودة عملية المراجعة
(حالة ديوان المراجع القومي وعينة من مكاتب المراجعة والمحاسبة في السودان)

أبوبكر عثمان محمد عثمان[1] ومشرّف الصديق البدري عبد الله[2]

1كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية– جامعة شندي
2 كلية العلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة الشيخ عبد الله البدري
ممثل المؤلف : abubakerosman4458@gmail.com

مستخلص

تناول البحث مراجعة النظير وأثرها على جودة عملية المراجعة، حيث تمثلت مشكلة البحث في الضغوط المتزايدة والمستمرة التي واجهت مهنة المراجعة في السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية بالرغم من خضوع قوائمها المالية للمراجعة من أكبر مكاتب المراجعة. هدف البحث إلى التعرف على مفهوم مراجعة النظير والتحقق من مدى تطبيق مكاتب المحاسبة والمراجعة لمراجعة النظير. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن مراجعة النظير ساعدت في التزام مكاتب المراجعة ببذل العناية المهنية الكافية في عملية المراجعة، ومراجعة النظير توفر قدراً كافياً من الطمأنينة للمهتمين بالقوائم المالية. خرج البحث بعدد من التوصيات منها: زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية في مجال مراجعة النظير ووضع معايير معتمدة لمراجعة النظير من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة السوداني.

كلمات مفتاحية: مراجعة النظير، جودة المراجعة، المحاسبة.

The Role of Peer Auditing in the Quality of Auditing Process

Abobakr Osman M. Osman[1] and Musharaf Elsidige A. Elbadri[2]

1Faculty of Economics and Adminstration Sciences, Shendi University.
2Faculty of Administrational and Economical Sciences, Elsheikh Elbadri University.

Corresponding Author: abubakerosman4458@gmail.com

Abstract

The study treated the peer auditing and its affect on the quality of the auditing process. The problem of the study is represented in the continuing and rising pressures that face the auditing profession in the recent years, due to intrinsic cheating and forgery in the financial statements despite to the thorough auditing run by highly reputed auditing institutions. The study aimed at identifying the peer auditing and insuring its application by the auditing institution to audit the peer. The study found that: peer auditing makes auditing firms more concerned and more perfect in auditing process. Peer auditing gives more reassurance to those interested in the financial statements. The study recommended the following: there should be more training tournaments in the field of peer auditing. The Sudanese accounting and auditing chamber should set accredited standards for peer auditing.

Keywords: peer review, audit quality, accounting

مقدمة

أولاً: الإطار المنهجي

تمهيد

معرفة الأخطاء والتجاوزات وتحديدها في القوائم المالية تظهر في خطوات عملية المراجعة، والقصور في تحديد هذه الأخطاء والتجاوزات يؤدي إلي ضعف عملية المراجعة وتنتج عندما يقلل المراجع في بذل العناية المهنية الكافية مما يجعله غير قادر على اكتشاف الأخطاء الجوهرية، ويقر بعدالة المركز المالي للمنشأة بالرغم من وجود القصور في هذه القوائم مما يعرضه للمسؤولية القانونية، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في مكاتب المراجعة. ولذلك ظهرت الحاجة لمراجعة النظير وهي فحص أداء مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بواسطة لجان تتكون من مكاتب المحاسبة والمراجعة مع وضع معايير أداء محددة لضمان جودة عملية المراجعة.

يقصد بجودة المراجعة أداء تلك العمليات بكفاءة وفعالية وفقا للمعايير المهنية وقواعد السلوك المهني وآدابه الصادرة عن المنظمات المهنية وضوابط رقابة الجودة مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة بما يحقق للإطراف ذات الصلة الأهداف المتوقعة من عملية التدقيق.

ولكي تحقق عملية المراجعة الفائدة المنتظرة منها، التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية التي تمت مراجعتها من مراجع خارجي وللتأكد بأن عملية المراجعة تمت وفقاً للمعايير المهنية وأخلاق المهنة وأن جودة عملية المراجعة قد تم تحقيقها كان لا بد من كتابة تقرير عن مكاتب المراجعة الخارجية لتأكد ذلك والذي يتم عبر مراجعة النظير.

مشكلة البحث

واجهت مهنة المراجعة ضغوطا متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات غش وتحريف جوهرية في القوائم المالية، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين، وخصوصا بعد تعرض العديد من الشركات الكبيرة للفشل بالرغم من خضوع قوائمها المالية للمراجعة من أكبر مكاتب المراجعة. ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

1. هل هنالك علاقة بين مراجعة النظير وزيادة الثقة في تقارير المراجعة؟
2. ما العلاقة بين مراجعة النظير والالتزام بمعايير المراجعة؟

أهداف البحث

يسعي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم مراجعة النظير.
2. التعرف على جودة عملية المراجعة.
3. توضيح العلاقة بين مراجعة النظير وزيادة الثقة في تقارير المراجعة.
4. إبراز العلاقة بين مراجعة النظير والالتزام بمعايير المراجعة.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في الآتي:

1. الأهمية العلمية: تنبع أهمية البحث من أهمية مراجعة النظير للدور الذي تقوم به في كسب ثقة المستفيدين من القوائم المالية للمنشآت، وأن البحث يمثل امتداداً للدراسات والبحوث التي دارت حول دور مراجعة النظير في بيئة المراجعة السودانية وبما يساعد في جودة عملية المراجعة.

2. الأهمية العملية: إن فهم مستخدمي مكاتب المحاسبة والمراجعة للدور الذي تلعبه مراجعة النظير سوف يؤدي إلى المحافظة على ممتلكات المساهمين من خلال جانب التفتيش والرقابة على مكاتب المراجعة للقيام بالدور المتوقع منها.

فرضيات البحث

يسعي البحث للتحقق من الفرضيات التالية:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وزيادة الثقة في تقارير المراجعة.

2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير والالتزام بمعايير المراجعة.

حدود الدراسة

الحدود المكانية: ديوان المراجع القومي ومكاتب المراجعة القانونية

الحدود الموضوعية: مراجعة النظير وجودة المراجعة.

الحدود الزمانية: عام 2022م

مصادرجمع البيانات

اعتمد الباحثان على جمع البيانات من المصادر التالية:

مصادر أولية: الاستبانة

مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب، المراجع، الدوريات، المجلات العلمية والرسائل العلمية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المناهج التالية: المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة والكتب والمراجع، والمنهج الاستنباطي للتعرف على طبيعة المشكلة، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضية، والمنهج الوصفي التحليلي لاستخدام الطرق الإحصائية مثل الجداول والتكرارات والنسب المئوية، واختبار مربع كآي لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وكذلك استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات.

ثانياً: الدراسات السابقة

تناول الباحثان الدراسات السابقة التي ناقشت موضوع البحث في متغيراته المستقلة والتابعة والتي تمكن الباحثان من الحصول عليها وهي:

يعقوب وآخرون (2021): تناولت الدراسة أثر مراجعة النظير في تقليل مخاطر المراجعة، تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: هل لتطبيق مراجعة النظير في مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم أثر على تقليل مخاطر المراجعة؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على مراجعة النظير ومدى استخدامها بمكاتب المراجعة، ومن ثم معرفة أثرها على تقليل المخاطر في المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن معظم مكاتب المحاسبة والمراجعة العاملة بولاية الخرطوم تهتم بتطبيق مراجعة النظير، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مراجعة النظير والمخاطر الكامنة.

ميرغني والفاضل (2022): تناولت الدراسة مدى تطبيق مراجعة النظير في مكاتب المراجعة السودانية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل يتم استخدام مراجعة النظير في مكاتب المراجعة السودانية؟، وهل يدرك المراجعون السودانيون أهمية مراجعة النظير؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجعين السودانيين لمراجعة النظير، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: لا يستخدم المراجعون السودانيون مدخل مراجعة النظير بصورة كبيرة وأن هنالك تفاوتاً في استخدامها، لم يتلقَّ المراجعون السودانيون التدريب الكافي لإجراء مراجعة النظير.

عبيد (2022): تناولت الدراسة دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في زيادة جودة المراجعة، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة المراجع على الاستفادة الكافية من تكنولوجيا المعلومات المحاسبية المتطورة واستخدامها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية وتنفيذ عملية المراجعة. وهدفت إلى التعرف على أهم المفاهيم المرتبطة بجودة المراجعة وتكنولوجيا المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إن استخدام نظام المراجعة الإلكتروني يؤدي إلى فاعلية عملية المراجعة.

المحور الأول: الإطار النظري لمراجعة النظير

أولاً: مفهوم مراجعة النظير

عرفت مراجعة النظير بأنها "نظام بمقتضاه يتم استخدام خبرات المستهدفين لمهنة المراجعة في تقييم جودة عمل مهنيين آخرين في ضوء مجموعة من المعايير العامة للأداء، ويكون المراجع القائم بالتقييم لديه خبرة تمكنه من تقييم أداء مكتب مراجعة آخر" (هاشم، 2011).

وكذلك عرفت بأنها "قيام مكتب مراجعة بفحص سياسات وإجراءات رقابة الجودة لمكتب مراجعة أخر، وكذلك فحص عينة من مهام المراجعة التي قام بها مكتب المراجعة تحت الفحص، بحيث يتم تقديم أوراق العمل والوثائق الأخرى المرتبطة بهذه العين من قوائم مالية أو تقارير قام المكتب بإصدارها (علي، 2012م).

وأيضاً تم تعريفها بأنها "أداة لتأكيد جودة عملية المراجعة، وجودة المراحل التي تمر بها العملية ابتداءً من مرحلة تخطيط المراجعة، ومرحلة تنفيذ إجراءات المراجعة، وأخيراً مرحلة إعداد تقرير المراجعة وذلك من خلال التحقق من أداء أعمال المراجعة خلال المراحل المختلفة وفقاً لمعيار الأداء المهني"(Engles, 2011)

ثانياً: أهمية مراجعة النظير

يمكن توضيح أهمية مراجعة النظير في التالي: (محمود، 2017)

1. تعتبر أداة لتأكيد جودة عملية المراجعة وجودة المراحل التي تمر بها ابتداءً من مرحلة التخطيط للمراجعة ومرحلة تنفيذ الإجراءات وتجميع أدلة الإثبات وأخيراً مرحلة إعداد التقرير.
2. تساعد المهتمين للمراجعة على زيادة فعالية الإجراءات التي تتعلق بالتنفيذ العملي لعملية المراجعة.
3. تقدم أساساً لوضع وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتحسين جودتها.
5. تفيد في إخضاع إجراءات وآليات كل مكتب من مكاتب المراجعة المشاركة في برنامج مراجعة النظير لقواعد وآليات معيارية محددة للبرنامج.
6. تفيد في تحديد نقاط الضعف الأساسية في أداء مكتب المراجعة الذي خضع للتقييم وتوصيل تلك النقاط لذلك المكتب لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما يقوم فريق العمل القائم بمراجعة النظير بالاطلاع على تقرير مراجعة النظير السابق وذلك للوقوف على التوصيات التي قام مكتب المراجعة بتنفيذها.

ثالثاً: أهداف مراجعة النظير

تتمثل أهداف مراجعة النظير في التالي: (إسماعيل وآخرون، 2021)

1. إبداء رأي فني مستقل عما إذا كان نظام رقابة الجودة المطبق بمكتب المحاسبة والمراجعة يوفر له ضمانا معقولاً عن مدي اتساقه مع المعايير المهنية.
2. تقويم مدى ملائمة سياسية مكتب المحاسبة والمراجعة والإجراءات المتعلقة بكل عنصر من عناصر رقابة الجودة.
3. تحديد ما إذا كان نظام رقابة الجودة للمكتب محل الفحص مناسب وشامل وملائم في تصميمه للمكتب.
4. تقويم مدى كفاية التوثيق لسياسات رقابة الجودة وإجراءاتها ومدى التزام الأفراد العاملين بالمكتب بهذه السياسات والإجراءات بغرض التأكد من الالتزام بالمعايير المهنية.
5. تحسين جودة الممارسة من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة توافقا مع معايير الرقابة على جودة أداء عمليات المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
6. التأكد من اعتماد تقرير المراجعة من شريك ثان بخلاف الشريك المشرف على عملية المراجعة.
7. التأكد من قيام المراجع الخارجي بتقويم نظام الرقابة الداخلية لكل شركة مساهمة يتم مراجعتها وتقديم وصف دقيق لأي مهمة في النظام.
8. التأكد من تبني مكاتب المحاسبة والمراجعة المسجلة لدى الهيئة لمعايير رقابة الجودة.
9. إبداء الرأي حول ما إذا كان نظام الرقابة على الجودة يؤكد لمنشأة المراجعة بصورة معقولة الالتزام بالمعايير المهنية.
10. التحقق من مدى ملائمة سياسات وإجراءات المنشاة بالنسبة لكل عنصر من عناصر الرقابة على الجودة.
11. تحسين أدوات الرقابة على الجودة وتدعيم الالتزام بمعايير المراجعة المتعارف عليها.
12. المحافظة على مركز المهنة فيما يتعلق بجودة الأداء وفعالية عملية المراجعة.
13. تقييم مدى التزام مكاتب المراجعة بالمعايير الدولية لأجهزة الرقابة العليا.
14. الحكم على مدى التزام مكتب المراجعة وجودة أدائه وذلك في إطار التنظيم الذاتي.
15. تقييم مدى كفاية التوثيق لسياسات رقابة الجودة وإجراءاتها ومدى التزام الأفراد العاملين بالمكتب بهذه الإجراءات والتأكد من الالتزام بالمعايير المهنية.

رابعاً: برنامج مراجعة النظير

يقوم بتنفيذ برنامج مراجعة النظير فريق من المراجعين المحترفين من اجل تقييم كفاءة نظام مراقبة الجودة الداخلية لمكاتب المراجعة الأخرى، وموافقتها مع معايير المراجعة والمحاسبة المتعارف عليها في المهنة ويعرف برنامج مراجعة النظير بأنه مجموعة من المعايير الخاصة صممت لقيادة عملية المراجعة وإدارتها والمحاسبة في الشركات والدوائر الحكومية، وقد تم إصدارها من قبل المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية، وتم نشرها ضمن معايير المحاسبة الحكومية، واحدي متطلبات هذه المعايير هو خضوع المنظمات المالية لبرنامج المراقبة ومراجعة النظير على الأقل مرة كل ثلاث سنوات، ولتلبية متطلبات برنامج مراجعة النظير، قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بتطوير برنامج يهدف إلى تقييم مراجعي الحسابات المحليين، وقد حظي برنامج مراجعة النظير بنجاح ملحوظ منذ تأسيسه عام 1991م، وتشمل عملية مراجعة النظير ثلاث مراحل رئيسة تتمثل في الاتي (أبوذر وطه، 2012):

المرحلة الأولي الإعداد: تتضمن عملية الإعداد تزويد المراجعين المسئولين عن عملية المراجعة بكافة المعلومات والبيانات التي يحتاجون إليها في تنفيذ عملية المراجعة، والتي تساعدهم في تحقيق الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى مساعدتهم في

انجاز العمل بإتقان وكفاءة أكبر، وتزويدهم بالمعايير التي ينبغي عليهم مراعاتها عند التقييم، ومدى إتباع الشركات والمنظمات لهذه المعايير، كما يتم تزويدهم بوصف لنظام مراقبة الجودة والكيفية التي يجب أن يكون عليها، وتحتاج عملية الإعداد في الغالب إلي فترة شهرين.

المرحلة الثانية زيارة الموقع: يقوم فريق مراجعة النظير بزيارة مكاتب المراجعة ويمكث الفريق مدة أسبوع، يقومون خلالها بمراجعة أوراق عمليات المراجعة، والملفات الإدارية، بالإضافة إلى إجراء مقابلات واجتماعات مع الإدارة والموظفين في مكاتب المراجعة.

المرحلة الثالثة التقرير: يقوم فريق مراجعة النظير في نهاية الزيارة بإعداد تقرير يتضمن رأيهم بمدى موافقة إتباع مكاتب المراجعة لمعايير المراجعة المطبقة، كما يقدم الفريق لإدارة المكتب أو المنظمة توصيات يمكنهم إتباعها من اجل تطوير العمل، وتقديم شرح للإدارة حول عملية المراجعة والملاحظات التي عليها والجوانب التي ينبغي الانتباه والمحافظة عليها، ويتم إصدار هذا التقرير في مدة تتراوح بين أسبوع وأربعة اسابيع بعد الانتهاء من زيارة الموقع.

خامساً: معايير أداء مراجعة النظير

تتمثل معايير مراجعة النظير في الآتي: (يعقوب وآخرون، 2022)

1. فحص نظام رقابة الجودة وتقييمها المصمم والمطبق داخل مكتب المراجعة.
2. إجراء اختبارات للتحقق من مدى شمول سياسات وإجراءات رقابة الجودة وملائمتها المرتبطة بكل عنصر من عناصر رقابة الجودة وموافقتها للمعايير المهنية.
3. التحقق من مدى التزام مكتب المراجعة بسياسات رقابة الجودة الموضوعة وإجراءاتها.
4. التحقق من مدى كفاية توثيق تلك السياسات والإجراءات وتوصيلها للأفراد.
5. فحص ملفات التقارير وأوراق العمل لعينة من عمليات المراجعة لتحديد مدى الالتزام بمعايير المراجعة وعناصر الرقابة.
6. فحص السجلات الداخلية لمكتب المراجعة الخاصة بالآتي:

أ. تعيين الأفراد بالمكتب.

ب. تطوير أداء الأفراد وترقيتهم.

ج. تطبيق برامج التعليم المهني المستمر.

د. تخصص الأفراد على العمليات والمهام.

هـ. اختبارات تقييم وقبول العملاء الخاصة بالمكتب.

يري الباحثان بأن فريق عمل مراجعة النظير لابد أن يكون متفرغاً لهذا العمل، وأن يكون تابعاً لمجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة لضمان استقلاليته ونزاهته، ووضع معايير متفق عليها لتطبيق مراجعة النظير. ويتم إجراء مراجعة النظير بصورة دورية مع اختلاف المدة المطلوبة لإجرائها،ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم إجراء مراجعة النظير مرة على الأقل كل ثلاثة سنوات، أما في بريطانيا فيتم خضوع مكاتب المراجعة الخاصة بالشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية لمراجعة النظراء مرة كل خمس سنوات.

المحور الثاني: الإطار النظري لجودة المراجعة

أولاً: مفهوم جودة المراجعة

عرفت جودة المراجعة بأنها "ضمان قيام المراجع بعمله بما يحقق للأطراف ذات الصلة (مستخدمي القوائم المالية، ومكاتب المراجعة، والمنظمات المهنية، والأجهزة الحكومية، والمنشأة محل المراجعة) الأهداف المتوقعة من عملية المراجعة" (حسنين وقطب، 2003)

وكذلك تم تعريفها بأنه "مدي قدرة المراجع على اكتشاف الخطأ والغش والتلاعب أثناء تنفيذ عملية المراجعة" (Knapp,1991)

وعرفت بأنها "الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة، وقواعد السلوك المهني وآدابه، وإرشادات المراجعة، وكذلك القواعد والإجراءات التي تصدرها الهيئات المهنية لتنظيم مهنة المراجعة، والمحافظة على حياد ونزاهة المراجع" (الصباغ، 1993).

ثانياً: أهمية جودة المراجعة

تتمثل أهمية جودة المراجعة في الآتي: (طلبة، 1997)

1. تحفز المراجعين على الالتزام بمتطلبات تنظيم المهنة.
2. تضييق فجوة التوقعات في المهنة.
3. تخفيض مخاطر أعمال المنشأة محل المراجعة.

ثالثاً: العوامل التي تؤدي إلي تحسين جودة المراجعة

هنالك مجموعة من العوامل تلعب دورا كبيرا في تحسين جودة المراجعة يمكنه إيجازها بما يلي: (المبروك، 2010)

1. تنظيم مهنة المراجعة وتحديد مسؤوليات المراجعين.
2. التأهيل العلمي والعملي للمراجع والبرامج التدريبية تؤدي إلي زيادة مهارات الاتصال وتبادل المعلومات مما يولد المقدرة لدى المراجع في إبداء رأي فنى محايد.
3. توفر الخبرة والمعرفة لدى مكاتب المراجعة في التشغيل الالكتروني للبيانات، واستخدام المراجعة بالعينات الإحصائية.
4. الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في الشركات محل المراجعة.
5. تحديد دقيق وموثوق للأهداف العامة والمرحلية للارتقاء بالجودة.
6. تشكيل لجان المراجعة للرقابة ومتابعة أعمال المراجعين.
7. التقييم الدوري والإشراف والمتابعة المستمرة للأعمال التي يقوم بها مكتب المراجعة بالاعتماد على مراجعة الخبرة.
8. توفر الضمانات التي تكفل حياد المراجع وموضوعيته واستقلاله المادي والتنظيمي والفكري.
9. الالتزام القانوني بتنفيذ قواعد السلوك المهني وآدابه ومعايير رقابة الجودة وذلك عن طريق المنظمات المهنية والعقوبات والقضايا والتشريع.
10. التخطيط لعمليات التطوير والتحسين في المراجعة وتصميم برامجها.
11. اهتمام كافة المستويات الإشرافية بعملية المراجعة بحيث تكون مرجعاً فنياً لفريق المراجعة.
12. المعرفة العميقة بنشاط العميل من قبل فريق العمل وكافة المستويات الإشرافية من التركيز على جودة تقارير المراجعة.
13. الاهتمام برد فعل مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم وتوقعاتهم.

رابعاً: مكونات لإطار جودة المراجعة الصادر من مجلس معايير التأكيد والمراجعة الدولية (IAASB)

يهدف هذا الإطار إلى رفع الوعي بالعناصر الرئيسة لجودة المراجعة، لدعم وتشجيع كل من المراجعين وشركات المراجعة والمساهمين لرفع جودة المراجعة، ويتألف الإطار من العناصر التالية: (أشرم، 2016: ص 43-45)

1. المدخلات: وتشمل:

أ. عوامل القيم والأخلاق وصفات المراجعين التي تتأثر بالثقافة المنتشرة داخل شركة المراجعة والمعرفة والمهارات وخبرات المراجعين والوقت المخصص لهم لأداء المراجعة.

ب. صفات الجودة التي تطبق بشكل مباشر:

- على مستوى كل عملية ارتباط.

- على مستوى كل شركة مراجعة وبشكل غير مباشر على كل المراجعين.

- على المستوى الوطني وبالتالي بشكل غير مباشر على كل شركات المراجعة العاملة في البلد.

2. العمليات: تتضمن دقة عملية المراجعة وإجراءات رقابة الجودة التي تؤثر على جودة المراجعة على مستوى كل عملية ارتباط وعلى مستوى كل شركة مراجعة وعلى المستوى الوطني.

3. المخرجات: وتتضمن التقارير والمعلومات التي تأخذ شكلاً رسمياً وترفع من سير عملية المراجعة وتتضمن على سبيل المثال التحسينات بممارسات التقارير المالية للشركة المدققة والرقابة الداخلية على التقارير المالية، وكذلك أمر المخرجات من عملية المراجعة والتي غالباً تتأثر بالمحيط العام للمهنة متضمنة المتطلبات القانونية.

4. التداخلات الرئيسة بمراحل إيصال التقارير المالية: في ظل انفصال المساهمين عن مراحل إيصال التقارير المالية يلعب المساهمون دوراً مهماً في دعم جودة التقارير المالية، فطريقة تدخل المساهمين تؤثر على جودة المراجعة، هذه التدخلات تتضمن الاتصالات الرسمية وغير الرسمية، على سبيل المثال المناقشة بين المراجع ولجنة المراجعة في مرحلة التخطيط يمكن أن تؤثر على استخدام مهارات متخصصة (مدخلات) كما أن شكل تقرير المراجع ومحتواه يحدد وفقاً لما تمليه قواعد الحوكمة (المخرجات).

5. العوامل المحيطة: يوجد العديد من العوامل البيئية أو المحيطة مثل القوانين والأنظمة وحوكمة الشركات التي من المحتمل أن تؤثر بطبيعة التقارير المالية وجودتها بشكل مباشر أو غير مباشر وبالتالي يكون تأثيرها على جودة المراجعة، حيث يستجيب المراجع لهذه العوامل عندما يحدد أفضل الطرق في كيفية الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.

خامساً: معيار الرقابة الدولي على جودة عملية الرقابة

تبني معيار المحاسبة الدولي رقم (220) للرقابة على جودة عملية المراجعة ما يلي: (جبران، 2010، ص 12)

1. مراجعة الأخلاقيات المهنية والاستقلال.

2. الاستشارة الداخلية مثل الأسئلة المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة بالشركة.

3. الإشراف على عملية المراجعة.

4. التوظيف والتطوير المهني وترقية الموظفين.

5. قبول العملاء والاستمرار معهم.

6. التفتيش الداخلي.

7. الرقابة.

ويلاحظ أن تطبيق هذا المعيار يساهم بصورة مباشرة في تطبيق مراجعة النظير مما يساهم في جودة عملية المراجعة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: أداة الدراسة

تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من المحكمين (فقير وآخرون، 2022) وذلك لتحديد عبارات الاستبانة، تم توجيهها إلى عينة تتكون من 37 فرد من العاملين بديوان المراجعة القومي ومكاتب المحاسبة والمراجعة الخاصة.

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومربع كآي لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for Social Science(SPSS) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج.

ثالثاً: تحليل البيانات

1.تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	30 – 40	40-50	51-60	أكثر من 60	المجموع
التكرار	5	9	17	6	37
النسبة %	13.5	24.3	46	16.2	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح من الجدول رقم (1) أن عينة الدراسة قد تراوحت أعمارهم بنسبة (46%) من 51-60 سنة، ونسبة (24.3%) أعمارهم من40-50 سنة، ونسبة (16.2%) أعمارهم أكثر60 سنة، ونسبة (13.5%) أعمارهم من30-40 سنة وهذا يؤشر إيجاباً على هذه الدراسة.

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التكرار	23	1	8	5	37
النسبة %	62.2	2.7	21.6	13.5	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثين من الجدول (2) أن هنالك نسبة (62.2%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (21.6%) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن نسبة (13.5%) حملة الدكتوراه،ونسبة (2.7%) لديهم مؤهل الدبلوم العالي.وهذا يؤشر إلى أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية تساعد في هذه الدراسة.

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى	المجموع
التكرار	29	4	2	2	37
النسبة %	78.4	10.8	5.4	5.4	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية،2022م

يتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة (78.4%) تخصصهم العملي محاسبة، ونسبة (10.8%) تخصصهم إدارة أعمال، ونسبة (5.4%) تخصصهم اقتصاد، ونسبة (5.4%) لديهم تخصصات أخرى. وهذا يؤشر إلى تخصص العاملين بمكاتب المحاسبة والمراجعة وديوان المراجع القومي في المجال المحاسبي ويدل على دراية بموضوع الدراسة.

جدول رقم (4): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	صاحب مكتب	شريك بالمكتب	مدير مراجعة	مراجع بالمكتب	مراجع عام	أخرى	المجموع
التكرار	2	5	8	2	14	6	37
النسبة %	5.4	13.5	21.6	5.4	37.9	16.2	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثين من الجدول رقم (4) أن نسبة (37.9%) مسماهم الوظيفي مراجع عام، ونسبة (21.6%) مسماهم الوظيفي مدير مراجعة، ونسبة (16.2%) لديهم وظائف مختلفة، وأن نسبة (13.5%) شركاء بمكاتب مراجعة، وأن نسبة (5.4%) مراجعين بمكاتب المراجعة، وأن نسبة (5.4%) أصحاب مكاتب مراجعة، وهذا يؤشر إلى مهنية المبحوثين.

جدول رقم (5): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنة	10-5	15-11	20-16	أكثر من 20	المجموع
التكرار	3	4	23	7	37
النسبة %	8.1	10.8	62.2	18.9	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية، 2022م

يتضح للباحثان من الجدول رقم (5) أن نسبة (62.2%) لديهم خبرة عملية تتراوح بين 16-20 سنة، ونسبة (18.9%) خبرتهم أكثر من 20 سنة، ونسبة (10.8%) تتراوح خبرتهم بين 11-15 سنة، وأن نسبة (8.1%) لديهم خبرة من 5-10 سنوات. وهذا يؤشر لخبرة المبحوثين في مجال المحاسبة والمراجعة.

الفرضية الأولي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وزيادة الثقة في تقارير المراجعة.

جدول رقم (6): التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الأولي

العبارة	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
الأولي	5	13.5	17	46	12	32.4	3	8.1	-	-
الثانية	17	46	19	51.3	-	-	1	2.7	-	-
الثالثة	7	18.9	23	62.2	4	10.8	3	8.1	-	-
الرابعة	17	46	20	54	-	-	-	-	-	-
الخامسة	24	64.9	13	35.1	-	-	-	-	-	-
السادسة	28	75.7	9	24.3	-	-	-	-	-	-
السابعة	25	67.6	5	13.5	4	10.8	3	8.1	-	-
المجموع	**123**	**47.5**	**106**	**40.9**	**20**	**7.7**	**10**	**3.9**	**-**	**-**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية،2022م

يلاحظ من الجدول رقم (5) الآتي:

العبارة الأولي: نسبة (46%) موافقون على أن هنالك اعتماداً لمراجعة النظير لدي مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان، وأن نسبة (32.4%) محايدون وأن نسبة (13.5%) موافقون بشدة، وأن نسبة (8.1%) غير موافقين على ذلك.

العبارة الثانية: نسبة (51.3%) موافقون على أنتطبيق مراجعة النظير يؤدي إلى التزام مكاتب المراجعة ببذل العناية المهنية الكافية، وأن نسبة (46%) موافقون بشدة، وأن نسبة (2.7%)غير موافقين على ذلك.

العبارة الثالثة: نسبة (62.2%) موافقون على أن تطبيق مراجعة النظير يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة، وأن نسبة (18.9%) موافقون بشدة، والمحايدون يمثلون نسبة (10.8%)، وأن نسبة (8.1%) غير موافقين على ذلك.

العبارة الر ابعة: نسبة (54%) موافقون على أن مراجعة النظير توفر قدر كافي لبث الطمأنينة للمهتمين بالقوائم المالية، وأن نسبة (46%) موافقون بشدة على ذلك.

العبارة الخامسة: نسبة (64.9%) موافقون بشدة على أن تطبيق مراجعة النظير تحتم على مكاتب المراجعة التخطيط السليم لعملية المراجعة، وأن نسبة (35.1%) موافقون على ذلك.

العبارة السادسة: نسبة (75.7%) موافقون بشدة على أن تطبيق مراجعة النظير تحتم على رئيس المراجعة الإشراف السليم على فريق العمل التابع لمكتب المراجعة محل الفحص، وأن نسبة (24.3%) موافقون على ذلك.

العبارة السابعة: نسبة (67.6%) موافقون بشدة على أن تطبيق مراجعة النظير يؤدي إلى الحد من مخاطر المراجعة، وأن نسبة (13.5%) موافقون، والمحايدون يمثلون نسبة (10.8%)، وأن نسبة (8.1%) غير موافقين على ذلك.

مما تقدم من عبارات الفرضية الأولي يتضح للباحثين أن معظم المبحوثين يوافقون على عبارات الفرضية الأولي بتكرار (229) أي بنسبة (88.4%) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (10) أي بنسبة (3.9%) بينما كانت تكرارات المحايدين (20) بنسبة (7.7%).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية الأولي.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير والالتزام بمعايير المراجعة.

جدول رقم (6): التوزيع التكراري لآراء أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الفرضية الثانية

العبارة	أو افق بشدة		أو افق		محايد		لا أو افق		لا أو افق بشدة	
	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%	تكرار	نسبة%
الأولي	8	21.6	26	70.3	3	8.1	-	-	-	-
الثانية	17	46	18	48.6	2	5.4	-	-	-	-
الثالثة	15	40.5	22	59.5	-	-	-	-	-	-
الرابعة	25	67.6	9	24.3	3	8.1	-	-	-	-
الخامسة	22	59.5	15	40.5	-	-	-	-	-	-
السادسة	27	73	10	27	-	-	-	-	-	-
السابعة	6	16.2	24	64.9	7	18.9	-	-		
المجموع	**120**	**46.3**	**124**	**47.9**	**15**	**5.8**	**-**	**-**	**-**	**-**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية،2022م

يلاحظ من الجدول رقم (6) الآتي:

العبارة الأولي: نسبة (70.3%) موافقون على أن يتم تدريب فريق عمل مراجعة النظير، وأن نسبة (21.6%) موافقون بشدة، أما المحايدون فيمثلون نسبة (8.1%) من ذلك.

العبارة الثانية: نسبة (48.6%) موافقون على أن يتم التحديد الدقيق لواجبات مكتب المراجعة الخاضع للتقييم، وأن نسبة (46%) موافقون بشدة، ونسبة (5.4%) محايدون من ذلك.

العبارة الثالثة: نسبة (59.5%) موافقون على أن يتم التحديد الدقيق لمحتويات تقرير فريق مراجعة النظير، وأن نسبة (40.5%) موافقون بشدة على ذلك.

العبارة الرابعة: نسبة (67.6%) موافقون بشدة على أن مكتب المراجعة الخاضع للفحص يقدم جميع المستندات وأوراق العمل التي يطلبها فريق العمل، وأن نسبة (24.3%) موافقون، أما المحايدين فيمثلون نسبة (8.1%) من ذلك.

العبارة الخامسة: نسبة (59.5%) موافقون بشدة على أن يتضمن تقرير مراجعة النظير بداية الفترة ونهايتها التي يغطيها فحص فريق العمل، وأن نسبة (40.5%) موافقون على ذلك.

العبارة السادسة: نسبة (73%) موافقون بشدة على أن أعضاء فريق عمل مراجعة النظير يتمتعون بالاستقلالية، وأن نسبة (27%) موافقون على ذلك.

العبارة السابعة: نسبة (64.9%) موافقون على أن وجود فريق تابع لهيئة المراجعة يساعد في الالتزام بمعايير المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الخارجية، وأن نسبة (18.9%) محايدون، ونسبة (16.2%) موافقين بشدة على ذلك.

مما تقدم من عبارات الفرضية الثانية يتضح للباحث أن معظم آراء أفراد عينة الدراسة يوافقون على عبارات الفرضية الثانية بتكرار (244) أي بنسبة (94.2%) بينما كانت تكرارات المحايدين (15) بنسبة (5.8%).

وبما أن غالبية إجابات أفراد عينة الدراسة تميل نحو الموافقة يدل ذلك على إثبات صحة الفرضية الثانية

رابعاً: اختبار الفرضيات

جدول رقم (7): الإحصاء الوصفي ونتائج اختبار مربع كآيل عبارات الفرضيات

العبارة	الفرضية الأولي				الفرضية الثانية			
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي2	ق. احتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي2	ق. احتمالية
الأولي	2.35	.824	13.48	.004	1.86	.536	23.73	.000
الثانية	1.57	.555	15.78	.000	1.59	.599	13.02	.001
الثالثة	2.08	.795	28.18	.000	1.59	.498	1.32	.250
الرابعة	1.54	.505	.243	.622	1.32	.475	4.56	.033
الخامسة	1.35	.484	3.27	.071	1.41	.498	1.32	.250
السادسة	1.24	.435	9.75	.002	1.27	.450	7.81	.005
السابعة	1.59	.985	35.97	.000	2.03	.600	16.59	.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية،2022م

يلاحظ من الجدول رقم (7) الآتي:

1. أن الوسط الحسابي لغالبية عبارات الفرضية الأولي يقع في الفئة من 1- 2.35 من مقياس ليكارت الخماسي ويعني ذلك أن إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة والموافقة. وأن الانحراف المعياري لغالبية عبارات الفرضية الأولي أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة. وأن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. ويتضح من ذلك أن الفرضية الأولى، التي نصت على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير وزيادة الثقة في تقارير المراجعة. **(قد تحققت)**

2. أن الوسط الحسابي لغالبية عبارات الفرضية الثانية يقع في الفئة من 1- 2.03 من مقياس ليكارت الخماسي ويعني ذلك أن إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة والموافقة. وأن الانحراف المعياري لغالبية عبارات الفرضية الثانية أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على أن إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة. وأن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن غالبية عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. ويتضح من ذلك أن الفرضية الثانية، التي نصت على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مراجعة النظير والالتزام بمعايير المراجعة.**(قد تحققت)**

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. ساعدت مراجعة النظير في التزام مكاتب المراجعة ببذل العناية المهنية الكافية في عملية المراجعة والتخطيط السليم لعمليات المراجعة.
2. توفر مراجعة النظير قدراً كافياً من الطمأنينة للمهتمين بالقوائم المالية.
3. تطبيق مراجعة النظير يساعد في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة ويؤدي إلى الحد من مخاطر المراجعة
4. تقدم مكاتب المراجعة الخاضعة للفحص لفريق مراجعة النظير كل المستندات والإيضاحات المطلوبة.
5. يتم عقد دورات تدريبية لفرق مراجعة النظير.
6. يتم عمل مراجعة النظير لديوان المراجع القومي السوداني ومكاتب المراجعة الخاصة.
7. يتمتع أعضاء فريق مراجعة النظير بالاستقلالية التامة.

ثانياً: التوصيات

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1. زيادة الاهتمام بالدورات التدريبية في مجال مراجعة النظير.
2. وضع معايير معتمدة لمراجعة النظير من قبل مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة السوداني.
3. زيادة الاهتمام بتفعيل مراجعة النظير.
4. تحويل ديوان المراجعة القومي إلى هيئة لزيادة صلاحياته ومخصصاته، وتبعية فرق مراجعة النظير له.

المصادروالمراجع

أبوذر، عفاف اسحق وطه، حازم محمد (2012). أثر معايير مراجعة مكاتب التدقيق الزميلة على جودة مكاتب التدقيق. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (8)، العدد (4)، ص 791-792.

إسماعيل، إبراهيم يعقوب وآخرون (2021). أثر تطبيق مراجعة النظير على تقليل مخاطر المراجعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (5)، العدد (15)، ص 51-52

أشرم، صالح عمر (2016). مدى تأثير جودة المراجعة ببيئة الأسواق المالية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.

جبران، محمد (2010). العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات، جامعة الملك سعود، الندوة (12)، ص 12

حسنين، طارق محمد وقطب، أحمد سباعي (2003). دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات. مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة- جامعة القاهرة، العدد (60)، ص 359.

الصباغ، أحمد عبد المولي (1993). استخدام اسلوب الفحص بواسطة النظراء لرقابة جودة عمليات المراجعة. مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، القاهرة. العدد (1)، ص 64

طلبة، علي إبراهيم (1997). قياس أثر العوامل على جودة مراقب الحسابات. مجلة الإداري، العدد (69)، ص 28. عمان.

عبد الله، خالدة محمد (2017)، مراجعة النظير ودورها في الحد من فجوة التوقعات. الخرطوم، جامعة النيلين، رسالة ماجستير، ص 26.

عبيد، مفيدة حسن (2022)، دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في زيادة جودة المراجعة. رسالة دكتوراه، جامعة شندي.

علي، محمد سامي محمد (2012م). دور الهيئة العامة للرقابة المالية في تحسين جودة أداء عملية المراجعة في مكاتب المراجعة المصرية- دراسة ميدانية. رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص42

المبروك، عبد السلام (2010). معايير الدولية لرقابة الجودة لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة. http:info techaccountants.com

ميرغني، الرشيد والفاضل، عفراء (2022). تطبيق مراجعة النظير في مكاتب المراجعة السودانية. عمان، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (54).

هاشم، محمد صالح، (2011). إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة. القاهرة، جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والتأمين، العدد (78)، ص 14

يعقوب، إبراهيم وآخرون (2021). أثر مراجعة النظير على تقليل مخاطر المراجعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (5)، العدد (15)

يعقوب، إبراهيم وآخرون (2121). أثر مراجعة النظير على تقليل مخاطر المراجعة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (5)، العدد (15)، ص 53.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

أثر تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب على أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل (٢٠١٥-٢٠٢٠)

محمد مصطفى أبو حجل[1] وعهد محمد الحسن الشيخ[2]

1 كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أمدرمان الإسلامية، أمدرمان، السودان

2 كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشيخ عبد الله البدري، بربر، السودان

المؤلف: Tel: 0911376910 - 0118042800

مستخلص

كان لتطبيق معايير الجودة الشاملة في العملية التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل دور فعال في رفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس من خلال أدائهم في تدريس المحاضرات وإدارة الوقت والمساهمة في تطوير المقررات والقدرة علي التجديد والابتكار إضافة إلي تشجيع البحث العلمي كما توصي بالآتي: الاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة ومتابعة التطورات التي تحدث في هذه المجال، استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة من البنية التحية في تطوير العمل باستخدام معايير الجودة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: كفاءة اعضاء هيئة التدريس، الجودة الشاملة، التدريب

The Impact of the Application of Comprehensive Quality Standards in Training of Staff Members at Nile Valley University (2015-2020)

Mohammed Mustafa Abu Higil[1] and Aahd Mohammed E. Elsheikh[2]

1Faculty of Economics and Administration Sciences, Omdurman Islamic University, Sudan

2 Faculty of Economics and Administration Sciences

Author: Tel: 0911376910 - 0118042800

Abstract

The application of comprehensive quality standards in the training process for faculty members at Nile Valley University has had an effective role in raising the efficiency of faculty members through their performance in teaching lectures, managing time and contributing to the development of courses and the ability to renew and innovate in addition to encouraging scientific research. It also recommends the following: Attention to applying total quality standards and following developments that occur in this field, using modern technologies and benefiting from the infrastructure in developing work using comprehensive quality standards

Key words: Efficiency of faculty members, comprehensive quality, training

مقدمة

تتجه كل الأنظار إلى التعليم وتصفه بأنه المسؤول الأول عن إعداد الفرد لمواجهة تحديات المستقبل والتكيف مع هذه التحديات وتوظيفها بالشكل الذي يخدم المجتمع ككل.

لذا تعد الجودة في التعليم العالي إحدى وسائل تحسين وتطوير نوعية التعليم والنهوض بمستواه في عصر العولمة الذي يمكن وصفه بأنه عصر الجودة.فلم تعد هذه الأخيرة حلماً تسعى إليه المؤسسات التعليمية أو ترفا فكرياً لها الحق في أخذه أو تركه بل أصبحت ضرورة ملحة تمليها التغيرات المتسارعة في قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم وهي تمثل روح المؤسسة التعليمية.

ولابد من الإشارة إلى أن العالم يتميز ببيئة شديدة التغير وتلعب المنافسة فيها دوراً حاسماً مما أجبر مؤسسات التعليم العالي على ترقية وزيادة تنافسيتها من خلال اعتماد معايير الجودة وابتداع آليات المحافظة على كينونتها عن طريق تجويد أنشطتها ومخرجاتها.

كما أن إدارة الجودة الشاملة تعتمد علي أساليب متقدمة لإدارة الجودة تهدف الي التحسين والتطوير المستمر وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات والخدمات وتشير الجودة الشاملة في المجال التربوي إلى مجموعة من المعايير يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي فالإهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية لا يعني أننا نخطط لجعل المؤسسات التعليمية خصوصاً الجامعات منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها بل هو تطوير أساليب الإدارة التعليمية تحقيقاً لجودة المنتج وسعياً إلى مضاعفة إفادة المستفيد الأول من كافة الجهود التعليمية وهو المجتمع وأفراده وسوق العمل في مجال التعليم لإطلاق شرارة المنافسة بين الجامعات لتحقيق أفضل النتائج. حيث أن نجاح أية جامعة يرتبط بجودة خدماتها وأداء موظفيها وفي ذلك نرى أن مستوى الأداء الجامعي لن يرتفع بدون مفهوم إدارة الجودة الشاملة .

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب لأعضاء هيئة تدريس جامعة وادي النيل. وإلي أي مدى تم تطبيق معايير الجودة الشامله في تدريب أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل

وتسعى الدراسة للإجابة عن السؤال التالي:

- ما هي معايير تطبيق الجودة الشاملة في التدريب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل؟

أهمية الدراسة

- أهمية تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب لأعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل.
- تزويد المكتبات العلمية بالسودان للإستفادة من البحث.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الأتية:

- التعرف علي تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب لأعضاء هيئة التدريس جامعة وادي النيل.
- تقديم مقترحات وتوصيات ونتائج للمهتمين بالجودة في التعليم العالي.

فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الحودة الشاملة في التدريب وأداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة وادي النيل ..

أ. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الجودة الشاملة في التدريب ورفعة كفاءة التدريس وإدارة الوقت والبحث العلمي.

ب. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الجودة الشاملة و القدرة على الإبتكار والتجديد.

ج.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة وخدمة الجامعة والمجتمع.

د.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الجودة الشاملة والعمل الإداري بالجامعة .

هـ.هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الجودة الشاملةوتطوير المناهج والمقررات

منهجية الدراسة

اتبع الباحثان في هذه الدراسة المناهج التالية:

- المنهج الإستنباطي لاختيار الفرضيات.
- المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.
- المنهج الوصفي التحليلي بغرض إجراء الدراسات الميدانية.

مصادرجمع البيانات

- المصادر الاولية (الدراسات الميدانية-المقابلة- الاستبانة).
- المصادر الثانوية (المراجع- الأوراق العلمية-الانترنت- دراسات سابقة).

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: جمهورية السودان (ولاية نهر النيل- جامعة وادي النيل).
- الحدود الزمانية: الفترة (2015-2020).

مصطلحات الدراسة

تطبيق: التطبيق هو وضع الشئ لإستخدام مهمة وهدف محدد.

الجودة الشاملة: اداء العمل بشكل صحيح من المرة الاولى مع الاعتماد علي تقييم المستفيد لمعرفة مدى تحسن الاداء.

التدريب: هو تغير في الاتجاهات النفسية والذهنية للفرد اتجاه عمله تمهيداً لتقديم معارف ودفع مهارات الفرد في اداء العمل (ماهر ، 1988).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

الجودة الشاملة النشأة والتطور:

ظهرت إدارة الجودة الشاملة بمعناها الحديث في الولايات الامريكية الا أنها نمت وازدهرت في اليابان كنظام إداري حيث ترجع نشأة الجودة الشاملة إلي السنوات الأولى من القرن العشرين عندما بدأت دراسات عبر الزمن والحركة عام(1911) علي يد تايلور حيث كان مؤشراً لولادة اهتمامات حديثة بالكفاءة تبنى تايلور اليابانيون بداية الخمسينات تطبيق المفاهيم الإحصائية للجودة كوسيلة لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة في كافة المجالات الأمر الذي كان له الأثر الأكيد في النجاح الذي حققته الشركات اليابانية أواخر السبعينات وساعد ذلك علي انتشار استخدام الجودة خارج اليابان حيث انتقلت الي الشركات الأوروبية الامريكية التي بدأت أواخر الثمانينات الأخذ بأفكار (Demig) حول كل من الجودة الإنتاجية والوضع التنافسي وأصبحت في منتصف التسعينات تدرس وتطبق في المعاهد والجامعات الأمريكية ويعرف الناس الجودة بالعديد من الطرق فيذكر البعض أن الجودة هي الامتياز والتفوق ويراها البعض علي أنها عدم وجود عيوب في السلعة أو الخدمة وقد يفكر البعض الأخر في الجودة علي أنها ترابط سمات المنتج أو السعر.

كما أن مصطلح الجودة الشاملة يأخذ العديد من المعاني التي تحمل بين صفاتها معنى الاعتبارات، التي تختلف باختلاف الجهة التي تستخدمها فالجودة تعد شيئا نسبيا يختلف باختلاف الجهة أو الفرد الذي يستعملها

ويجب الاستفادة من مدخل إدارة الجودة الشاملة في التعليم بتطوير الأساليب الإدارية تخطيها لجودة المنتج وسعيا إلي مضاعفة إفادة المستفيد الأول لكافة الجهود وهو المجتمع بكل مؤسساته وجماعاته وأفراده في مجال التعليم وأخذت شرارة المنافسة بين الجامعات من أجل تحقيق أفضل النتائج.

وبدأت إدارة الجودة الشاملة كمفهوم وتطبيق في المؤسسات الصناعية التي تتصف بالمنافسة الحادة في الاسواق المحلية والعالمية ثم تعدى هذا المفهوم ليمثل قطاع الخدمات، التي بدأت تنمو الآونة الاخيرة وعلي رأسها الخدمات التعليمية والتعليم العالي التي تمثل أحد الاحتياجات الرئيسية لكافة المجتمعات وكنتيجة ممثلة ولظروف التغير السريع التي تمر بها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية برزت الأصوات المنادية بالجودة التعليمية والجودة في التعليم العالي (الثرثودي، جويحان، 2009).

مفهوم التدريب وأهميته

التدريب هو تغير في الاتجاهات النفسية والذهنية للفرد تجاه عمله، تمهيدا لتقديم معارف ورفع مهارات الفرد في أداء العمل (ماهر، 1988) كما يعرف بأنه النشاط الخاص بإكساب وزيادة معرفة ومهارة الفرد لأداء عمل معين (فيو، 1984) أي العملية التدريبة تسعى إلي إكساب فرد معين مهارة ومعرفة جديدة بالنسبة له وهذا ينطبق علي الافراد العاملين المعنيين حديثا وكذلك علي القدامى عندما يكون هناك توجه لاعتماد تكنولوجيا حديثة أو أساليب إنتاج غير معروفة بالنسبة للعاملين في المنظمة كما يسعى التدريب إلي زيادة معرفة ومهارة أفراد لديهم معرفة ومهارة سابقة والزيادة قد تشمل تعميق ما متوافر لديهم في مجال معين أو خلق معرفة ومهارة جديدة إضافية لديهم في مجال جديد بالنسبة لهم.

والمقصود بالمعرفة Knowledge هنا كم المعلومات ونوعها والحقائق التي يعرفها الفرد أو يستوعبها عن عمل معين أما المهارة Skill فيقصد بها القابلية علي أداء الواجب أو العمل بالمستويات المطلوبة من الكفاءة وبأقل ما يمكن من الطاقة والجهد غير الضروري (كنج،King 1969).

ويعرف التدريب كذلك علي أنه النشاط الفعال الذي يسهم في زيادة مهارة الافراد في أداء أعمالهم لتنفيذ خطط العمل وبرامجه الحالية والمستقبلية وذلك علي أسس عملية والمهارة علي كيفية زيادتها لدى الافراد العاملين لتمكنهم من أداء الأعمال الحالية وحتي الأعمال المتوقع تكليف هؤلاء الأفراد بها مستقبلاً، أخذ أنظر اعتبار احتمالات التطور والتغير في الأعمال وفي التكنولوجيا المعتمدة في المنظمة.

كما عرف التدريب علي أنه العملية المنظمة لإكساب أو تطوير معارف أو مهارات أو اتجاهات العاملين بهدف الوصول إلي الأداء المطلوب (وهيب، 1987).

وهو تعريف يتسم بقدر من الشمول، كما عرف التدريب بأنه هو النشاط المنظم علي أسس علمية والخاص بإكساب أو زيادة وتطوير المهارات والمعارف لدى الأفراد العاملين وتعميق معرفتهم بأهداف المنظمة وتوجيه سلوكهم باتجاه ودفع كفاءتهم في أداء الاعمال المكلفين بها (سعيد، 1994).

أهمية التدريب

هناك مجموعة من الاسباب التي تجعل التدريب ضرورة ملحة ولازمة، أبرزها ما يلي:

1- الأفراد الزين تم اختيارهم للعمل لأول مرة في المؤسسة يحتاجون إلي التدريب لكي يكونوا مؤهلين لأداء الاعمال التي ستناط بهم بكفاءة.
2- إن التطور الحاصل في أساليب الانتاج وما يصاحبه من إدخال عمليات جديدة قد يستلذم إلغاء بعض الوظائف الحالية، واحداث وظائف جديدة تتناسب مع النظام الحديث .
3- إن الافراد العاملين لا يقومون بعمل انما ينقلون من عمل لأخر سواء بسبب النقل أو الترقية مما يتطلب تدريبهم لاجل تمكينهم من أداء أكثر من عمل واحد.

4- ظهور تخصصات فنية معينة في بعض المهن لا يمكن توفيرها من الافراد العاملين حاليا مما يستلزم إدخال لبعض الدورات التدريبية الخاصة بهذه التخصصات.

فو ائد التدريب

إن التدريب يحقق عدداً من الفوائد المنظمة للأعمال أهمها (حنفي، 1987) .

1. زيادة الإنتاجية:

يحقق التدريب زيادة في المهارة أو يضيف مهارات جديدة وهذا ينعكس بلاشك على نوعية وكمية الإنتاج الذي يحققه الفرد المتدرب إضافة إلى أن التطورات الحاصلة في محتوى الأعمال وتحقيقها من الناحية الفنية تعرض على الأسر ضرورة اعتماد برامج تدريبية منظمة ومستمرة ليتمكنوا من أداء أعمالهم بكفاءة.

2. **رفع الروح المعنوية للعاملين:**

إن اكتساب الفرد للمهارات اللازمة لأداء عملية يخلق لديه قدراً عالياً من الثقة بالنفس وبالتالي الاستقرار النفسي والاطمئنان وهذا ينعكس بشكل واضح على روحه المعنوية والدفاعية للعمل كما أن امتلاك جميع العاملين للمهارات اللازمة لأداء أعمالهم يساهم في تحسين علاقات العمل وهذا بدوره يساهم في درجة الروح المعنوية للقوى العاملة ويكون له ثمرة واضحة علي مستوى الانتاجية في المنظمة.

3. **تخفيض حوادث العمل:**

تشكل الحوادث التي تحصل بسبب نقص الخبرة لدى الافراد العاملين أو عدم استيعابهم لظرف العمل بشكل كامل نسبة عالية من إجمالي حوادث العمل لذلك التدريب الجيد والكفيل بأعداد الفرد وتأهيله لأداء عمله بطريقة أمنية وسليمة يكون له اثره الملموس في تقليل حوادث وإصابات العمل ما يساهم في توفير وقت العاملين وجهدهم لتكريسه للانتاج وبالتالي يؤدي الي زيادة الانتاج وتحسينه.

4. **تقليل الحاجة للإشراف:**

تؤثر درجة استيعاب الفرد لطريقة أداء العمل المكلف به علي مدى حاجته للإشراف المباشر علي حجم هذه الحاجة فالفرد والمدراء بشكل جيد تقلل حاجته إلي الاستفسار المتكرر من مشرفه لتقليل الحاجة إلي الإشراف المركز مما يؤدي إلي توافر وقت أكثر لدى المشرفين لتوجيهه إلي أطول أمل أقسامهم ومتابعة وحل المشاكل القائمة وتركيز جهودهم علي الأفراد الذين هم بحاجة ماسة للمتابعة وكل ذلك ينعكس إيجابيا علي تحسين ورفع مستويات الأداء بشكل عام.

5. **زيادة الاستقرار التنظيمي والمرونة:**

المقصود بالاستقرار التنظيمي هنا هو مدى قدرة المنظمة علي الاحتفاظ بالعاملين فيها دون حصول تغير أو دوران للعمل وكذلك المحافظة علي مستوى الكفاءة نفسها بالرغم من فقدانها لبعض العاملين الاساسين فيها وهذا الاستقرار لا يتحقق الا من خلال التدريب الذي ينمي روح الولاء للمنظمة لدى الافراد العاملين بتخليص ثقتهم بأنفسهم.

أما فيما يتعلق بالمرونة فالمقصود أن التدريب يوفر عناصر متعددة المهاراه قادرة علي العمل في اكثر من وظيفة وتشغل أكثر من منصب مما يسهل عملية إجراء تغيرات وتنقلات في قوة العمل كما يتفق مع حاجة المنظمة.

مبادئ التدريب

1. الاختبار الدقيق للمتدرب:

يجب ان يتم اختبار العناصر المرشحة للبرامج التدريبية بصورة دقيقة وموضوعية وأن يكون لدى المرشح الرغبة الحقيقية في دخول البرنامج التدريبي لأن عدم توافر الرغبة سيؤدي إلي عدم استفادته بشكل مناسب من الدورة التدريبية، كما أن توافر الرغبة وحده لا يكفي بل يجب أن يكون مصحوبا بتناسب محتوى ومضمون البرنامج التدريبي مع تخصص الفرد المرشح ومستواه الوظيفي لأن هناك حالات عملية متكررة في منظمات الأعمال يرشح فيها بعض الأفراد لدورات تدريبه لا تناسب ومستوياتهم الوظيفية لهذه الحالة يكون من الإجراءات يرشح لها أفراد أخرون لتحقيق الاستفادة الفعلية منها .

2. ربط التدريب بالحو افز:

إن توفر الدافع لدى المتدرب يجعله يستفيد فعليا من التدريب ويتعلم برامجه بسرعة ولكي يتوافر الدافع لدى الفرد المتدرب ويمكن اكتساب المهارات ولمعرفة فانه يجب ان يتم ربط التدريب بهدف يرغب في تحقيقه المتدرب (كزيادة في دخله، ترقيته إلي وظيفة أعلى....الخ) فوجود الحافز يخلق الرغبة والدافع الحقيق وعملية التحفيز لا تقتصر علي المدرب خلال فترة التدريب وانما لتمر بي ما بعد البرنامج التدريبي فالمشرف بإمكانه أن يمارس دوراً تحفيزياً مهما خلال مرحلة قيام الفرد الذي اجتاز برنامجها تدريبا يعمله وذلك من خلال تشجيعه ومعالجته لجوانب الضعف لديه وتحسين مستوى أدائه.

3. **متابعة المتدرب بعد التدريب:**

بالإضافة الي قيام المشرف المباشر بمعالجة نقاط الضعف لدى المتدرب بعد اكماله البرنامج التدريبي وبذله بعمله فانه من الضروري اعتماداً علي أسلوب المتابعة المبرمجة والمنظمة من خلال إعداد استمارة خاصة لهذا الغرض لرصد التغيرات الحاصلة في سلوكه الشخصي والاجتماعي ومدى أكثر التدريب فيها.

أن المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال المتابعة تكون ذات فائدة ملموسة في تخطيط برامج التدريب اللاحقة في تعميم هذه البرامج بحيث تكون ذات فائدة اكثر للفرد .

4. احتواء برنامج التدريب علي الممارسات العملية:

لأجل أن يكون التدريب مفيدا للمتدرب وتحقيق عملية إكتسابه للمهارات والمعارف الجديدة عليه لابد من أن يمارس ما يطرح عليه من أفكار مهارات جديدة بشكل عملي ولأجل أن يكون ذلك ممكنا فإنه يجب أن تتوافر أماكن مخصصة لذلك تضم كافة الادوات والمعدات اللازمة لممارسة العملية ويفضل أن يتم تصميم هذه الاماكن المخصصة للتدريب وبشكل لجعلها متشابهة لاماكن العمل الحقيقية من حيث بيئة العمل وهذه الممارسات العملية أثناء التدريب تمثل فرصة ممتازة للمتدرب لأداء العمل بحضور المدرب فمن خلالها سيتعرف علي الطريقة الصحيحة لأداء العمل ويعالج أي خطأ في طريقة ممارستة وسيتعرف علي مصادر الخطورة في عمله ليتجنبها في حياته العملية عندما يعود لعمله مرة أخرى وهذا بأكمله يخلق عنده الثقة العالية بالنفس والاطمئنان الي سلامة طريقة أدائه للعمل.

5. تدرج العملية التدريبية وتوزيعها:

هناك ضرورة لاعتماد التدرج في تدريب الفرد علي عمل جديد فمن الأفضل أن يتم توزيع البرنامج التدريبي علي مجموعة مراحل وفي كل مرحلة يتدرب الفرد المتدرب علي جزء من العمل ومن الضروري تجزئته الي عدة مراحل وهذه التدريجية تكون انسب واكثر توافق مع القدرات الذهنية والعقلية للافراد المتدربين بحيث يكون بإمكانهم استيعاب هذه المراحل بشكل تدريجي ومن ثم يتعلم هؤلاء الافراد كيفية تجميع هذه الأجزاء وكيفية تزامنها مع بعضها لتكون المضمون والمحتوى الكلي للعمل ومن مخاطر عدم اعتماد التدرج في التدريب أن يتولد شعور لدى المتدرب بصعوبة العمل وعدم امكانية إتقانه له وبالتالي عدم قدرته علي أدائه، وهذه من المعوقات الرئيسية لنجاح البرنامج التدريبي.

6. **مراعاة التعاون بين الافراد :**

مما لاشك فيه أن هناك تعاونا بين الافراد الذين يرشحون للبرنامج التدريبي نفسه وهذا التعاون يكمن في درجات ذكائهم واستعدادهم للتعلم والاستيعاب للمهارات والمعارف المطروحة لهم ضمن البرنامج التدريبي الآن هذا التعاون يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة محتويات البرنامج التدريبي بحيث يتضمن عدة مراحل للاستخدام الفردي للأجهزة والمعدات التدريبية للوقوف علي درجة تعلم كل متدرب علي حده وبذلك تكون هذه البرامج ذات قدر مناسب من المنطقية والعلمية وتكون ذات فائدة عملية ملموسة.

7. تشجيع المتدربين علي التعلم من بعضهم بعضا:

تعتمد إدارة البرنامج التدريبي أسلوب إتاحة الفرصة للمتدربين للاتصال فيما بينهم فترة التدريب لتشجع علي تعلمهم من بعضهم بعضا فبعض المتدربين لديهم خبرات جيدة ومتنوعة تشكل بمجموعها فترات ومعارف لايستهان بها وإتاحة

الفرصة لانتقال هذه الخبرات والمعارف بين المتدربين وتبادلهم اياها سيكون عاملاً مساعد على تعلمهم بخبرات جديدة تضاف لما يتعلمونه في البرنامج التدريبي.

عوامل نجاح التدريب

إن التدريب يهدف الي احداث تغيير في أنماط سلوك الفرد المتدرب وفي طريقة ادلة لعمله وهذه عملية صعبة لان طريقة الفرد في ادائه لعمله والمهارات التي اكتسبها والقدرات التي يستخدمها كلها تمثل انعكاسا لشخصية ويمثل نجاح البرنامج التدريبي في تحقيق أهدافه المتمثلة في التغير المطلوب في أنماط سلوك المتدربين انعكاساً مباشراً للنجاح في سياسات وبرامج إدارة الأفراد في المجالات الأخرى.

إن نجاح البرنامج التدريبي لا يعتمد فقط علي الدقة في تحديد الاحتياجات التدريبية بل يعتمد علي عدة عوامل اخرى أهمها:

- مناسبة البرنامج التدريبي لمطلوبات العمل .
- اتصاف البرنامج التدريبي بالمرونة.
- معرفة نتائج التدريب .
- قناعة المتدربين بحاجتهم للمتدربين.
- تنظيم المادة التدريبية .

أساليب التدريب

1. **أسلوب المحاضرة: Lecture:**

تمثل المحاضرة أحد أبرز أساليب التدريب والتعلم وبموجبها يقوم المحاضر الكفء بإلقاء المادة إلى يتضمنها البرنامج التدريبي على المتدربين ويتحكم المدرب بالمحاضرة بشكل كامل ودور المتدرب يقتصر على الاستماع وقد شهد أسلوب المحاضرة تطوراً في السنوات الأخيرة من خلال الاستعانة بوسائل إيضاح متنوعة الخرائط- الأفلام– الرسوم التوضيحية– وتعتمد درجة كفاءة هذا الأسلوب في تطوير مهارات ومعارف وخبرات المتدربين على درجة كفاءة المدرب- المحاضر– في طرح المادة التدريبية (حسنين، 1983).

تستخدم المحاضرة في كثير من برامج التدريب لصلاحيتها لإيصال معلومات إلى مجاميع كبيرة وبشكل سريع، أبرز الانتقادات التي تشاد بخصوصها أنها اتصال من جانب واحد فالمتدرب لا يقوم بطرح رأيه وإنما فقط يسمع إلى المحاضر وبدون الملاحظات كذلك عدم كفاءة المحاضر لإيصال المعلومات بشكل جيد يؤدي إلى تعرض البرنامج التدريبي ككل للفشل.

2. أسلوب دراسة الحالة: Case Study

يتضمن هذا الأسلوب إجراء منافسة بين مجموعة من المتدربين لمعالجة حالة عملية فعليه أو افتراضية تتضمن هذه الحالات مواقف تتطلب اتخاذ قرارات لبنائها ويقوم المتدرب بتقديم المعلومات الفردية عن هذه الحالات للمتدربين لكي يوجد محاسب بينهم باتجاه البح عن حلول مناسبة وفي هذه الطريقة يساهم المتدربون بشكل فعال في التدريب ومن مزايا هذا الأسلوب انه يوفر قدراً عالياً من المشاركة من جانب المتدربين ويقدم حلولاً تتسم بالشمول والتكامل وأنه يؤدي إلى تنشيط أفكار المتدربين وينمي من قدراتهم على تخيل المشكلات والحالات التي تطرح هي حالات فعلية تواجهها بعض المنظمات لذلك فوضع الحلول المناسبة لها سيقدم مساعدة حقيقية. وبالمقابل فإن هنالك بعض العيوب أبرزها أنه لا يصلح إلا عندما يكون المتدربين محدوداً فكثرة الآراء وتباينها قد يعيق الجهود الرامية إلى بلوغ حل منطقي يرضي الجميع وقد يستلزم البحث عن حل لاحدي الحالات محل البحث وقتاً طويلاً، قد لا يتوافر في احيان كثيرة، مما يجعل هذا الأسلوب صعب التطبيق عملياً (النجار، 1989).

3. **أسلوب تمثيل الأدوار:** Role Playing

بموجب هذا الأسلوب يقوم المتدربين بتقصي أدوار أشخاص مشتركين في حدث أو مشكلة إدارية أو أكثر وتعطي لكل من المشاركين بتمثل الأدوار فكرة عن الموضوع ثم يتصور أنه في الحياة العملية فيقوم بأداء الدور الذي يفترض أن يؤديه في مثل هذه الحالة أي تجربة عملية تمثيل الأدوار دون عدد تفصيلي مسبق لما يجب أن يقوله لكل واحد من المشاركين وإنما تترك تفاصيل النقاش للمتدربين. ويستخدم هذا الأسلوب عادة في مجال العلاقات الإنسانية والإشراف والقيادة وغيرها (كود، 1973).

ومن اهم مزايا هذا الأسلوب أنه ينشط عملية التعلم الذاتي للفرد المتدرب وينمي عدة مهارات العلاقات الإنسانية (جنيد، 1983).

4. **أسلوب المهارات الادارية**Management Games

إن محتوى هذا الاسلوب التدريبي يتضمن تقسيم المتدربين الي مجموعات صغيرة تمثل كل مجموعة منظمة وتقدم كل مجموعة معلومات وبيانات أساسية وكل مجموعة تمثل الادارة العليا للمنظمة التي تمثلها ويتم اللعب بين هذه المجموعات في مواقف تسود بينهم المنافسة فيكون علي كل مجموعة أن تتخذ القرارات التي تعتقد انها مناسبة وعلي مدى زمن محدد يتم اتخاذ هذه القرارات ونحسب نتيجة كل قرار استنادا الي اسلوب محدد مسبقا من قبل الجهة القائمة بالتدريب والمشرفة عليه ويشترط الا يكون هذا الاسلوب معروفا من قبل المتدربين وعادة يكون لسلسة القرارات المتخذة من قبل المتدربين تأثير من المنظمة حيث ينعكس مثلا علي الحالة المالية أو علي مدى نجاح مفتوح معين ويستخدم الحاسب الألي لاحتساب نتاج مثل هذه المباريات، وتوجد في الوقت أكثر من مسألة من هذه المباريات الادارية تستخدم في التدريب والتنمية الادارية وتتراوح صعوبة هذه المباريات الادارية بين النوع البسيط والنوع المعقد، الذي يمكن أن يشغل تفكير مجموعة تتكون من عشرين شخصا ولعدة أيام وتشير الدراسات الي أن المئات من المديرين في منظمات الأعمال الأمريكية قد يشاركون في مثل هذه المباريات التي تجريها جمعية الادارة الأمريكية (American management Association) وكذلك في البرامج التي كانت تضعها الجامعات للتنمية والتطوير الاداري (الشنواني، 1995) وعلي الرغم من أن هذه المباريات قد لا تصور الواقع كما هو الا انها تمثل فرصة جيدة لجعل المتدربين يعيشون ظروفا قريبة من تلك التي يواجهها متخذ القرار في منظمة الاعمال وتجعلهم يستوعبون أهمية توافر قدر عال من الترابط بين القرارات وكذلك الوقوف علي درجة التعقيد والصعوبة التي تصاحب الاداره ، إضافة الي انها فرصة جيدة لقياس درجة تمكن المتدربين من التعرف الصحيح والدقيق في ظروف المنافسة الحادة ومحدودية الوقت.

5. **أسلوب الندوات:**

يتم في اسلوب الندوات طرح الموضوع من قبل مجموعة من المختصين ويفتح مجالا للنقاش بين المتدرين والمختصين لغرض طرح أية أفكار تؤيد أو تعارض أو تضيف علي ما تم طرحه من قبل المختصين وهذا النقاش يوفر المجال كافيا امام المتدربين لاستيضاح ما لم يتم فهمه من قبلهم وللتعليق علي الافكار المطروحة وليس كما هو الحال في اسلوب المحاضرة (كود 1973) إن النقاش سيؤدي الي ترشيح الافكار في اذهان المتدربين ويساعد علي بلورة أفكار أكثر نضجا ووضوحاً ويساهم في تطوير المفاهيم المطروحة للنقاش.

6. **أسلوب تنمية الاحاسيس والمشاعر** Sensitive training:

يطلق علي هذا الاسلوب كذلك تسمية (تدريب الحساسة) وهي تمثل روح الترجمة المدونة للتسمية باللغة الانجليزية وهذا الاسلوب من الاساليب الحديثة للتدريب، في مجال العلاقات الانسانية ويرتكز علي اساس تنشيط الجانب الشعوري والتعليم الانفعالي لدى المتدرب حيث يقوم المدرب بوسائل واساليب مختلفة علي خلق جو من الصراحة والمكاشفة بين المتدربين ضمن جلسات جماعية ومن خلال هذا الجو يشجع المدرب الافراد المتدربين علي الانتباه الي تصرف الذاتية وتصرفات زملائهم الاخرين ضمن المجموعة والتي انطلقت بمشاهد تلقائية حرة ويؤدي هذا الاسلوب الي تعميق بصيرة

الفرد بنفسه وغيره وتقبل انفعالاتهم والتقليل من حالة المبالاة في المشاعر ورفع مستوى تفهمه للاخرين وتحسين علاقته الانسانية مع زملائه الاخرين (جنيد، 1983).

1. **أسلوب المؤتمرات**: في هذه المؤتمرات يقوم المدرب بتوجيه المناقشات باتجاهات محدده مسبقا بهدف الوصول الي حل معين محدد سلفا ويجب ان تكون مثل هذه المؤتمرات ذات علاقة بالمشاكل التي يواجهونها في حياتهم العملية لتحاشي الملل وهذه الطريقة تجمع بين خصائص ومميزات المحاضرة ودراسة الحالات ولكنها تتضمن جانبا سلبيا يتصل في أن المدرب يوجه المناقشة بالاتجاه الذي يرغبه للوصول الي الحل المحدد مسبقا وهذا يؤدي الي اعتماد المتدربين بشكل رئيسي علي المدرب وقد يؤدي الي الحد من روح الابداع.
2. **أسلوب استنارة الآراء والافكار:** يستند هذا الاسلوب علي قاعدة مفادها، أن النقد والاعتراض علي اراء الاخرين اذا ما قدم فور الادلاء بها فأنه سيؤدي الي تحفيز الاخرين علي الدفاع عن آرائهم لذلك فان هذا الاسلوب يتضمن افتتاح المجال لطرح الافراد لآرائهم بحرية كاملة وبدون أي تدخل أو أي نقد لهذه الآراء ومن خلال ذلك يمكن التوصل الي بعض الافكار الجديدة والمبدعة وهذه الافكار يمكن أن تسهم في تطوير عمل بعض المنظمات ويقوم هذا الأسلوب علي مرحلتين: الأولى في مرحلة ابداء الافكار مهما كانت درجة أهميتها أو فائدتها والمرحلة الثانية هي محل تقييم الآراء وتحديد مدى امكانية الاستفادة من بعضها وما هي درجة جدواها العملية (جنيد، 1983) وبالتأكيد فأن هذه الاسلوب الي جانب كونه يوفر المجال أمام طرح أفكار جديدة ومفيدة من الناحية العملية إلا أنه قد يكون مملا بالنسبة لبعض المتدربين الاستماع الي اراء وأفكار بعضها غير مفيد ومكرر ويغير عن طموحات فردية وقد تؤدي عملية افساح المجال كاملا المتدربين بالتحدث الي اضاعة وقت المتدربين الاخرين والمسؤولين عن التدريب دون فائدة ملموسة.

وبعد أن استعرضنا أبرز أساليب التدريب واكثرها شيوعا في الحياة العملية تجدر الاشارة إلى أن علي الجهة المكلفة بتطبيق البرنامج التدريبي اختياراً أنسب وأفضل هذه الأساليب لما يضمن تحقيق اقصى كفاءة تدريبية ممكنة وأن عملية المفاضلة بين هذه الأساليب لا تكون خاضعة لحكم الشخص للمعنيين في إدارة البرنامج التدريبي وانما يجب ان تستند الي بعض المعايير التي تحكم ذلك (جنيد، 1983) ابرزها:

1- درجة ملائمة المكان والوقت للأسلوب التدريبي المقترح .
2- مدى إلمام المدرب بالأسلوب التدريبي المختار.
3- أخذ التكاليف المتدنية علي استخدام كل وسيلة بنظر الاعتبار ومقارنتها مع العائد المتوقع نحققه منها.
4- مراعاة الافراد المتدربين فهناك اساليب تصلح للمجموعات الصغيرة وأخرى للمجموعات الكبيرة .
5- يجب أن يتناسب الاسلوب التدريبي المعتمد مع طبيعة المادة التي يتضمنها البرنامج التدريبي وهناك مجموعات تدريبية لا تصلح لها المحاضرة كأسلوب تدريبي بسبب احتوائها علي تطبيقات عملية، عليه يجب الاعتماد علي أسلوب آخر أكثر تناسباً.

ثالثاً: الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض لاهم الدراسات التي أجريت في مجال بحث وتنفيذ ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية سواء علي مستوى الجامعات أو المدارس:

1- **دراسة الشرقاوي (2003):** هدفت الي التعرف علي ادارة الجودة الشاملة في مجال التعليم وواقع ادارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية العامة في مصر واستقدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وتمثلت الادارة في ملاحظة تم تطبيقها علي عينة بلغ عددها (40) مبحوثا واشارت الدراسة الي انخفاض ادارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية في مصر وأكدت علي الرجوع الي الخبرة في معالجة الامور المدرسية.
2- **دراسة الامين (2014):** وهدفت لتقييم تجربة التعليم العالي السعودي وأثرها في تطبيقات الجودة والاعتماد الاكاديمي واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتمثلت الادارة في الاستبانة التي تم تطبيقها علي عينة بلغ

عددها(8) من الجامعات السعودية الناشئة وأشارت نتائج الدراسة الي وجود معايير وطنية للاعتماد الاكاديمي ساعد علس تسهيل تطبيق سياسات الجودة التعليمية والاعتماد الاكاديمي وتتسق أهداف الجامعات السعودية مع تطوير العملية التعليمية.

كما يواجه تطبيق الجودة بالجامعات مقاومة كبيرة نتيجة التغيرات التي يجدونها في نظام العمل وانشغال اعضاء هيئة التدريس اذ نسبة الموافقة علي عدم المقاومة كانت ضئيلة جدا.

3- **دراسة المخاريز (2012)**: هدفت الدراسة للتعرف علي درجة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في عمان الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وتمثلت الأداة في استبانة ثم تطبيقها علي عينة بلغ عددها (55) من أعضاء هيئة التدريس واشارت النتائج الي أن درجة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في جامعة عمان الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة علي جميع المجالات.

4- **دراسة شاهين (2004)**: هدفت الى استقصاء العلاقة بين جودة النوعية وجودة أعضاء هيئة التدريس كما ركزت الدراسة علي اهمية ودور التطوير المهني في تحقيق جودة النوعية في التعليم العالي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثلت الاداة في الاستبانة ثم تطبيقها علي عينة بلغ عددها (62) مبحوثا وبينت الدراسة أن دور عضو هيئة التدريس ينحصر بشكل عام في التدريس، التقويم، الارشاد، والتوجيه والتأليف والترجمة والتطوير المهني وخدمة المجتمع والبحث العلمي.

5- **دراسة Ajecnkya (2014)**: رسالة دكتوراه بعنوان ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي تطبيق الجودة في الهند هدفت الدراسة لتحديد وتقييم ادارة الجودة والوقوف علي مدى تطبيقها ورفع معايير التعليم للمستويات العالمية واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي تم تطبيقها علي الجامعاتQc/.DEC.BC/.UGC,A/CTE وخلصت الدراسة الي أنه بالرغم من وجود صعوبات مختلفة واشكاليات في انظمة التعليم تعبق تطوره الا انه يوجد تقدم ملحوظ في نظام التعليم العالي.

التعليق علي الدراسات السابقة

ومن خلال العرض السابق للدراسات والبحوث التي أجريت في موضوع إدارة الجودة الشاملة يمكن استخلاص الاتي:

(1) توصلت نتائج كافة الدراسات العربية والاجنبية الي اهمية تطبيق ادارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية.

(2) ركزت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال علي واقع ادارة الجودة في المؤسسات التعليمية .

(3) مع الدراسات السابقة التي تم تطبيقها علي مؤسسات تعليمية خارج السودان وركزت علي مدارس وجامعات خاصة وحديثة التأسيس.

(4) المنهج المستخدم واداة الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي بأداة الاستبانة كوسيلة لجمع المعلومات.

6- **دراسة اللافي 2007**: هدفت الي دراسة ادارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في ضوء الثقافة التنظيمية للجامعات الليبية وكذلك دراسة توصيف الثقافة التنظيمية السائدة في جامعة السابع من إبريل وقياس جودة الخدمات الادارية المقدمة في الجامعة وتحديد العوامل التي تكم حوزتها واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتمثلت الادارة في الاستبانة تم تطبيقها علي عينة بلغ عددها (63) من العاملين واشارت النتائج الي عدم إمكانية تطبيق ادارة الجودة في جامعة السابع من إبريل مركزية الاسلوب الاداري-قلة الاهتمام قد ادت العاملين اداء علي الخدمات بشكل أفضل.

7- **دراسة Najafabad وأخرون (2008)**: هدفت الدراسة لتحديد وتقييم ادارة الجودة الشاملة في التعليم العالي دراسة حالة تطبيق الاداء في University college of Boras والوقوف علي مدى تطبيق مبادئ الجودة الشاملة وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف واستخدمت الدراسة المنهج للصحي وتمثلت الاداة الملاحظة والمقابلات

الشخصية . تم تطبيقها علي عينة عشوائية من اكاديميين وموظفين. وخلصت الدراسة علي انه يوجد قسم لتطوير الجودة كما توجد هناك معايير لتطبيق مبادئ الجودة وتطوير الاداء كما يوجد لديهم خطط عمل تتضمن المناشط التي يراد تحقيقها ويتميزون بالسعي المستمر لتحسين جودة الاداء.

8- **دراسة علاونه (2004):** هدفت الدراسة للتعرف علي مدى تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية الامريكية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ومعرفة اثر متغيرات النوع الاجتماعي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي والجامعة التي تخرج فيها والكلية التي يدرس فيها واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتمثلت الاداء في استبانة تم تطبيقها علي عينة بلغ عددها(61) عضو في هيئتها التدريسية وتوصلت الدراسة الي ان درجة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية الامريكية انما هو في مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم واظهرت النتائج ايضا عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في مدى تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة في الجامعات العربية الامريكية تعزى (18) الي متغيرات الدراسة الستة.

عرض وتحليل ومناقشة الفرضيات:

مقدمة: تتناول الورقة في هذا الجزء عرض وتحليل ومناقشة الفرضيات وذلك من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة بغرض تحقيق الأهداف والفرضيات، من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (1) تحليل البيانات الأساسية لمتغيرات الدراسة

الخيارات		التكرارات	النسبة المئوية%
النوع	ذكر	43	43.0
	أنثى	57	57.0
العمر	أقل من 30 سنة	10	10.0
	30وأقل من 40 سنة	41	41.0
	40 وأقل من 50 سنة	38	38.0
	50 وأقل من 60 سنة	10	10.0
	60 سنة فأكثر	1	1.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	22	22.0
	دبلوم عالي	4	4.0
	ماجستير	44	44.0
	دكتوراه	27	27.0
	أخرى	3	3.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	10.0
	5وأقل من 10 سنوات	32	32.0
	10وأقل من 15 سنة	26	26.0
	15وأقل من 20 سنة	17	17.0
	20سنة فاكثر	15	15.0
المركز الوظيفي	المدير	7	7.0
	أمين الشؤون العلمية	3	3.0
	الوكيل	1	1.0
	عميد الجودة	1	1.0
	عميد الكلية	7	7.0
	رئيس قسم	23	23.0
	أخرى	58	58.0

المصدر:الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة نجد أن نسبة الإناث أعلى من الذكور بنسبة (57%)، أما متغير العمر فقد كانت أعلى فئة عمرية (40وأقل من 50 سنة) بنسبة (32%)، كذلك سنوات الخبرة فقد كانت (5وأقل من 10 سنوات) بنسبة (32%)، وأخيراً بالنسبة للمركز الوظيفي فقد كانت اعلى نسبة في الوظائف الأخرى بنسبة (58%).

جدول رقم (2) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور الأول:جودة هيئة التدريس

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تقدم الجامعات الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس برفع كفاءة الأداء الأكاديمي	1.7900	0.57375	106.640	0.000	دالة إحصائياً
تساعد معايير الجودة في تقييم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس	1.9000	0.70353	57.600	0.000	دالة إحصائياً
يتم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال الاستبانة المعدة من قبل إدارة الجودة بالجامعة	2.3300	0.88825	74.500	0.000	دالة إحصائياً
يقوم أعضاء هيئة التدريس بالتطوير المستمر في المقررات لرفع جودة الاداء الاكاديمي	1.9400	0.78907	37.920	0.000	دالة إحصائياً
تزيد إدارة الجودة من كفاءة الأساتذة لرفع مستوى أدائهم من خلال التدريب المستمر	1.8700	0.82456	47.760	0.000	دالة إحصائياً

المصدر:الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرضالبديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل

جدول رقم(3) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور الثاني: جودة المناهج الدراسية

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تقوم الجامعة بتكليف لجان مختصة في وضع المناهج الدراسية بالجامعة	1.7800	0.77303	101.500	0.000	دالة إحصائياً
تعمل الجامعة علي تطوير مناهجها التعليمية بصورة مستمرة لكي تتناسب مع احتياجات سوق العمل	2.0400	0.79035	49.360	0.000	دالة إحصائياً
لإدارة الجودة دور فعال في تطوير المناهج الدراسية في الجامعة	2.0400	0.92025	68.400	0.000	دالة إحصائياً
توجد وحدات لإدارة الجودة بكل كليات الجامعة المختلفة لمتابعة تطبيق نظم الجودة في المناهج الدراسية	2.0300	1.04886	57.700	0.000	دالة إحصائياً
تقوم إدارة الجامعة بإشراك أعضاء هيئة التدريس في تطوير البرامج الدراسية	2.0500	0.95743	21.360	0.000	دالة إحصائياً

المصدر :الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال فيجودة المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور الثالث: جودة طرق التدريس

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
يستخدم أعضاء هيئة التدريس الطرق والأساليب الحديثة في التدريس	1.7900	0.75605	55.120	0.000	دالة إحصائياً
توفر الجامعة برامج التطوير الاكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس لرفع كفاءة الاداء في طرائق التدريس	2.0300	0.78438	60.400	0.000	دالة إحصائياً
تقوم الجامعة باستجلاب الأجهزة والمعدات الحديثة لتطور في طرائق التدريس	2.0100	0.89324	64.200	0.000	دالة إحصائياً
توفر الجامعة فرص للتدريب بالخارج لاكتساب مهارات إضافية في طرائق التدريس الحديثة	2.2200	1.05006	36.000	0.000	دالة إحصائياً
طرائق التدريس المتطورة تؤثر علي استيعاب الطلاب	1.5200	0.88169	144.400	0.000	دالة إحصائياً

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة طرق التدريس في مؤسسات التعليم العالي السودانية.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور الرابع: جودة الطالب

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
يتم تقييم الاداء الأكاديمي للطلاب عبر الاستبانات المعدة من قبل أدارة الجودة بالجامعة	2.2800	1.00584	66.100	0.000	دالة إحصائياً
تعمل الجامعة على التطوير المستمر في البرامج التعليمية التي تتناسب مع جميع الطلاب	1.9700	0.65836	108.080	0.000	دالة إحصائياً
تهتم الجامعة بعملية الارشاد الأكاديمي لتطوير الأداء الأكاديمي للطلاب	2.0200	0.77824	102.200	0.000	دالة إحصائياً
توفر الجامعة البيئة الأكاديمية الممتازة مما ينعكس جودة التحصيل الأكاديمي للطلاب	1.8100	0.80019	98.000	0.000	دالة إحصائياً
توفر الجامعة المكتبات اللازمة لرفع جودة الاداء الأكاديمي للطلاب	1.4900	0.90448	159.100	0.000	دالة إحصائياً

المصدر: الدراسة الميدانيه ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرضالبديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة الطالب في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل .

جدول (6) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور الخامس: جودة الخدمة المجتمعية

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تهدف إدارة الجامعة الي مواكبة وملائمة المتغيرات الخارجية لتحقيق التميز في الاداء الأكاديمي	1.9900	0.71767	129.200	0.000	دالة إحصائياً
تهتم الجامعة بتلبية حاجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات المختلفة لسد الاحتياجات	2.1100	0.82749	95.500	0.000	دالة إحصائياً
تحرص الجامعة على اجراء الدراسات المجتمعية لسد حاجات المجتمع المحيط من حولها	2.2400	0.81798	96.400	0.000	دالة إحصائياً
توفر الجامعة برامج ودورات تدريبية لتنمية المجتمع لتحسين بيئته	2.1000	0.81029	81.200	0.000	دالة إحصائياً
تحرص الجامعة على اختيار المسؤولين بالمؤسسات ذات الصلة في مجالسها لتطوير الاداء الأكاديمي	2.0000	0.81650	83.200	0.000	دالة إحصائياً

المصدر:الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرضالبديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال فيجودة الخدمة المجتمعية في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل .

جدول (7) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور السادس: جودة تقييم الادارة

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تقوم الجامعة بتوضيح المفاهيم الأساسية للجودة لجميع العاملين بالإدارات والوحدات المختلفة بالجامعة لتحسين كفاءة الاداء	2.1100	0.81520	127.900	0.000	دالة إحصائياً
يوجد هيكل تنظيمي محدد لإدارة الجودة لتطبيق برامجها ورفع كفاءة الاداء بالجامعة	1.9300	0.85582	33.520	0.000	دالة إحصائياً
تلتزم الجامعة بالتقويم الذاتي والاعتماد لتحسين جودة الاداء في التعليم	2.1100	1.42059	76.100	0.000	دالة إحصائياً
توجد نظم إدارية لتوضيح أهداف ومهام العمل الاداري بالجامعة لتقييم الاداء	1.9600	0.76436	113.000	0.000	دالة إحصائياً
تقوم إدارة الجودة بالتطوير في معاييرها من خلال التحسين المستمر	2.1400	0.84112	85.700	0.000	دالة إحصائياً

المصدر: الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرض

البديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة تقييم الادارة في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل

جدول (8) التوزيع التكراري والنسب المئوية لأفراد العينة حسب متغير المحور السابع: الاداء الأكاديمي

العبـــارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	الدلالة الإحصائية
تقوم إدارة الجودة بعمل التقويم الذاتي بالجامعة لتطوير الأداء الأكاديمي	2.2900	0.78232	43.760	0.000	دالة إحصائياً
تقوم إدارة الجودة بالتحسين المستمر لبرامج الجامعة الأكاديمية لتحسين الاداء الأكاديمي	2.4000	0.81650	74.300	0.000	دالة إحصائياً
تقوم إدارة الجامعة بتكاليف لجان خارجية متخصصة لتقويم الأداء الأكاديمي بالجامعة	2.7000	2.23607	88.760	0.000	دالة إحصائياً
تساعد الجامعة في توفير متطلبات ضمان الجودة والاعتماد لتطوير الأداء الأكاديمي	2.5600	0.84471	66.200	0.000	دالة إحصائياً
تسعى الجامعة الي الحصول علي الجوائز الأكاديمية وذلك من خلال تجويد الاداء الأكاديمي بالجامعة	2.5500	1.13150	21.300	0.000	دالة إحصائياً

المصدر :الدراسة الميدانية ٢٠٢٠

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار كاي تربيع ومستوى الدلالة الإحصائية حيث اتضح لنا أن جميع قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 لذا سوف نرفض فرض العدم ونقبل الفرضالبديل أي أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة له دور فعال فيالأداء الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل

النتائج

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

1. اتضح لنا أن نسبة الإناث أعلى من الذكور وأعلى فئة عمرية كانت (30وأقل من 40 سنة)، أما سنوات الخبرة فقد كانت (5 وأقل من 10 سنوات)، وأخيراً بالنسبة للمركز الوظيفي فقد كانت اعلى نسبة في الوظائف الأخرى.
2. اثبتت الدراسة أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.
3. اتضح لنا أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة المناهج الدراسية في مؤسسات التعليم العالي السودانية بجامعة وادي النيل حيث تقوم الجامعة بتكليف لجان مختصة في وضع المناهج الدراسية بالجامعة.
4. اتضح لنا أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة طرق التدريس في مؤسسات التعليم العالي السودانية حيث أن طرائق التدريس المتطورة تؤثر على استيعاب الطلاب بصورة جيدة.
5. أثبتت الدراسة أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة الطالب من خلال توفير الجامعة للمكتبات اللازمة لرفع جودة الاداء الأكاديمي للطلاب.
6. اتضح لنا أن تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة الخدمة المجتمعية من خلال مواكبة وملائمة المتغيرات الخارجية لتحقيق التميز في الاداء الأكاديمي.

7. تبين لنا أن لإدارة الجودة الشاملة لها دور فعال في جودة تقييم الادارة وذلك من خلال وجود هيكل تنظيمي محدد لإدارة الجودة لتطبيق برامجها ورفع كفاءة الاداء بالجامعة، ولإدارة الجودة الشاملة له دور فعال في الأداء الأكاديمي حيث تقوم إدارة الجودة بالتحسين المستمر لبرامج الجامعة الأكاديمية لتحسين الاداء الأكاديمي.

التوصيات

بعد الوصول إلى النتائج المطلوبة التي حققت أهداف الدراسة نوصي بالآتي:

- الاهتمام بتطبيق معايير الجودة الشاملة ومتابعة التطورات التي تحدث في هذا المجال.
- استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة من البنية التحية في تطوير العمل باستخدام معايير الجودة الشاملة.
- إقامة الدورات وورش العمل بين الجامعات فيما بينها لتبادل الخبرات.

قائمة المراجع

أحمد، أحمد إبراهيم (2003). الجودة الشاملة في الادارة التعليمية والمدرسية. دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الاسكندرية.

إدريس، جعفر عبد الله (2012). إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعلم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية؟. مجلة الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث العدد السابع.

الأمين يوسف مناها (2004). ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي وأثرها على التقويم والاعتماد الاكاديمي.

دين، ايفان جيمس (2009). الجودة الشاملة الادارة والتنظيم الاستراتيجي تعريف، سرور علي ابراهيم سرور، الرياض، دار المنتج.

التر توري، محمد عوض وجويحان، اغادير عرفات (2009). ادارة الجودة في مؤسسات التعلم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات. دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان. الاردن.

جودة، محفوظ (2004). ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات عمان، الاردن دار وائل للنشر.

خليل أحمد السيد الذهيدي، إبراهيم عباس (2001). الادارة التعليمية في الوطن العبي في عصر المعلومات، المؤتمر السنوي التاسع، دار العز العربي، القاهرة.

الشرقاوي، مريم (2003). ادارة المدرسة بالجودة الشاملة. ط2 القاهرة: مكتبة النهضة.

الصرايرة، خالد احمد العساف ليلي (2008). ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق. المجلة العربية لضمان الجودة العدد 1.

طعمية، رشدي أحمد وآخرون (2008). الجودة الشاملة في التعلم. ط2 دار المسرة، الأردن عمان.

علام، صلاح الدين (2003). التقويم التربوي المؤسس. دار الفكر العربي، عمان.

علاونة، معزوز (2004). مدى تطبيق مبادئ ادارة الجود الشاملة في الجامعة العربية الامريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية بحث مقدم الي مؤتمر التوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني. جامعة القدس المفتوحة، رام الله.

العلي، عبد الستار (2008). تطبيقات ادارة الجودة الشاملة، عمان دار المسرة.

المخارير لافي صالح عقيل (2012). درجة تطبيق جامع عمان الخاصة لمبادئ ادارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لنيل درجة الدكتوراه، كلية عمان للعلوم المالية والادارية.

نشوان جميل (2014). تطوير كفايات المشرفين الاكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم ادارة الجودة الشاملة. مؤتمر التوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس المفتوحة.

الهيئة العليا للتقويم والاعتماد (2012). دليل المعايير الوطنية لضمان جودة التعلم العالي في السودان. وزارة التعليم العالي السوداني، الخرطوم.

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

أثر انظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية – دراسة تقييمية لتجربة السودان للفترة من 1970 الى 2019م

ايوب طه سيد احمد[1] و بخيتة محمد محمود الحاج[2]

1 جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم

2 ادارة التعليم الفني والتجاري- الخرطوم

ممثل المؤلفين: ayoubmossawi@yahoo.com

المستخلص

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي والارتباطي لدراسة اثر تطبيق انظمة سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في تجربة السودان للفترة من 1970الى 2019، التي تم فيها اتباع عدة نظم للصرف تفاوتت بين تثبيت سعر الصرف خلال حقبة السبعينات، سعر الصرف المدار مع التخفيض المتتالي للعملة المحلية خلال الثمانينات، نظام تعويم سعر الصرف مع التحرير الكامل ثم نظام الربط الزاحف خلال فترة التسعينات، ثم اتباع نظام الصرف المدار خلال فترة الحقبة الاولى من الالفية (2009/2000) (فترة تدفق عائدات البترول) ثم اخيرا اتباع نظام الصرف المدار (فترة شح الاحتياطات والموارد) خلال الحقبة الثانية من الالفية (2019/2010) .توصلت الدراسة الى ان نظم تثبيت سعر الصرف والربط الزاحف ونظم ادارة سعر الصرف الاقرب للثبات قد دعمت سعر الصرف واثرت ايجابا على الصادرات والواردات والناتج المحلى الإجمالي ومن ثم الدخل الشخصي كما انها اثرت ايجابا في خفض معدلات التضخم واستقرارها. في المقابل اشارت الدراسة الى ان نظم تعويم وتحرير سعر الصرف ونظم ادارة سعر الصرف الاقرب للمرونة، قد كانت أكثر مخاطره واثرت سلبا على الصادرات والواردات والناتج المحلى الإجمالي ومن ثم الدخل الشخصي، كما انها تسببت في رفع معدلات التضخم. كان من اهم توصيات الدراسة ضرورة اتباع نظم سعر صرف ثابته او أقرب للثبات حتى تكون داعمه للمؤشرات الاقتصادية، وعدم تبنى نظم صرف أكثر تحررا ومرونة لتفادى الانعكاسات السالبة على الاداء الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: نظم سعر الصرف، سعر الصرف الثابت، سعر الصرف المرن والمدار، المؤشرات الاقتصادية

The Impact of the Exchange Rate Systems on Macroeconomic Indicators

(An evaluation study on Sudan experience, 1970- 2019)

Ayoub Taha Seed Ahmed[1] and Bikhaita Mohammed M. Elhag[2]

1 Sudan Open University, Khartoum

2Technical and Commerce Education Management, Khartoum

Corresponding Author: ayoubmossawi@yahoo.com, mobile +249123638449

Abstract

This study followed the descriptive & the correlation approach to evaluate the impact of the application of the exchange rate systems on Sudan macroeconomic indicators since 1970 up to 2019. During the seventies decade Sudan adopted the system of fixing exchange rate, and the managed exchange rate with successive devaluation of the local currency during the eighties. Within the decade of nineties the floating and liberalization policy of the exchange rate had been adopted beside the system of the crawling peg during (97/99). During the first decade of the millennium 2000-2009 (period of the flow of the oil revenues), Sudan followed managed exchange rate system & during the second decade (period of the extreme scarcity of the foreign exchange resources after the secession of the southern Sudan). The study concluded that the systems of the fixing exchange rate , the crawling peg & the systems managing exchange rate that are closer to fixing were positively supported the macroeconomic indicators , while the systems of exchange rate that are closer to liberalization , floating & flexibility had negatively affected the exports , imports GDP and personal income. It also increased the inflation rate. One of the most important recommendations of the study is the need to adopt a system of the exchange rate that closer to the fixing to ensure the improvement of the macroeconomic indicators. It also recommends not following a disengagement and flexible rate exchange to avoid negative reflection on the economic performance.

Keywords: exchange rate system, fixing exchange rate, floating and managed exchange rate systems, economic indicators

مقدمة

إن اختيار نظام الصرف المناسب يُعد احدى التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول النامية خاصة إذ أن نظم الصرف ينبغي عند تطبيقها الأخذ في الحسبان خصائص هذه الاقتصادات الناشئة ودرجة انفتاحها المالي دوليا وصلابة نظامها الاقتصادي الداخلي ...الخ. إن استمرارية التحول في تطبيق أنظمة الصرف التى تتبع تثبيت سعر الصرف وتلك التي تتبع تعويم سعر الصرف او تلك النظم الوسيطة يضعنا أمام مشكلة اختيار نظام الصرف الملائم ، ولكن بالطبع لا يوجد نظام صرف مثالي مطلق لكن هناك نظام صرف مثالي خاص بكل دولة وهذا يحتم ضرورة دراسة مختلف اثار اختيار نظام الصرف على اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالاقتصاديات الناشئة كما في دول العالم الثالث خاصة وحسب كثير من الدراسات لم يعد أمامها سوى تبني حلول جذرية تتمثل في التثبيت غير المحدود لسعر الصرف أو تركه للتعويم المدار. ان اصلاح انظمة الصرف تقتضي ضرورة البحث عن العلاقة الموجودة بين انظمة الصرف وادائها على مستوى الاقتصاد الكلى من خلال التعرف على الاثار المترتبة على حركة الصادرات والواردات والناتج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم ...الخ، بالتالي جاءت هذه الدراسة للوقوف على تجربة السودان في تطبيق نظم الصرف المختلفة واثار هذه النظم على اداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة من 1970 الى 2019 ومن ثم تقييم هذه التجربة والخروج بنتائج وتوصيات مناسبة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الآثار الاقتصادية المترتبة من تبنى نظم صرف متنوعة، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: الى أي مدى أثر تطبيق نظم الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان للفترة من (1970) الى (2019)؟

هل اثرت نظم الصرف الاقرب للتثبيت سلبا ام ايجابا على الصادرات والواردات والناتج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم؟ هل اثرت نظم الصرف الاقرب للتعويم سلبا ام ايجابا على الصادرات والواردات والناتج المحلى والدخل الشخصي ومعدل التضخم؟

فروض الدراسة

(1) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الصادرات
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الصادرات
(2) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الواردات
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الواردات
(3) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الناتج المحلى الإجمالي
الفرضية البديلة H1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على حجم وحركة الناتج المحلى الإجمالي
(4) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على الدخل الشخصي
الفرضية البديل ةH1: هناك تأثير لنظم الصرف التي اتبعت في السودان على الدخل الشخصي
(5) فرضية العدم H0: عدم تأثير نظم الصرف التي اتبعت في السودان على معدل التضخم
الفرضية البديل ةH1: هناك تأثير لنظم الصرف التى اتبعت في السودان على معدل التضخم.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى

1- التعرف على ايجابيات نظم الصرف وسلبياتها المختلفة على المؤشرات الاقتصادية الكلية
2- تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف وحركة الصادرات والواردات في تجربة السودان1970-2019

3 - تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف والناتج المحلى الإجمالي، والدخل الشخصي في تجربة السودان 2019/1970

4- تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الصرف ومعدلات التضخم في تجربة السودان (2019/1970)

5 - التوصل لنتائج وتوصيات تفيد بتبني سياسات لتطبيق نظم صرف مثاليه تدعم الاداء الاقتصادي في السودان

منهجية الدراسة

سوف تتبع الدراسة المنهج الوصفي الارتباطى من خلال دراسة قياسية باستخدام الانحدار الخطى المتجدد لتقييم تجربة السودان للفترة من 2019/1970 لمعرفة إثر نظم سعر الصرف المطبقة (كمتغيرات مفسره) حسب الحقب الزمنية، على اداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالصادرات والواردات والناتج المحلى الإجمالي ومستوى الدخل الشخصي وكذلك معدل التضخم (كمتغيرات تابعه).

فترة الدراسة

تغطى الحقبة الزمنية للفترة الممتدة من (1970) الى (2019)

نظم الصرف

يشير نظام الصرف للترتيبات التي تتبعها الدول اما في ترك تحديد سعر صرف العملة الاجنبية لقوى السوق في جانبي العرض والطلب، أو تتولاه السلطات المختصة عندما تتحكم بعرض العملة الأجنبية أو الطلب عليها أو كليهما. ويفترض التحكم ان تختار السلطة النقدية سعراً محدداً للصرف، ومعرفة سبب انحراف سعر السوق عن السعر المحدد رسميا ان كان يأتي أما من العرض الزائد أو الطلب الزائد، ولذا لا تستطيع أية سلطة التحكم بالسعر دون ملاحظة الجهة التي تدفع بالسعر لأعلى ولأدنى عن السعر المثبت، أو المرغوب هل جاءت من جانب الطلب أو العرض.

اتبعت دول العالم في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى نظام سعر الصرف الثابت المعتمد على قاعدة الذهب التي تحدد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب. وكان يسمح بالخروج عن نظام الذهب بصورة مؤقتة في حالات الطوارئ والحرب على ان تتم العودة إليها عندما تنتهي حالة الطوارئ، كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ثم العودة في العام 1925م، والتخلي عنها في العام 1931م ومن ثم تطورت إلى الربط القابل للتعديل في العام 1945م (اتفاقية برتون وودز). وفي بداية السبعينات حل نظام التعويم للتاثير على السياسات المالية غير المتسقة التي اتبعتها البلدان الصناعية لاسيما الولايات المتحدة الأميركية التي اتبعت سياسة مالية ونقدية توسعية لتمويل حرب فيتنام. تنقسم أسعار الصرف العائمة إلى أسعار صرف عائمة حرة لا تتدخل فيها السلطات النقدية وتسمح بأن يتحدد سعر الصرف على أساس قوى السوق، وأسعار صرف عائمة موجهة، يتم التدخل فيها من قبل السلطات النقدية (دومينيك سالفاتور، 1975).

جدول رقم (1): مقارنة توزيع الدول حسب انظمة الصرف العالمي 2013 و2021م

انظمة الصرف	% 2013	% 2021
التثبيت الصلب(غ المرن)	13.2	13
التثبيت المرن (السهل)	42.9	47.7
التعويم	34	33.1
نظم الترتيبات الاخرى المدارة	9.9	6.2
الاجمالى	%100	%100

تقارير صندوق النقد الدولي

من الجدول اعلاه فان التثبيت الصلب يشير اما لاعتماد الدولة علي العملة البديلة (يورو، دولار .... الخ) بدلا عن العملة المحلية في التعاملات الداخلية والدفعيات الخارجية، كما يشير ايضا الى استخدام نظام لجنة العملة الوطنية حيث يتم تقييد اصدار العملة المحلية الا بشرط تغطية العملة الوطنية بالعملة الاجنبية المرتبطة بها وهنا لا يستطيع البنك المركزي مزاولة وظيفة المقرض الاخير.

اما في التثبيت السهل فان السلطة النقدية تستخدم الوسائل المتاحة الملائمة لإبقاء سعر الصرف في حدود ومدى معين للحركة فوق او تحت السعر المحدد. كما تتخذ بعض الدول في هذا الإطار تعديل سعر الصرف وفق فروقات التضخم فيما يعرف بنظام التثبيت الزاحف. ان انظمة التثبيت بالطبع تقيد السياسة النقدية وحرية السلطات النقدية في ادارة السيولة او سعر الفائدة حتى مع زيادة الانفتاح المالي.

اما في نظام التعويم فان تحديد سعر الصرف يعتمد على السوق دون تدخل من السلطات النقدية، التي يقتصر تدخلها لتصحيح الانحرافات الكبيرة وخلال فترات محدده في السنة المالية، اما في نظم الترتيبات الاخرى المدارة فهي نظم أقرب الى التحديد والتثبيت.

يلاحظ من الجدول ايضا ان الانظمة الاقرب للتسهيل والمرونة في ادارة سعر الصرف تتبعها أكثر من 80% من الدول في حين تتبع اقل من 20% من الدول نظم التثبيت والتحديد. وهذا التبويب للدول حسب اتباع نظم الصرف يفسر محاولة الدول تحاشى السلبيات عند اتباع نظام دون الاخر، كما يلاحظ تحول حوالى 4% من الدول من نظم التثبت الصلب والنظم المدارة والتعويم الحر نحو التثبيت السهل للمزاوجة بغرض الاستفادة من مزايا التبييت والتعويم .فالانفتاح المالي لا يتلاءم مع سعر الصرف الثابت اذ ان التوسع النقدي يزيد من معدلات التضخم وبالتالي تزيد تكلفة الصادرات وهذا يؤثر سلبا على حصيلة الصادر وفى الوقت نفسه فان خفض الانفاق الحكومي يجعل الواردات ارخص من المنتجات المحلية وهذا يفسر عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية في اتباع نظام تثبيت سعر الصرف.

كما ان اتباع نظام التعويم لسعر الصرف يقتضي تحرير ادارة السيولة واسعار الفائدة لتصبح السياسة النقدية أكثر كفاءة الا ان هذا في المقابل يقتضي ضرورة ان تتسم خصائص الاقتصاد بالتنوع في الصادرات ومن ثم تلقائية التدفقات النقدية وتعاونها لسوق الصرف، كما يتطلب ايضا وجود عمق مالي مناسب وان تتوثق صلة التدفقات النقدية بسعر الفائدة.

جدول رقم (2) نسبة توزيع الدول وفق أطر السياسة النقدية وأسعار الصرف بصفتها مثبتات إسمية

العام	الدولار	اليورو	السلال	العملات الاخرى	المجاميع النقدية	استهداف التضخم	اخرى	المجموع
2013	20.3	14.1	6.8	4.2	13.6	17.8	20.4	100
2021	19.2	13.5	4.1	4.7	13	20.3	22.3	100

www.economic collection/New economic theory files/سعر الصرف. محرك سوق العملات

يلاحظ من جدول (2) ان نسبة الدول التي اعتمدت على عملات الدولار واليورو كمثبتات اسمية تعادل 32.7% في حين كانت هذه النسبة تعادل 34.4% وفى المقابل فان نسبة الدول التي اعتمدت على عملات اخرى كانت 11% واصبحت 8.8% كما ان نسبة الدول التي اعتمدت على مثبتات المجاميع النقدية كانت 13.6% واصبحت 13% في حين التي اتبعت سياسة استهداف التضخم كمثبت أسمي 17.8% واصبحت 20.3% وتلك التي اتبعت سياسات اخرى كمثبتات كانت 20.4% وزادت الى 22.3%. ومن هذا التحليل يلاحظ ان الدول في تثبيت اسعار الصرف اتخذت ادوات اخرى متنوعة كما اتجهت دول اخرى نحو سياسات تستهدف التضخم الذي أصبح ظاهره مؤرقة لكل اقتصاديات العالم.

مما تقدم يلاحظ ايضاعدم اتباع نظام صرف واحد ولا مثبت اسمي محدد لأسعار الصرف، فكل هذا يعتمد على الحالة الاقتصادية لكل بلد والسياسات المتبعة في استهداف الاهداف الاقتصادية.

مفهوم سعر الصرف الاجنبي

للوقوف على مفهوم سعر الصرف الاجنبي يجب تحديد معنى الصرف الاجنبي فاصطلاحا فهو يحمل أكثر من معنى، فمرة يشير الى مفهوم النقد الاجنبي ومرة اخرى يقصد به عملية تبادل النقود الاجنبية او انه يعبر عن المعنيين في ان واحد (الغالبية عبد الحسين جليل عبد الحسن,2011.) كما يمكن ان يعبر سعر الصرف عن سعر عملة بعملة اخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الاخرى تعتبر ثمنا لها، (فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة اخرى (حشيش عادل احمد، مجدي محمود شهاب، 2003) ويعرف سعر الصرف بأنه عدد وحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو بالعكس عدد وحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية وباختصار هو قيمة عملة بدلالة عملة أخرى.

كما يمكن ان يعبر سعر الصرف عن سعر عملة بعملة اخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الاخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة اخرى.

النظريات الاقتصادية المفسرة لسعر الصرف

(1) نظرية تعادل القوة الشرائية

جاءت هذه النظرية للبحث عن كيفية تحديد اسعار التعادل بين عملات الدول بخلاف قاعدة الذهب (سعر التعادل بين عملتين يتم عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة اخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الدولة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل) (شعيب و رحيمه 2011) بالتالي فان هذه النظرية في صورتها المطلقة تحاول توضيح ان القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج بالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الاسعار الداخلية.

$$€=p/p^*$$

€: رمز سعر الصرف، P: مؤشر الاسعار المحلية ، *P: مؤشر الاسعار الاجنبية

بالتالى فان مستوى السعر المحلى يساوى

$$P=€.p^*$$

كما حاولت هذه النظرية الاخذ بالنسبية في تغير الاسعار المحلية والخارجية، ورغم الانتقادات لهذه النظرية كون ان كثير من السلع لا تدخل في التجارة الخارجية كما ان الزيادة في الدخل القومي تزيد من السلع المستوردة وبالتالى يزيد الطلب على العملات الاجنبية دون التأثير على القوة الشرائية الداخلية، ولكن رغم الانتقادات حاولت النظرية ايجاد تفسير لتحركات سعر الصرف في حالة اختلاف مستويات التضخم بين الدول.

(2) - نظرية تعادل اسعار الفائدة

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية ان سعر الصرف يتوقف ويتحدد بشكل كبير بالمتغيرات المالية كسعر الفائدة المحلى والأجنبي. (تعبر نظرية تعادل سعر الفائدة عن العلاقة الموجودة، التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف،

حيث ان مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب ان يعكس العلاقة في تغييرات اسعار الصرف المنتظرة (اليوسف، 2004). القاعدة العامة لهذه النظرية ان عملة اي بلد (أ) تنخفض عن قيمه عملة اى بلد اخر (ب) في حالة كان سعر الفائدة المردودية في (ب) أكبر من (أ) لان المستثمرين سوف يتحصلون على معدلات فائده أكبر مما هو سائد في السوق المحلى.

(3) - نظرية الارصدة

هذه النظرية تفسر سعر الصرف وفق حالة الميزان التجاري (بن حمودة، 2012)، إذا حقق الميزان فائضاً، أسي ان قيمة الصادرات أكبر عن قيمة الواردات، زاد الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها، والعكس إذا سجل الميزان عجزا، أي ان قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات، زاد الطلب على العملة الاجنبية فترتفع قيمتها.

(4) - نظرية كمية النقود

تعتبر زيادة كمية عرض النقود وتداولها في اقتصاد دولة ما مؤثرا في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع اسعار السلع المحلية، وتصبح تكلفة الصادرات عالية وتفقد تنافسيتها ويقبل المقيمون على اقتناء هذه السلع من الخارج فيزداد الطلب على العملة الاجنبية فيتدهور صرف العملة المحلية "تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف – درقال يمينيه 2011"

(5) نظرية التعديل الزائد لسعر الصرف

حاول دور نبوش عام 1936 تفسير عدم توازن سعر الصرف من خلال التركيبية المؤثرة في سعر الصرف " ردة فعل الاسعار في الاقتصاد تجاه أي ازمة نقدية لا تصحح جميعها بنفس السرعة فالأصول المالية ف سوق الصرف تصحح بوتيرة أسرع من اسعار السلع وتغيرات سعر الصرف تخضع لسعر الفائدة في المدى القصير ولتساوي القوى الشرائية في المدى الطويل –Mondher1999"

(6) نظرية فقاعات المضاربة

ظهرت هذه النظرية نتاج للازمة المالية في عام 1981 حيث اصبحت تظهر فوارق دائمة في سوق الصرف وقيمة التوازن في الاساسيات الاقتصادية كالتضخم وميزان المدفوعات ...الخ وهذا الفارق يسمى فقاع المضاربة

$$S=S(EQ)+B$$

S=سعر الصرف ؛ SEQ =السعر التوازني ، B =فقاع المضاربة

"تغير المعلومات في السوق يؤثر سلبا او ايجابا على السعر التوازني للصرف واخيرا سعر الصرف سيصحح هذا الخلل وبالتالي تنفجر الفقاعة (Mondher ,1999).

علاقة سعر الصرف بالسياسة الاقتصادية

السياسة المتعلقة بسعر الصرف من اهم السياسات الاقتصادية لأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية كمستوى الاسعار العام، حجم التجارة الخارجية، الميزان التجاري ...الخ وهي من الاليات التي تُستخدم لمعالجة اختلالات خاصة في ظل الشروط المقيدة للتبادل التجاري. ويتم استخدام عدة ادوات لتنفيذ سياسة سعر الصرف وتشمل: -

1- في ظل نظام سعر الصرف الثانية يتم استخدام تخفيض العملة المحلية امام العملة الاجنبية لتشجيع الصادرات ودعم تنافسها، كما يتم اعادة تقويم العملة المحلية لتشجيع الواردات ودعمها.

2- عند انهيار العملة المحلية تقوم السلطات ببيع جزء من الاحتياطات النقدية مقابل العملة المحلية. وعند تحسن العملة المحلية يتم شراء العملة الاجنبية للاحتفاظ برصيد العملات الاجنبية لدعم العملة المحلية.

3- في حالة انهيار العملة المحلية يتم اعتماد سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة المحلية.

4- تطبيق نظام مراقبة سعر الصرف باعتماد نظام الرخصة الخاصة لمبيعات العملة الاجنبية ومشترياتها.

5- اعتماد نظام صرف متعدد يشمل نظام سعر صرف مغالٍ فيه (تقويم العملة المحلية) دعم الواردات اما الصادرات المحلية فيتم دعمها بنظام صرف عادى.

تهدف ادوات سياسة سعر الصرف الى تنمية الصناعات المحلية من خلال تخفيض سعر صرف العملة المحلية، كما يساعد خفض سعر الصرف الحقيقي الى جعل المنتجات المحلية أكثر تنافسية وزيادة قاعدة السلع الموجهة للتصدير، كما ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يزيد من القوة الشرائية للأجور، وعندما يتحسن سعر الصرف ينخفض مستوى التضخم المستورد حيث تنخفض تكاليف الانتاج وتتحسن القوة الشرائية للعملة الوطنية (بربرى، 2011). من خلال الاستعراض السابق يلاحظ ان لسياسة سعر الصرف علاقة بالسياسة النقدية لان السياسة النقدية تؤثر في سوق الصرف من خلال شراء السندات وبيعها واستخدام الاحتياطات الاجنبية وفرض قيود على حركة رؤوس الاموال الدولية، كما تؤثر السياسة المالية من خلال تغير الانفاق الحكومي على الطلب على العملات الاجنبية كما ان ظهور عجز او فائض في الميزانية العامة يؤثر على كمية النقد الاجنبي. كما ان اتباع الدول لسياسة حرية او حماية التجارة يؤثر ذلك على الطلب والعرض من النقد الأجنبي وبالتالي يتأثر سعر الصرف.

انعكاسات انظمة الصرف على المؤشرات الاقتصادية

اهتم العديد من الباحثين الاقتصاديين بدراسة أثر تطبيق انظمة الصرف على تحركات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي، اذ يعتبر مستوى الاسعار العام وتدفق الاموال الدولية من خلال الصادرات والواردات وانعكاس ذلك على مستوى الاستثمار وحركة الانتاج ومعدل النمو الاقتصادى من اهم المؤشرات التي تقيس مستوى الاستقرار الاقتصادي.

1-التضخم واختيار نظام سعر الصرف

شكلت مشكلة التضخم جدلا واسعا في اختيار نظام سعر الصرف الذي يكفل الحفاظ على معدلات منخفضه من التضخم في مستوى الاسعار العام. واكد مؤيدو نظام الصرف الثابت بان هذا النظام يقيد السياسة النقدية ومن ثم يخفض مستويات الاسعار العامة. ومن بين الدراسات التجريبية، والتي تخصصت في الموضوع نجد تلك المقدمة من.

Aziz & Caramazza (1998) وأشارت إلى أن التضخم كان أكثر ضعفا وأكثر استقراراً في البلدان التي تتبنى سعر الصرف الثابت. بالتالي تثبيت سعر الصرف يرفع ويزيد ثقة الاحتفاظ بالعملة المحلية ويؤدى الى زيادة الطلب على العملة عند مستوى معين من العرض النقدي مما يساهم في المحافظة على معدلات منخفضة من التضخم.

(ان افضلية النظام الثابت تكون أكثر أهمية في البلدان ذات الدخول المنخفضة، التي لا تراقب تدفق الاموال الدولية عن باقي الدول التي لا تتبع ذلك، حيث ان مثل هذه المراقبة تخفض من درجة الثقة، فضلا عن ذلك تكون تغيرات التضخم ضعيفة في النظام الثابت عن النظام المرن (جبورى، 2013) كما اشار مؤيدو نظام الصرف المرن على عكس ذلك، حيث اشار كويرك (1996) انه في المدى البعيد سوف يكون هناك تكيف بين تقلبات اسعار الصرف والتضخم لذلك من المرجح أن تلغى الفوارق بين معدل التضخم حيث أن فرضية معدل التضخم المنخفض تحت نظام أسعار الصرف الثابت لم تعد تلقى قبولا في ظل بعض الحرية التي أعطيت للسياسة النقدية في هذا النظام (نايف وسعدون، 2009). يلاحظ ان مؤيدي نظام الصرف الثابت كانت دراستهم على البلدان منخفضة الدخل تحديدا وبالتالي هي أكثر الآراء التي يمكن الاخذ بها في حالة دراسة الحالة السودانية.

2- الاستثمارواختيارنظم الصرف

ان تقلبات أسعار الصرف تنشأ عنها مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى عدم توجيه استثماراتهم المباشرة نحو الدولة التي تعاني من تقلبات أسعار صرف عملتها، فكلما زادت تقلبات أسعار الصرف انخفضت تدفقات رأس المال الاستثماري وزادت اسعار الفائدة.

3- النمو الاقتصادي وسعر الصرف

استعملت النظرية الاقتصادية بعض المؤشرات التي يُظهرها كل نمط من أنظمة سعر الصرف للتأثير على النمو الاقتصادي حيث أن سعر الصرف يمكن أن يؤثر على نمو الانتاجية. ويمكن إبراز العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادى من خلال حركة رؤوس الاموال والتراكم المعرفي (انخفاض سعر الصرف الحقوقي يخفض التكلفة ويرفع من التنافسية للسلع ويزيد من قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالعملة الاجنبية، كما يسمح بزيادة عمليات التدريب بالخارج ومن ثم اكتساب المهارات (جبوري، 2013). كل اختلال وعدم تصحيح في سعر الصرف الحقيقي يؤثر على النمو في الاجل الطويل. بعض المنظرين يرون ان تقلبات سعر الصرف الحقيقي فيها ضرر على نمو الانتاجية لان تخفيض سعر الصرف الحقيقي لا يقدم حماية للمنتجات المحلية امام الاستثمارات الاجنبية وبالتالي يختفي الحافز نحو الاستثمار ومن ثم الانتاج.

كلما كان لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح ذلك بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للموارد، وفي الوقت نفسه لابد ان يكون هناك استقرار نسبي يؤمن زيادة النمو الاقتصادي.

4- أنظمة أسعار الصرف والتجارة الخارجية

من الجانب النظري، تؤثر أنظمة أسعار الصرف على مستوى النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على حجم التجارة الدولية، حيث يرى بعض المنظرين ان مستوى التبادل التجاري يتجه ليزداد في ظل نظام الصرف الثابت لان التقلبات الشديدة في سعر الصرف تزيد من حالة عدم التأكد وتزيد من تكلفة التبادل الدولي.

تطور سياسة سعر الصرف في السودان (1970-2019)

يعكس سعر الصرف القوة الشرائية للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. كما أن أحد القضايا المرتبطة بأسعار الصرف هي آلية انعكاس التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية في دولة ما إلى أسعار السلع والخدمات المحلية،

التي تؤثر على زيادة حصة الدولة من التجارة الخارجية وعرض النقد الأجنبي الذي يعتبر المصدر الرئيس لاحتياطيات الدولة لتمويل وارداتها وسداد التزاماتها تجاه العالم الخارجي. يمكن تقسيم سياسات. ونظم سعر الصرف في السودان إلى عدة مراحل (بنك السودان المركزي، 2009).

سياسة سعر الصرف للفترة (1956-2007م).

- **فترة تثبيت سعر الصرف**(1956-1979م): منذ استقلال السودان تم إطلاق عملة الجنيه السوداني بوساطة لجنة العملة. وقد اشتهر السودان بإنتاج القطن وتصديره والمنتجات الزراعية المتعددة التي عززت من قيمة الجنيه السوداني ودعمت استقراره. وفي يوليو1957م تم الاتفاق مع صندوق النقد الأجنبي على تحديد سعر صرف الجنية السوداني بما يعادل 2.87 دولار أي يكون سعر الدولار 0.35 جنيه واستمر تثبيت سعر الجنيه حتى نهاية السبعينات.

- **فترة سياسة تخفيض سعر الصرف** (1979-1992م): في يونيو 1979 تزامناً مع إعداد الموازنة العامة للدولة تم تخفيض سعر الجنيه السوداني إلى 2.5 دولار على إن يكون الدولار يعادل 0.4 جنيه سوداني. ومن ذلك التاريخ بدأت سياسة تخفيض سعر الصرف والتي اتبعت في إطار سياسات التثبيت الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. حيث شهدت الفترة التالية تخفيضات متوالية وفي سبتمبر 1979م تم الإعلان عن تخفيض سعر الجنيه السوداني ليصبح الجنيه يعادل 2 دولار. كما أعلن عن سعر الصرف المزدوج حيث تم تحديد سعر الصرف الموازي وكان يعادل 1.24 دولار للجنيه وطبق السعر الحر على جميع السلع المستوردة ماعدا 19 سلعة بالسعر الرسمي. واستمرت سياسة التخفيض حتى سياسة التخفيض ففي نوفمبر 1981 تم إلغاء سعر الصرف الموازي وتخفيض الجنيه إلى 1.11 دولار وفي نوفمبر 1982 تم تخفيض سعر الجنيه ليصبح 0.77 دولار أي واحد دولار يعادل 1.30 جنيه سوداني وبذلك انخفضت قيمة الجنيه السوداني عن عتبة الواحد دولار. تم استحداث سعر صرف جديد يسمى سعر الصرف الحر يعادل 1.8 جنيه للدولار وسعر الصرف الرسمي 1.3 جنيه للدولار. وفي يناير 1984 تم تخفيض سعر الصرف الحر إلى 2.1 جنيه للدولار وفي عام 1985 تم السماح للبنوك التجارية بتحديد سعر الصرف الحر ليكون في حدود 3.15 جنيه للدولار بينما يثبت سعر الصرف الرسمي في حدود 2.5 جنيه للدولار وفي الفترات من مارس 1985 إلى مارس 1986 تم تثبيت سعر الصرف الرسمي 2.5 جنيه للدولار بينما تم تعديل سعر الصرف الحر 3.15 جنيه للدولار، 3.25 جنيه للدولار، 3.30 جنيه للدولار، 3.45 جنيه للدولار. وفي اكتوبر 1987 تم الإعلان عن سعر صرف موحد ليكون سعر الصرف الرسمي 4.5 جنيه للدولار ونتيجة للتدهور الاقتصادي بلغ سعر الصرف الرسمي 15 جنيه للدولار في اكتوبر 1991م، بينما بلغ سعر الصرف الحر 30 جنيه للدولار.

- **فترة تعويم سعر الصرف** (1992-1999م): تم الإعلان عن سياسة التحرير الاقتصادي في فبراير 1992 والغي نظام سعر الصرف الرسمي والحر وتم تحرير سعر صرف الجنيه السوداني حيث يتم تحديده بوساطة اتحاد المصارف وفقاً لمؤشرات العرض والطلب. فقد أدى تعويم سعر الصرف في ظل انعدام احتياطي النقد الأجنبي إلى انخفاض كبير في سعر الصرف واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. وفي عام 1995 تمت إجازة لائحة تنظيم أعمال الصرافة بموجب قانون تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.

- **الربط الزاحف** (1997-1999م) وبموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان والصرافات واتحاد المصارف وتهتدي هذه اللجنة بحجم المعاملات في النقد الأجنبي على أن يتم التحديد بين السعر الحر

والموازي. وتقوم اللجنة بالإعلان عن الحدود الدنيا والعليا لسعر الشراء لكل من البنوك والصرافات على أن تختار أي من الحدين يمثل سعر الشراء ثم تضيف 2% ليكون سعر البيع.

- **التعويم المدار** (1999-2008): شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف لزيادة تدفقات عائد النفط التي أسهمت في توفير موارد لسوق النقد الأجنبي وفي هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المبدأ الأساسي ويكون التدخل في سوق النقد لتصحيح مسار السيولة في الاقتصاد.

- **التعويم المدار** وفترة شح الاحتياطيات (2008-2015): تقلصت عائدات النفط بشكل كبير بسبب انفصال دولة جنوب السودان بالإضافة إلى تراجع عائدات الصادرات غير البترولية، فقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وظهور السوق الموازي من جديد من 1999 بدأت تتعدد أسعار الصرف مع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي. (بنك السودان مجلة المصرفي 2016).

نتائج تحليل أثر نظم الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية (تجربة السودان 1970-2019)

خلال حقبة السبعينات (1970-1979): تم فيها اتباع نظام سعر الصرف الثابت وقد شهدت هذه الفترة استقراراً في سعر صرف الجنية السوداني حيث كان يعادل 2.87 دولار، وكان نظام الصرف الثابت داعما للصادرات وتنافسيتها حيث يلاحظ من التحليل قوة ارتباط سعر الصرف بالصادرات (معامل الارتباط -0.86) كما كان معامل التحديد (0.75) وهي نسبة تفسر قوة نظام سعر الصرف المتبع في تحديد حركة الصادرات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة. وبنفس الاتجاه كان أثر سعر الصرف على حركة الواردات (معامل الارتباط 0.92) كما كان معامل التحديد (0.84) وهي نسبة تفسيرية تشير لقوة نظام الصرف المتبع في تحديد حركة الواردات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة.. كما ان نتائج اختبار (**F**) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (T)، مما يعنى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للصادرات وللواردات.

(2) كما اشار التحليل للارتباط القوى بين سعر الصرف والناتج الإجمالي المحلى (معامل الارتباط 0.97) كما كان معامل التحديد (0.94) وهي نسبة قوية ومفسرة لأثر نظام سعر الصرف في الناتج المحلى الإجمالي وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الناتج المحلى بالمتغير محل الدراسة. كما ان نتائج اختبار (**F**) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (T) مما يعنى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للناتج المحلى الإجمالي.

(3) كما اشار التحليل لارتباط قوى جدا بين سعر الصرف والدخل الشخصي (0.94) كما ان (0.89) كمعامل تحديد تفسر ان 0.89 من اسباب تأثر الدخل الشخصي يعود لنظام سعر الصرف المتبع وهذا ما دللت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة.

كما ان نتائج اختبار (**F**) للمتوسطات توضح احتمال معنوية اقل من مستوى (0.05) مما يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار (**T**)مما يعنى قبول الفرض البديل في وجود تأثير لنظام سعر الصرف على الحركة الموجبة للدخل الشخصي.

(4) في قياس مؤشر التضخم للفترة يلاحظ ان الارتباط بين سعر الصرف ومعدل التضخم كان متوسط (معامل الارتباط 0.67) كما ان نتائج اختبار (**F**) تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (**T**) لقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على التضخم. ولكن في المقابل فان مدى الدقة والتحديد في تقدير المتغير التابع (التضخم) كانت ضعيفة جدا (معامل التحديد 0.45) بالتالي (0.55) من اسباب التضخم تعود لأسباب اخرى بخلاف نظام سعر الصرف المتبع وهذا ما دلت عليه ضعف قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة.

اذاً نظام سعر الصرف الثابت المتبع خلال حقبة السبعينات كان له إثر موجب في حركة الصادرات والواردات والناتج المحلى الإجمالي والدخل الشخصي كما ان الزيادة البسيطة في معدل التضخم كان مردها لأسباب اخرى بخلاف نظام سعر الصرف المتبع.

حقبة الثمانينات (1980--1989): خلال هذه الفترة تم اتباع نظام سعر الصرف المدار حيث تم عمل تخفيضات متتالية للعملة المحلية (الجنية السوداني) مقابل الدولار الا ان هذا الاجراء لم يحرك الصادرات فظلت متأرجحة وبالتالى كانت الارتباطية بين نظام سعر الصرف والصادرات ضعيفة جدا (معامل الارتباط 0.084) كما ان تفسير اثر نظام سعر الصرف على حجم الصادرات كان في حدود ضعيفة جدا (معامل التحديد 0.07) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة .

(2) بصورة عامة تحركت الواردات برغم التأرجح خلال هذه الفترة لذلك كان معامل الارتباط متوسطاً (0.60) كذلك لم يكن نظام سعر الصرف مفسراً جيد للأثر على الواردات (معامل التحديد 0.36) بالتالي هناك اسباب اخرى تؤثر وبنسبة (0.64) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة

على ضوء هذه النتائج جاءت نتائج اختبار (F) تدل على عدم ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T)بالتالي قبول فرض العدم في عدم تأثير نظام سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات.

(3) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذا أثر متوسط على حجم الناتج المحلى الإجمالي (معامل الارتباط 0.75) كما ان سعر الصرف يفسر تأثيرا متوسطا على الناتج المحلى الإجمالي (معامل التحديد 0.56) وهذا ما دللت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الناتج المحلى بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

لكن عموما جاءت نتائج اختبار (F) على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبالقدر نفسه كانت نتيجة اختبار تي بقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالي.

(4) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذا إثر متوسط على حجم الدخل الشخصي (معامل الارتباط 0.64) كما ان سعر الصرف فسر تأثيرا متوسطا على الدخل الشخصي (معامل التحديد 0.59) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

لكن عموما جاءت نتائج اختبار (F) للمتوسطات على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T)بقبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على الدخل الشخصي.

(5) كما يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار كان ذو أثر متوسط على معدل التضخم (معامل الارتباط 0.65) كما ان سعر الصرف فسر تأثيرا ضعيفا على معدل التضخم (معامل التحديد 0.43) وهذا ما دللت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة. لكن عموما اختبار (F) للمتوسطات يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) في قبول الفرض البديل في تأثير نظام الصرف على معدل التضخم.

يلاحظ ان نظام سعر الصرف المدار خلال حقبة الثمانينات لم يكن داعما بصورة كبيرة لحركة الصادرات والواردات ولا الناتج المحلى الإجمالي ولا الدخل الشخصي ولا مفسرا معتبرا لمعدل التضخم الذي تأثر أكثر بعوامل اخرى

حقبة التسعينات (1990--1999): تم اتباع نظام صرف مرن وتم تحرير كامل لسعر الصرف حسب موجهات صندوق النقد والبنك الدولي، وقد كان لهذه السياسة اثر سالب على حجم الصادرات اذ ظلت متأرجحة حتى منتصف التسعينات ولكن اتباع نظام صرف مدار في 1997 ادى لتحسن حجم الصادرات وقد جاء معامل الارتباط (0.84) كما ان معامل التحديد (0.70) مفسرا جودة سعر الصرف في التأثير على الصادرات كما ان اختبار (F) يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار(T) نتج عنه قبول الفرضية البديلة في تأثير سعر الصرف وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(2) وفى المقابل تحسن حجم الواردات بصورة عامة (معامل الارتباط 0.82) كما جاء معامل التحديد (0.67) مبينا قبول الفرضية البديلة في وجود تأثير لنظام الصرف على الواردات وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) ان سياسة التحرير وارتفاع التكلفة اثرت سلبا على الانتاج وقد شهدت حقبة التسعينات تحول منتجين حقيقين من الانتاج الحقيقي الى الاستهلاك مما نتج عن ذلك تدنٍ عام في الناتج المحلى الإجمالي لذلك كان معامل الارتباط (0.44) كما ان نظام سعر الصرف المتبع لم يكن مفسرا جيدا لحركة الناتج (معامل التحديد 0.19) وقد نتج عن ذلك تذبذب في الدخل الشخصي.

وجاء معامل الارتباط (0.48) ومعامل التفسير والتحديد (0.23) عند تفسير إثر سعر الصرف على الدخل الشخصي. وهذا ما دللت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(4) كما ان نظام سعر الصرف المتبع كان ذا ارتباط متوسط على التضخم (معامل الارتباط =0.72) وقد اشارت نتيجة اختبار (F) للمتوسطات يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T) قبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على معدل التضخم، كما ان معامل التحديد (0.51) في تفسير جودة سعر الصرف على التضخم وهذا يشير الى ان هناك عوامل اخرى نسبتها (0.49) تؤثر على التضخم .بالتالي نلاحظ ان التضخم ظل

متأرجحا بصورة كبيرة وهذا ما دللت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

يلاحظ ان نظام التعويم والتحرير لسعر الصرف خلال حقبة التسعينات قد أثر سلبا على حجم وحركة الصادرات وفى المقابل ساهم في زيادة الواردات مما نتج عنه زيادة عجز الميزان التجاري. كما لم يدعم نظام سعر الصرف المرن الناتج المحلى الإجمالي وبالتالي الدخل الشخصي وقد زاد من معدلات التضخم.

الحقبة (2000—2010): تم اتباع نظام سعر الصرف المدار وقد شهدت الفترة تدفق عائدات البترول وتجسن في الاداء الاقتصادي وقد ادى ذلك الى قوة ارتباطية تأثير نظام سعر الصرف وبصورة موجبة على الصادرات (معامل الارتباط= 0.92) وقد قفزت الصادرات الى ارقام عالية وقد دلت القوة التفسيرية لتأثير نظام سعر الصرف على الصادرات وبصوره قوية (معامل التحديد 0.85). وبنفس القدر تزايدت الواردات موضحا ذلك قوة ارتباطية نظام سعر الصرف بالواردات (معامل الارتباط =0.89) كما ان معامل التحديد (0.80) يفسر جودة تأثير سعر الصرف على حركة الواردات كما ان نتيجة اختبار المتوسطات (F) يدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T)تشير الى قبول الفرض البديل في تأثير نظام سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات.

(2) كما يلاحظ الاثر الإيجابي لنظام الصرف على حجم الناتج المحلى وقد كان معامل الارتباط قويا (0.83) كما ان المعامل التفسيري لتأثير نظام الصرف على الناتج (0.69) وبالتالي كان معامل التحديد مفسراً لتأثير سعر الصرف على الناتج المحلى. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) كما يلاحظ ضعف ارتباطية نظام الصرف بمعدل التضخم (معامل الارتباط 0.22) وبالتالي جاء معامل التحديد (0.05) موضحا التأثير الضعيف جدا لنظام سعر الصرف على التضخم لان هناك عوامل اخرى مؤثره ومحدده وبنسبة (0.95) وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار (T)تشير الى قبول فرضية العدم بعدم وجود تأثير لسعر الصرف على معدل التضخم وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية التضخم بالمتغير محل الدراسة.

(4) كما يلاحظ ان المؤشرات الايجابية للناتج الإجمالي قد انعكست ايجابا على الدخل الشخصي حيث كان معامل الارتباط قويا جدا (0.91) كما ان معامل التحديد اشار الى ان نسبة (0.82) من التأثير على الدخل الشخصي كانت ترجع لنظام الصرف المتبع .كما ان النتائج اشارت الى قبول الفرضية البديلة في وجود تأثير لنظام سعر الصرف على الدخل الشخصي وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الدخل الشخصي بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

يلاحظ خلال الحقبة الاولى من الالفية ان التراجع من نظام التحرير الكامل لسعر الصرف واتباع نظام صرف مدار وفى ظل اوضاع اقتصاديه مستقرة وعوائد صادرات البترول قد ادى الى تحسن حركة الصادرات والواردات وتحسن الناتج المحلى الإجمالي والدخل الشخصي كما ان نظام الصرف لم يؤثر في زيادة معدلات التضخم حيث ان هناك عوامل اخرى بخلاف سعر الصرف كانت مؤثره جدا وبنسبة (0.78) في معدلات التضخم.

الحقبة (2010-2019): تم اتباع نظام صرف اكثر مرونة وادى ذلك لظهور سعر موازٍ وانتشرت تجارة العملة فلجأت الحكومة الى تخفيض سعر الصرف ولكن هذه الخطوة لم تحرك الصادرات خاصة بعد توقف الصادرات البترولية بعد انفصال جنوب السودان فانخفضت بنسبة (0.77) وهذا يبرر مدى ارتباطية وتأثير نظام سعر الصرف سلبا على الصادرات (معامل الارتباط 0.76) وجاء معامل التحديد موضحا ان (0.58) من التأثير يرجع لنظام الصرف المتبع الا ان

هناك عوامل اخرى تؤثر وبنسبة (0.42) وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الصادرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(2) في المقابل انخفضت الواردات وبنسبة (0.74) مما يشير لقوة ارتباطية نظام الصرف بالواردات (0.96) كما اشارت لقوة تفسير سعر الصرف في التأثير على الواردات (معامل التحديد 0.91). نتائج اختبار) F) تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار) T) لقبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على كلا من الصادرات والواردات. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية الواردات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

(3) انخفاض حجم الصادرات والواردات يشير للتأثير السالب للإنتاج وهذا يوضحه التدني العام للناتج المحلى الإجمالي اذ لم يكن هناك تأثير لنظام سعر الصرف على الناتج المحلى الإجمالي بصوره ملموسه حيث كان معامل الارتباط (0.48) ومعامل التحديد (0.23).

(4) وكنتيجة لانخفاض الناتج المحلى الإجمالي انخفض الدخل الشخصي بصورة عامة ومتأرجحة في بعض الاحيان مما يدل لضعف تأثير نظام سعر الصرف على الدخل الشخصي (معامل الارتباط 0.54) وجاء معامل التحديد (0.30).

(5) كما ان نظام سعر الصرف كان له ارتباط وسط بالترحم، معامل الارتباط (0.75) كما ان معامل التحديد (0.56) مما يشير الى وجود تأثير عوامل اخرى على معدل التضخم وبنسبة (0.44) وقد جاءت نتائج اختبار (F)تدل على ملائمة خط الانحدار للبيانات وبنفس القدر كانت نتيجة اختبار) T) قبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف وقبول الفرضية البديلة في تأثير نظام سعر الصرف على كلا من الناتج المحلى الإجمالي والدخل الشخصي. وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط المعدل في ارتباطية هذه المتغيرات بالمتغير محل الدراسة وذلك عند الاخذ بالطريقة التدريجية لمقارنة ارتباطية نفس المتغير بالمتغير المستقل في الحقبة السابقة.

إذا يلاحظ ان العودة لنظام الصرف المرن خلال الحقبة الثانية من الالفية ادى لانخفاض الصادرات، الواردات، الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم الدخل الشخصي وكان له أثر سالب في زيادة معدلات التضخم.

ادناه مرفقات للبيانات الجدولية لنتائج اختبار تأثير المتغير المستقل (نظم سعر الصرف) حسب الحقب الزمنية على المتغيرات التابعة (المؤشرات الاقتصادية الكلية (الصادرات، الواردات، الناتج المحلى، الدخل الشخصي، ومعدل التضخم الموضحة بالجداول من الجدول رقم 3 حتى الجدول رقم 8 ادناه).

جدول رقم (3): متغير الصادرات

الفترات	نظام سعر الصرف	R	R^2	مستوى دلالة اختبارF	مستوى دلالة اختبار T
79/70	**الثابت**	0.86	0.75	0.01	0.01
89/80	**المدارمع التخفيض**	0.08	0.07	0.818	0.01
99/90	**تعويم وتحرير+-الربط الزاحف**	0.84	0.70	0.02	0.00
2009/2000	**مرن**	0.92	0.85	0.00	0.00
2019/2010	**مدار**	0.76	0.58	0.011	0.011

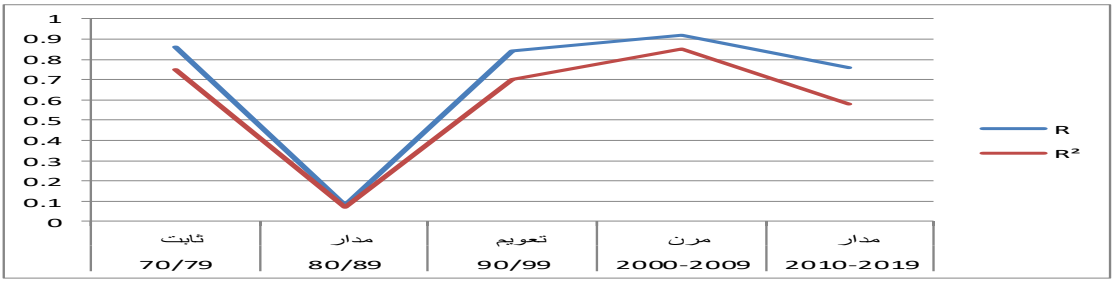

جدول رقم (4) متغير الواردات

الفترات	نظام سعر الصرف	R	R²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.92	0.84	0.000	0.001
89/80	المدار مع التخفيض	0.60	0.36	0.06	0.000
99/90	تعويم وتحرير+الربط الزاحف	0.82	0.67	0.04	0.000
2009/2000	مرن	0.89	0.80	0.001	0.000
2019/2010	مدار	0.96	0.91	0.000	0.000

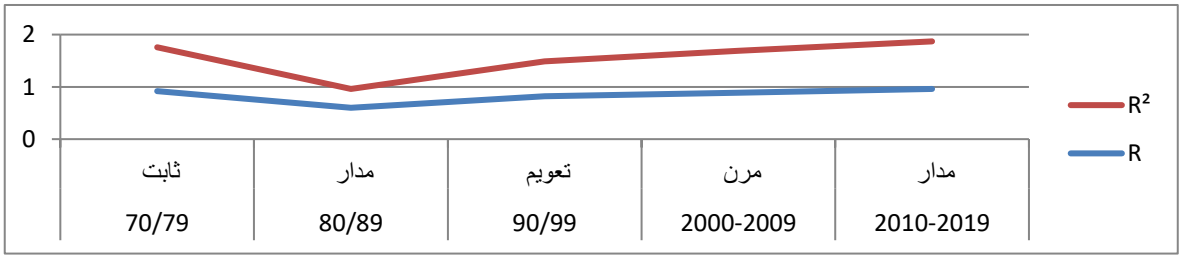

جدول رقم (5) متغير الناتج المحلى الإجمالي

الفترات	نظام سعر الصرف	R	R²	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.96	0.94	0.000	0.000
89/80	المدار	0.75	0.56	0.013	0.002
99/90	تعويم وتحرير	0.44	0.19	0.207	0.04
2009/2000	مرن	0.83	0.69	0.03	0.01
2019/2010	مدار	0.84	0.23	0.160	0.000

جدول رقم (6) متغير الدخل الشخصي

الفترات	نظام سعر الصرف	R	R^2	مستوى دلالة اختبار F	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.94	0.89	0.000	0.000
89/80	المدار	0.64	0.41	0.045	0.001
99/90	تعويم وتحرير	0.48	0.23	0.162	0.004
2009/2000	مرن	0.91	0.82	0.000	0.000
2019/2000	مدار	0.54	0.30	0.104	0.000

جدول رقم (7) متغير التضخم

الفترات	نظام سعر الصرف	R	R^2	مستوى دلالة إختبارF	مستوى دلالة اختبار T
79/70	الثابت	0.67	0.45	0.033	0.068
89/80	المدار	0.65	0.43	0.040	0.019
99/90	تعويم وتحرير	720	.051	0.020	0.000
2009/2000	مرن	220	.005	054	28.0
2019/2010	مدار	750	.056	0.013	0.04

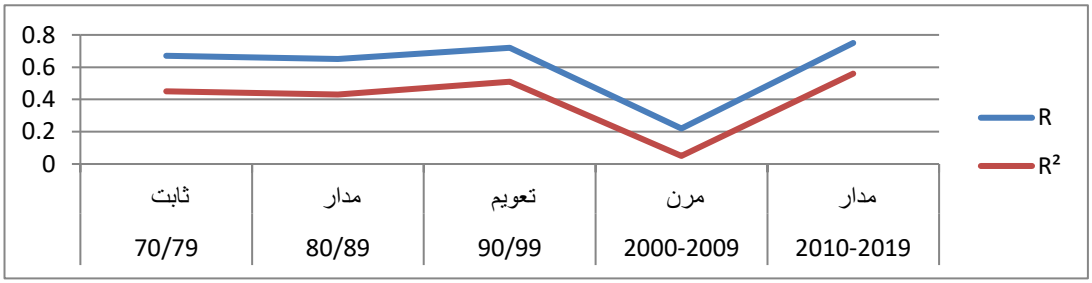

جدول رقم (8) لنتيجة قياس معامل الارتباط المعدل AdjustedR²

Decades/ indicators	EX	IMP	GDP	PI	INF
70	0.72	0.82	0.93	0.87	0.19
80	-0.117	0.29	0.50	0.34	0.36
90	0.67	0.63	0.93	0.13	0.45
2000	0.83	0.77	0.004	0.76	0.15
2010	0.29	0.90	0.13	0.21	0.51

النتائج

بعد اجراء التحليل للعلاقة بين نظم الصرف والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تم اختيارها توصلت الدراسة للنتائج التالية:

(1) نظم سعر الصرف الثابت والاقرب للثبات التي اتُبعت في السودان كانت داعمة للمتغيرات الاقتصادية الكلية (صادرات، واردات، ناتج محلى ودخل شخصي) كما كانت ذات أثر إيجابي في تقليل معدلات التضخم.

(2) نظم سعر الصرف المرن والتعويم والتحرير الكامل لسعر الصرف التي اتبعت في السودان كانت ذات أثر سالب ولم تدعم المتغيرات الاقتصادية الكلية (صادرات، واردات، ناتج محلى ودخل شخصي) كما كانت ذات أثر سالب في زيادة معدلات التضخم.

(3) نظم الصرف لوحدها لا تؤثر بصورة فاعلة على اداء المتغيرات الاقتصادية الكلية ما لم تكن هناك سياسات اقتصادية متكاملة (سعرية، نقدية، مالية، تجارية) تدعم الانتاج.

(4) نظم الصرف وحدها لا تؤثر بصورة فاعلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية ما لم يكن هناك استقرار اقتصادي.

التوصيات

توصى الدراسة بالآتي:

(1) ضرورة اتباع نظم صرف ثابت او أقرب للثبات حتى تكون هنالك اثار موجبه وداعمه للمؤشرات الاقتصادية.

(2) عدم الانصياع الكامل لشروط صندوق النقد والبنك الدولي، التي من ضمنها التحرير الكامل لنظام سعر الصرف والتخفيض المتوالي للعملة المحلية وهي كلها اجراءات تقع في الإطار النقدي والمالي ولا تحرك الانتاج الحقيقي ولا تساهم في تنوع القاعدة الانتاجية ولا تدعم القيم المضافة.

(3) عند تطبيق شروط المؤسسات الدولية لا بد من الاخذ في الحسبان الحالة الاستثنائية للاقتصاد ومن ثم اتباع سياسات داعمة للإنتاج.

(4) لابد من البحث عن مصادر إيراديه اخرى متنوعة لا تؤثر في العملية الانتاجية مثل فرض ضرائب على العقارات والأراضي غير المستغلة ...الخ.

المصادروالمراجع

الغالبى، عبد الحسين جليل عبد الحسن (2014). سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

حشيش عادل احمد، مجدي محمود شهاب (2013). اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ص ،176.

دومنيك سلفادور (1977). نظرية اقتصاديات الوحدة. ترجمة سعدالدين محمد الشيال. الدار الدولية للنشر والتوزيع مصر.

اليوسف، نوره عبد الرحمان (2004). تعادل اسعار لفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي مجلة العلوم الاقتصادية والادارية العدد 10 المجلد 20 جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية.

بن حمودة، فاطمة الزهراء (2012). أثر تقلبات اسعار الصرف على التنمية الاقتصادية (حالة الجوائر) اطروحة دكتوراه م، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

نايف، فواز جار الله وسعدون، حسين فرحات (2009). أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة، العدد 93، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العراق.

يمينيه درقال (2011). دراسة تقلبات سعر الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، رسالة ماجستير م جامعة تلمسان الجزائر.

بربري، محمد امين (2011). مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية –دراسة حالة الجزائر مجلة الباحث جامعة الشلف الجزائر العدد 9 –

جبوري، محمد (2011). تأثير انظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان الجزائر.

Mondher, charif (1999). le Taux de Change. Edition Economica, Paris.

Caramazza, Aziz (1999). Economica, Paris.

التقارير الدورية

Macro-economic trends WB-Sudan reports

1.تقارير بنك السودان المركزي

2.بنك السودان المركزي (2009) "دراسة توثيق سياسة سعر الصرف للفترة (1956-2007م) .

3 - بنك السودان . مجلة المصرفي العدد الثمانون. يونيو 2016م

4.تقرير الجهاز المركزي للإحصاء

5.بنك السودان مجلة المصرفي 2016

الملاحق

جدول (1) بيان لمتغيرنظام الصرف (الثابت) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة السبعينات (1979/1970)

السنوات	سعر الصرف الجنية /$	الصادرات ب $	الواردات ب $	ب $GDP	PI	INF
79	0.40	0.90	1.75	9.03	450	40.311
78	0.39	0.61	1.17	7.67	397	30.192
77	0.38	0.82	1.45	8.70	469	0.1708
76	0.37	0.78	1.34	6.98	390	0.0167
75	0.36	0.68	1.27	5.60	325	0.2396
74	0.35	0.58	0.95	4.60	277	0.2616
73	0.34	0.53	0.61	3.57	223	0.1529
72	0.34	0.46	0.48	2.88	186	0.1355
71	0.34	0.42	0.46	2.66	176	0.0130
70	0.33	0.40	0.40	2.44	166	0.04032

Source: Macro economic trends WB

جدول (2): بيان لمتغيرنظام الصرف (المداروالتخفيض) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة حقبة الثمانينات (1989/1980)

السنوات	سعرالصرف الجنية$/	الصادرات ب $	الواردات ب $	ب $GDP	PI	INF
89	12	0.82	1.43	21.41	842	0.6672
88	10	0.58	1.18	14.37	569	0.6470
87	9	1.11	2.24	12.09	481	0.2056
86	8	0.75	1.30	10.09	408	0.2445
85	6	1.70	1.47	8.09	334	0.4541
84	5	0.82	1.60	10.45	440	0.3415
83	4	0.87	1.75	8.23	354	0.3059
82	0.50	0.92	2.26	8.32	369	0.2571
81	0.40	0.96	2.37	10.02	462	0.2458
80	0.37	790.	1.73	8.95	429	0.2535

Source: Macro economic WB

جدول (3): بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم والتحرير-والربط الزاحف) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة التسعينات (1990-1999)

السنوات	سعر الصرف الجنية$/	الصادرات ب $	الواردات ب $	ب $GDP	PI	INF
1999	2516	0.83	1.81	10.68	339	0.1717
1998	1994	0.75	1.71	11.25	366	0.2462
1997	1576	0.62	1.46	11.68	389	0.4717
1996	1246	0.56	1.25	9.02	308	1.3282
1995	578	0.69	1.36	13.83	484	0.6838
1994	400	0.60	1.27	12.79	459	1.1540
1993	216	0.38	0.64	8.88	327	1.0138
1992	132	0.37	1.01	7.03	263	1.1762
1991	75	0.38	1.34	43.89	1668	1.2358
1990	20	0.50	0.88	33.64	1302	0.6516

Source: Macro economic trends WB

جدول (4): بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم المدار-وفرة عائدات البترول) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة (2009/2000)

السنوات	سعر الصرف الجنية$/	الصادرات B $	الواردات B $	ب $GDP	PI	INF
2009	2390	7.98	9.99	10.68	58.32	0.1717
2008	2058	13.14	10.68	11.25	64.83	0.2462
2007	2015	10.05	10.40	11.68	59.44	0.4717
2006	2171	6.83	9.55	9.02	45.26	1.3282
2005	2435	5.09	7.53	13.83	35.18	0.6838
2004	2582	3.81	4.30	12.79	26.65	1.1540
2003	2608	2.62	3.03	8.88	21.36	1.0138
2002	2633	2.07	2.58	7.03	18.14	1.1762
2001	2587	1.50	1.69	43.89	15.72	1.2358
2000	2571	1.96	1.64	33.64	12.26	0.6516

Source: Macro economic trends WB

جدول (5) بيان لمتغير نظام الصرف (التعويم المدار وشح الاحتياطات) والمتغيرات الاقتصادية خلال حقبة (2019/2010)

السنوات	سعر الصرف الجنية$/	الصادرات ب $ B	الواردات $ B	GDP $B	PI	NF
2009	62000	5.09	2.66	32.34	748	0.5099
2008	48000	6.08	3.22	32.33	770	0.6329
2007	25800	5.29	5.36	129.72	3189	0.3235
2006	19600	5.10	6.49	102.94	2614	0.1775
2005	10000	4.86	8.11	84.99	2226	0.1691
2004	8900	8.29	7.34	76.82	2076	0.3691
2003	7200	10.58	8.59	66.03	1835	0.3652
2002	6500	7.98	8.18	63.20	1797	0.3556
2001	3700	13.14	9.99	78.40	1983	0.1810
2000	2900	10.05	10.15	74.15	1706	0.1298

Source: Macro economic trends WB

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

Enhancing Students Writing Skill through Reading

Yassir Mohammed Osman Ibrahim

English Department, Faculty of Education, Dongola University

Author: 0128018083

Abstract

The aim of this study is to investigate how effective reading can enhance writing skill. Most of secondary students are weak in writing; this is because the students are not exposed to authentic materials to read. Reading expands student's vocabulary and provides them with useful expressions which they can use in writing. The study employed the descriptive analytical method .Secondary school teachers from Dongola Locality were the population to collect the data through questionnaire. The findings of the study stated that reading can lead to great improvement of students writing skill. Reading expands learner's vocabulary and improves their grammatical structure. Moreover reading helps learners develop their writing experience by inspiring them. The study recommended that, enough time should be given to the reading skill. Authentic reading materials should be included in the syllabuses. Teachers should apply new strategies for teaching reading.

Keywords: Enhance, careful reading, authentic materials

تحسين مهارة الكتابة لدى الطلاب بالقراءة

ياسر محمد عثمان ابراهيم

قسم اللغة الانجليزية، كلية التربية، جامعة دنقلا

المؤلف: 0128018083

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهمية القراءة في تحسين مهارة الكتابة, وذلك لأن معظم الطلاب في المرحلة الثانوية يعانون من ضعف في مهارة الكتابة وذلك بسبب عدم قراءتهم لنصوص جيدة، فالقراءة تزيد المفردات اللغوية لدى الطلاب وتزودهم بكثير من التعابير التي يمكنهم استخدامها في الكتابة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي, وكان مجتمع الدراسة من معلمي المرحلة من الثانوية بمحلية دنقلاو تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان. توصلتالدراسة الي عدة نتائج اهمها: ان القراءة تقود لتحسينات عظمى في كتابة الطلاب تزيد الحصيلة اللغوية للطلابوتحسن معرفتهم بالتراكيب النحوية كما ان القراءة تطور خبرات المتعلمين وتعمل على الهامهم. قدمت الدراسة عدة مقترحات منها: ينبغي ان تمنح القراءة زمن كافي كما ينبغي ان تكون النصوصالاصيلة ضمن المنهج، كذلك ينبغي على المعلمين تطبيق الاستراتيجيات الحديثة في تدريس القراءة.

الكلمات المفتاحية: تطوير- القراءة المتأنية- النصوص الجيدة

Background

Writing is a method of representing language in a visual or tactile form. Writing system use sets of symbols to represent the sound of speech, and may also have symbols for such things as punctuation and numerals.

Writing skills are specific abilities which help writers put their thoughts into words in a meaningful form and to mentally interact with the message.

Skill statements refer to the proficient manual verbal or mental manipulation of data or things. Skills can be readily measured by performance test where quantity and quality of performance are tested, usually within an established time limit.

Writing is the ability to write anything freely. It was Chomsky who , in the 1950 first appreciated the significance of the child's mastery of the syntactic determinants of grammar .It was he ,too, who put forward what has proverb most influential theory of syntax Lyons (1981, p.51) argues "English writing skills including formal and informal resumes, letters and another business documents essays and lesson plan. English in beginning level writing helps designed to help improve beginning level English writing skills including spelling basic sentences and paragraph structure as well as essay and letter writing for English second learners classes and teachers".

This study takes in consideration the problems, which learners might face through their English learning such as grammar, vocabulary, pronunciation and linguistics. The study concerns the learners of secondary level schools and the factors which may affect their learning English such as their age, their perceived ability in English, using of English for enjoyment through reading or listening and using of English for communication. The subject of the study was 40-50 teachers of secondary schools and that were analyzed after collecting data from the questionnaire.

Statement of the Problem

Throughout teaching English language, the researcher noticed that a lot of difficulties hinder learners at secondary schools in Sudan to learn English language and that is because the SPINE syllabus does not contribute with technology. There is no using of tapes, CDs, DVDs, memory cards and computer processes in general. The lack of using these educational means resulted in habituation of English vocabulary during listening. Learners cannot express what they want to say because they are shy or fear of making mistakes or of being criticized. The practice of English language skills is not sufficient in the Spine Syllabus, so the researcher is going to explain how to facilitate the difficulties which the learners of basic level might face.

Objectives of the Study

a. Improving and developing English writing skill at Sudan secondary school level
b. Suggesting activities by which teachers can help developing their learners in English writing skill.
c. Preparing effective materials to help students enhance their writing skill

Questions of the Study

a. Why do Secondary Level student have difficulties in English writing skill?
b. What is the role of reading in improving writing skill?
c. Why do Sudanese learners at secondary school incapable to write competently in English?

Hypotheses of the Study

a. Secondary level students have difficulties in writing English.
b. A good teaching quality of reading materials enable learners to write in English perfectly
c. Effective reading can enhance writing skill

Significant of the Study

The study may participate in developing students at secondary school writing skill in Dongola locality and the results can be generalized and extended to others area in order to make the maximum use of them. Syllabus designer can benefit from this study and its results to remove the deficiency in the syllabuses concerning writing skill.

Limits of the Study

This study is limited to develop and promote English writing skills in Secondary Level Schools in Dongola Locality. But the findings can be generalized.

Introduction

English has spread widely all over the world, first because of the influence of the British Empire and, second due to the pre-eminence of North American influence in the world. In Europe, English has advanced as an international language especially after World War II, leaving behind other preeminent languages such as French. Millions of speakers for a number of communicative functions now use English across Europe.

It has become the preferred language in a number of ambits like international business or EU institutions. Repeatedly it is also the language chosen for academic discussion as most scholars face the need to read and publish in English for international diffusion. English is also directly influencing other European languages at different levels but it is especially obvious in the field of technical terms – lexical borrowings are often introduced in many languages without the slightest adaptation. English seems to have been adopted as the language of globalization these days as the language of global culture and international economy (Graddol, 1997: 4).

English Narrative Text

According to Crystal (2008: 320), *"narrative is an application of the everyday use of this term as part of the linguistic study of discourse which aims to determine the principles governing the structure of narrative text. A narrative is seen as a recapitulation of past experience in which language is used to structure a sequence of (real or factious) events".*

In other words, narrative is a sequence of events which begins with a simple event. Then, the character starts to suffer a problem before finding the solution. In the end, the narrator evaluation or summarizing will be as a conclusion of the narrative text. Commonly, it is called a morale massage.

Generic Structure of English Narrative Text

A narrative is a text with a time sequence in its paragraph arrangement. The simple structure of a narrative text is begun with an event and a character problems as well as the solution of the problems. As Grace stated, "parts of narrative text are: orientation, complication and resolution". In the orientation the writer explains the background of the character. Then the writer exposes the starting point of the problems' appearance on the complication part. Finally, the solution is found on the part of resolution. The example of the sequence in narrative text according to Allen (2007: 160) is reflected as below:

> ”Orientation: An acquaintance, Gary, asked Arnie for a lift to a house out of town saying he wanted to get some „pot. Complication: He came out of the house and said hey, they've got some “pure” stuff! (Amphetamines or, speed, which happened to be Armies' drug of choice!) Sequence of events: Arnie brought drugs and, shot up immediately (intravenous use). Resolution: Arnie realized he had been set up. He could have gone back the next day for more but did not, although he had the money".

Language Features of English Narrative Text

There are several language features of English narrative text according to Grace, those are focusing on specific and individualized participants, using of action verb and using past tenses. The language features above will be described as follows:

a. Focusing on specific and individualized participants. It means the narrative text only expose a character as a main player from the beginning until the end of story.
b. Using of action verbs. The most statement in the narrative text uses action verb. An action verb is a verb that shows the action of the subject. An example in a sentence is “One day, a beautiful lady, named Miss Morstan, **came** to the house for some help”. *Ibid*. 58

Past tenses show an action that happened in the past time. The signal of past time in a sentence is known from the time signal and the verb. An example on a sentence is, “She **got** up at 7 o’clock **this morning**” (Murphy, 2019).

Storytelling

Definition of Storytelling

A story is more generally agreed to be a specific structure of narrative with a specific style and set of characters which includes a sense of completeness. Through this sharing of experience we use stories to pass on accumulating wisdom, beliefs, and values. Through stories we explain how things are, why they are, and our role and purpose. Stories are the building blocks of knowledge, the foundation of memory and learning. Stories connect us with our humanness and link past, present, and future by teaching us to anticipate the possible consequences of our actions. It means that through story people can learn almost everything. By listening to the story people are possible to enrich their knowledge and refresh their mind. It is such both educating and entertaining activity to listen to a story.

> "Telling" involves direct contact between teller and listener. It mandates the direct presentation of the story by the teller. The teller's role is to prepare and present the necessary language, vocalization, and physicality to effectively and efficiently communicate the images of a story. The listener's role is to actively create the vivid, multi-sensory images, actions, characters, and events---the reality---of the story in their mind based on the performance by the teller, and on their past experiences, beliefs, and understandings. In other words, telling a story is such an action of sharing an experience in oral ways.

Types of Reading

The reading skill can be divided into two main types; intensive and extensive reading. Hafiz and Tudor (1989: 5). Compared between the two types:

In intensive reading activities learners are in the main exposed to relatively short texts which are used either to exemplify specific aspects of the lexical, syntactic or discoursal system of the L2, or to provide the basis for targeted reading strategy practice the goal of extensive

reading, on the other hand, is to flood learners with large quantities of L2 input with few or possibly no specific tasks to perform on this material.

Intensive Reading

Intensive reading refers to detailed focus on the reading texts which usually take place in classrooms. It tends to develop the strategies of the learners. In this respect, Nuttal (1982: 23) claims that: **"***The intensive reading lesson is intended primarily to train students in reading strategies.* However, sometimes the learner may prefer to read the text in which he/she divides it into parts and then to read each part alone in order to comprehend it very well.

In palmer's view (1964) on intensive reading, the learner focuses on using the dictionary in which he has to analyze, compare and translate while reading texts. Therefore, the use of a dictionary helps the learner to progress in his language learning process. However, this may interrupt the learner's reading speed. In the same line of thought, the Reading comprehension task for Harmer means not to stop for every word neither to analyze everything (Harmer, 2001) that is to say, the reader should not stop at every single point or analyze each idea alone, but rather he should make a general comprehension of the text and to extract the meaning by taking the content into account.

Extensive Reading

Extensive reading refers to reading that learners often do away from the classroom for instance: reading novels, magazines, and newspaper articles ….etc. Hafiz and Tudor (1989: 5) mentioned that:

> "The pedagogical value attributed to extensive reading is based on the assumption that exposing learners to large quantities of meaningful and interesting L2 material will, in the long run, produce a beneficial effect on the learners "command of the L2".

Extensive readers read for the sake of pleasure. This type is labeled as joyful reading by Rechard Day in 1998. Through extensive reading, the reader enriches his background knowledge, and expands his vocabulary; he also recognizes the spelling forms. Therefore, the learner chooses his\her own books and reads at his\her pace. Then, the teacher has to guide learners to select books depending on their levels of comprehension that lead to comprehensible input. According to Day and Bamford (1998) extensive reading is a part of second language curriculum i.e. as a separate course as a part of an existing reading course as a non –credit addition to existing course, and as an extra-curricular activity. Thus, students have to rely on themselves and gain knowledge from their readings outside the classroom.

Reading Sub-Skills

There are different types of learning strategies which help learners to solve their problems and improve their language competency. Many research works have been done on learning strategies and studied the effectiveness of using them in the learning process.

To start with, Oxford (1990) gives a definition to the concept of reading strategies as actions that make the learning task easier, enjoyable, effective and self –directed. The term strategy refers to learning techniques that help learners solve the problems they face whenever they read. For Anderson (1991) reading strategies means cognitive steps which readers can take into account in order to acquire, store and retrieve data. In reading comprehension, there

exist four major categories of strategies: skimming, scanning, careful-reading and predicting. These are considered at the same time as the sub-skills of reading. In this sense, Phan (2006:01) states that:

> "The strategies may involve skimming, scanning, guessing, recognizing cognates and word families, reading for meaning, predicting, activating general knowledge, making inferences, and separating main ideas from supporting ideas".

Skimming

Skimming is a common technique in reading comprehension. It is a method of rapidly moving the eyes over text with the purpose of getting only the main ideas and a general overview of the content. In other words skimming is to read more in less time and to help the learner to cover a vast amount of material very quickly. In sum, when skimming, learners go through the text quickly in order to gist of it and have an idea of the writer's intention.

Scanning

Scanning is a speed-reading technique and a useful reading activity in which learners need specific information without dealing with the whole text. This means, they do not read all the text word by word, but rather they extract specific information (names, dates, statistics) without reading all the passage. In short, when scanning, learners try to locate particular information by moving their eyes over the text rapidly, and then get the required information to complete a certain task.

Careful Reading

This reading strategy requires from the reader to obtain detailed information from the entire text. Moreover, the reader is expected to read slowly and to reread the text for the sake of connecting and comparing information with his prior knowledge. In the same line of thought, Urquihart and Weir (1998) argue that this type of reading takes the meaning of reading to learn i.e., the learner reads for the sake of learning also its reading speed is rather slower than skimming and scanning since the reader attempts to obtain detailed information.

Predicting

Predicting is a very useful sub-skill that the reader may use it in which he makes predictions relying on his previous knowledge and then extracts the meaning of the text even if there exist unfamiliar words in the text .so that he gets the meaning from the whole passage. Learners use information from graphics, text and experiences to anticipate what will be read, viewed, heard and to actively adjust to comprehension while reading, for example before and after a chart, students' list predictions before and after reading. As they read, students either confirm or reject their predictions.

What is Reading Comprehension?

Reading comprehension consists of more than just reading the words on the page. Text reading, according to a cognitively based view is an interactive process rather than just a set of skills (Dole, Duffy, Roehler, and Pearson, 1991). A good definition of reading comprehension might be the process of simultaneously extracting and constructing meaning through interaction and involvement with written language (Snow, 2002 p. 11).

In seeking to understand the comprehension of a text as a whole, mental model theories have been influential. According to these, when we read, or when we listen to someone speaking, we construct a mental model of what we have read or heard. This model is not the text itself, but a representation of it (Johnson-Laird, 1983). Using Johnson-Laird's framework, Van Dijk and Kintsch (1983) proposed the term 'situation model' to mean a model which goes beyond the text representation and integrates inference and background

knowledge to construct meaning. According to McNamara and Magliano (2009) this first major processing model of comprehension has provided the foundation for most of the subsequent models. Kintsch developed the theory further and proposed a two-stage Construction-Integration model, whereby as words or phrases are read (or heard) they set off associations in a spreading fan (Kintsch, 1988). These associations are refined by the context until a stable interpretation emerges. Later this Construction-Integration model was modified to become more interactive (Kintsch, 1998). Instead of all associations being activated in a bottom-up fashion, they are activated by the strength of the associations in memory and, as the reader proceeds the context strengthens those associations which are more appropriate and inhibits those which are less likely. When the reader makes more connections within the text and generates more prior knowledge then a stronger situation model is made, which in turn leads to a stronger representation in long term memory (McNamara and Magliano, 2009).

McNamara and Magliano (2009) reviewed the principal models which build on the Construction-Integration model to a greater or lesser extent, i.e. the Structure-Building, Resonance, Event-indexing, Causal Network, Constructionist and Landscape models. They argue that the Construction-Integration model, the Structure-Building model and the Landscape Model attempt to describe the basic and overall comprehension processes, whilst the other four models are concerned with the processes that go on beyond the information in a target sentence, e.g. retrieving background knowledge and making inferences. The authors concluded that the models differ largely in terms of their foci and the fact that they describe different comprehension situations. Thus, the Construction-Integration model is concerned more with explaining the comprehension of more challenging expository texts, whilst other models explain the comprehension of easier narrative texts by readers who do not have any difficulties (e.g. the Structure-Building model). McNamara and Magliano go on to argue that the models are not therefore contradictory, but they may be too limited, in that they fail to account for differences in the reader and the text. Consideration is needed of the differences between skilled and less skilled readers and of how comprehension is affected by the reader's goals and the social context (according to Snow, 2002).

Another way of differentiating between the various models of comprehension was that proposed by Graesser (2007)who distinguished between those models which use a bottom-up explanation (e.g. Construction-Integration) and those which are strategy-driven (e.g. the Constructionist model) and therefore see comprehension as more of a top-down process. The Constructionist model (Graesser, Singer and Trabasso, 1994) is based on reader goals, coherence of text and explanation. Reader goals are one of the aspects of comprehension that McNamara and Magliano considered to be lacking in comprehension models generally and they suggest it may be because much research in the past has been carried out in the laboratory where readers are given a text and told to read it, thus leaving out any element of free will.

Coherence refers to the way that the reader seeks to make a situation model which makes sense at the local and global level, and explanation refers to the way skilled comprehends try to explain what is happening in the text. In contrast to the laboratory based research McNamara and Magliano consider to characterize other models of reading comprehension, the Constructionist model is the one they consider to be the most applicable to the study of comprehension in authentic educational settings, since it seeks to describe *" a highly-motivated, strategic reader who routinely engages in goal-directed, effortful processing during comprehension"* (p.330). According to McNamara (2007), the strategies a

reader uses, their metacognitive awareness and their goals are aspects which have large effects on comprehension.

Teaching Reading Comprehension

Teaching reading comprehension is a challenging and demanding task which is at the same time difficult to improve the learner's capacities. Good readers are flexible and have the capacity to choose the suitable reading strategy according to the specific text; they read according to the type of the text they are going to read. For instance, reading a poem is not like reading a newspaper. Skillful readers skim to extract general ideas of the text and scan to have specific needed information from it, hence, skimming and scanning are useful reading strategies.

In addition to that, teachers should train learners to skim, for example to extract the key sentences of the text. Skillful readers also interrogate texts of all sorts by looking for clues in titles, sub-titles and the written text itself. Pre -reading questions are useful and helpful for a better understanding of the passage since they emphasize on the attention of learners on the types of data they are going to read. Moreover, learners should be encouraged to dialogue with the writer and guess what will come next. To develop strategies and methodologies in teaching reading comprehension, pre-reading while reading and post-reading activities have been suggested.

Pre-Reading Stage

Pre-reading is a very important stage in which the topic and type of the text are introduced first. Harmer (1991: 188) clarifies this by saying: "We will not get students to interact properly with spoken and written materials unless we ensure that their desire to read or listen has been awakened. Especially where the subject matter of the texts may not be immediately appealing to them we have the responsibility to make students interested and to encourage them to tackle the text with positive anticipation". In this phase, the teacher can use various techniques in order to make the reading activity easier:

a. Using picture or any visual aid that can help the learner to make predictions.
b. Ask questions related to the topic.
c. Prepare the learner for the content of the text.
d. Think of some of the vocabulary items that will appear in the text.

These steps may arouse the student's interest and help to pre-teach some vocabulary as well as they set the mood for reading. Also, the teacher should move gradually from easy to difficult in order to reach a better understanding. The pre reading stage seeks to:

a) Improve the interest of the students in the topic.
b) Lead them to make predictions\guessing for the reading passage.
c) Relate the students' background knowledge with the topic.
d) Prepare them for the content.

While-Reading Stage

During this phase, the learners read the passage silently and the teacher plays the role of the monitor. Richards sees reading or the while reading stage: "*as an integration of top-down processes that utilize background knowledge and schema, as well as bottom up processes that are primarily text or data driven.*" (1990: 87)

The while- reading phase or simply the reading stage attempts to:

a) Develop the student's comprehension of the writer purpose.
b) Develop the student's linguistic knowledge.
c) Make the student recognize the meaning of unfamiliar words.

d) Develop conscious reading.
e) Teach the student how to skim and scan.

Post-Reading Stage

At this last phase, the teacher acts the role of the evaluator; he has to look whether the objectives of the reading task have been achieved or not, taking into account the understanding of the text and recognizing the new vocabulary and the grammar and then evaluating the text .Students might ask comprehension questions. After the reading comprehension task, it is better to follow it by giving the learners other activities that have relation with the text like asking questions about reading comprehension \true, false statements, matching activity…etc. Therefore, readers can improve their reading having comprehension achievement by expanding their vocabulary knowledge having the ability to understand sentence structures.

Reading Comprehension Strategies

This part defines the term strategies and investigates the characteristics of reading comprehension strategies.

Strategies

Scholars interested in cognitivism defined all the cognitive processes as 'strategies' (Pressley, Goodchild *et al*., 1989). Over time the term strategy was spread and it is now widely misused or misunderstood. One of the main problems is that the term is used as synonymous with skills. Although skills are also cognitive processes, these are considered as "*automatic actions* [*which are performed] with speed, efficiency, and fluency*" (Afflerbach, Pearson and Paris, 2008, p. 368). The term reading strategy has been redefined and adjusted to fulfill authors' needs. Several definitions share the principle that reading strategies are cognitive operations that help "*to enhance reading comprehension failures*" (Singhal, 2001, p. 2) - see also (Hacker, 1998). Unlike skills, strategies are conscious and controllable processes used to 'work towards a goal' (Hacker, 1998; Grabe and Stoller, 2002; R. Pritchard,1990; Afflerbach, Pearson and Paris, 2008). Strategies can be used in different contexts so they can be used and adapted to a specific situation with positive results (Afflerbach, Pearson and Paris, 2008). It is worth noting that, practice might lead strategies to become skills in the same way that a skill used in a conscious way may serve as a strategy (Afflerbach, Pearson and Paris, 2008) In brief, the main difference between skills and strategies lies in the reader's awareness and control of the processes. Reading strategies are perceived as problem solving tools that help readers to overcome comprehension problems. Whenever the word strategy appears in this work, the author refers to the definition of (Harris, Alexander and S. Graham, 2008, p.89)

> "A strategy is a special form of procedural knowledge that is intentionally Purpose fully and effort fully applied to a given task or situation for which one's typical or automatic pattern of thought or behavior is perceived as inadequate or non-optimal"

Reading strategies are used by readers as self-regulated tools which allow them to have control over information and their own learning (Schunk, 2000). Strategies have been classified into cognitive and metacognitive strategies. Cognitive strategies are perceived as processes that facilitate the interaction of the reader with world knowledge in order to construct meaning (Akyel and Ercetin, 2009. Hacker, 1998; Pressley, 2000). Metacognitive strategies are processes which allow to control and monitor this interaction (Hacker, 1998).

Definition of Writing Composition

The composition is defined as a literary written form. In other words, it is a type of essays on a subject expressing a personal view. Writing a composition is a complex activity that includes the mechanics of writing, including handwriting, spelling, and the basics of language knowledge (i.e., word morphology, syntax, and vocabulary). It consists of the introduction, the body and the conclusion.

Writing a composition is a complex activity that includes the mechanics of writing, including handwriting (or keyboarding, using an adaptive device, etc.), spelling, and the basics of language knowledge (i.e., word morphology, syntax, and vocabulary. Writing a composition is a complex activity that includes the mechanics of writing, including handwriting (or keyboarding, using an adaptive device, etc.), spelling, and the basics of language knowledge (i.e., word morphology, syntax, and vocabulary.

EFL Students' Writing Difficulties

According to Arikan (2006: 105) writing is a generally difficult skill to learn for EFL learners. Some of the causes of difficulties in writing include the fact that, writing is not a spontaneous activity but has to be learned. It involves some conscious mental efforts and not just the ability to put words on paper. In consideration of the nature of writing, and the difficulties of L2 teaching and learning, it is important to continue to explore the ways or strategies to minimize the difficulties EFL students encounter and to help them overcome their fear of writing. Although some of the strategies teachers use encourage their students to be creative and organized, that is not enough. Students must take into account many aspects at the time of writing such as: vocabulary, mechanics, grammar, organization and content and not only one of these items because to create adequate compositions students must take into account every single detail.

The problem is that they do not care about the kind of essays they are creating and they do not follow the correct steps that will provide all the sources for their compositions. They just care about the grade they will receive at the end of a homework assignment. However, the use of the essay as an expression of logical reasoning and argument is a totally foreign concept to many of EFL students. They see the essay as an opportunity to report everything they have read, often taking huge chunks of text from the original source and presenting it as their own. This problem arises when students fail to understand the importance of using quotation marks. Such as grammatical errors or spelling mistakes and quite committed to the given assignment. He just paid attention to global revisions such as changing the ideas of the whole paragraph. It is possible that he relied on the last revision time when he would go through the final draft with his friend. He appeared to consider the requirements of the tutor a lot and try hard to complete the essay as clearly Khalil (1985, 346) argues

> "semantic deviations are more likely to reduce the intelligibility and interpretability of utterances than are grammatical deviations. For the EFL teacher the implications are clear: not only must attention be paid to the teaching of syntax but also, and perhaps more importantly, the teaching of those meaning related skills that will enable the student to communicate effectively in English."

The Role of Reading in Enhancing Writing Skills

To write effectively in English, it has been argued that reading has an important role to play. In other words, possession of the basic skills of reading can enhance the skills to compose and write (Ross and Roe 1990:27) believes that reading and writing support complement and contribute to each other's development. Other authors such as Cox (2002:173) argue that, both reading and writing should be taught together. In fact they argue that, the processes involved in learning both skills are the same. However, English Language is considered one

of the most substantial elements of education and literacy. Its efficiency and commands come with the mastery in receptive and productive skills. According to Bello (1997:83) writing, as a productive language skill plays an essential role in promoting language acquisition as learners experiment with words, sentences, and large chunks of writing to communicate their ideas effectively and to reinforce the grammar and vocabulary they learn in class.

Bello (1997:83-85) explains that "*one of the major failing in the traditional curriculum could be attributed to lack of attention given to writing, which is an important avenue for thinking".* As for writing in EFL, French and Rhoder (1992:70) argue that, writing could be viewed as the main area in the curriculum that we associate with creativity, noting that writing is one of the most tasks that we can be asked to perform .Thus, improving students' composition writing is believed to be important skills which EFL learners need to develop throughout their schooling.

Stages of Writing Process

During the writing process a stage may be skipped but can be returned to later. There are many stages of the writing process as follows:

Prewriting

Prewriting is a planning stage for writing. Planning is an important step of the writing process; it allows the writers to organize their writing before they even begin. Teachers might help students who have a difficulty in determining a topic using various strategies such as, graphical editing, free writing, and associative writing (Oberman and Kapkave, 2001).

Drafting

In the draft stage, students are expected to put the arrangement they did in the planning stage on to paper. In this stage, spelling rules for the written text are ignored. The students primarily try to create the content (Alber, 2001).

Revising

This stage consists of the students' review of the written draft, sharing the draft text with a writing group that was formed in the classroom, and rearranging the content according to feedback from friends in the writing group. In this stage, the students might expand the text with new ideas or remove the parts that they think unnecessary. Revising is a difficult stage for students (Oberman and Kapkave, 2001).

Editing

In this stage spelling rules and punctuation, which are called the mechanical aspect of writing, are checked. Before sharing what they have written with others, the students review the draft for the last time and make corrections for readability. An editing checklist might be prepared illustrating the spelling errors. The students might benefit from this list for their learning in the future. Different evaluation materials might be used in teaching students about the 3rd and 4th stages. While it is possible to develop evaluation material together with students, existing evaluation materials might also be used.

Publishing

This is the last stage of the writing process. In this stage, the students share the text they have written with the readers they determined in the prewriting stage. What is important here is that teacher makes writing meaningful for student. It is stated that sharing what has been written is a good way for students both to recognize writing as an effective communication tool and motivate them to write (Lehr, 1995). It is important for students to learn the writing process. Because the writing process is a tool used to enable students to efficiently express their

feelings, thoughts and knowledge. The more students learn how to use this process efficiently, the more they can express themselves efficiently (Tompkins, 2004). However, studies conducted in Turkey at the elementary level share the view that young students are incompetent at writing skills and teachers are not able to use the writing process efficiently. This study aims at describing the instructional applications of the writing process which is one of the models utilized in the balanced literacy approach to develop writing abilities.

The Importance of EFL Writing

EFL writing is regarded as an important skill in teaching and learning. EFL writing is useful in two respects: First, it motivates students thinking, organizing ideas, and developing their ability to summarize, analyze and criticize. Second, it strengthens students¡¦ learning, thinking and reflecting on the English language. Tompkins (2004:81)explains that, composition writing is significant to the learning of EFL student teachers of English because it facilitates student teachers' acquisition of the basic study skills needed for understanding what they study and expressing it in their own words. In addition, competence in essay writing will help students pass all their academic courses successfully. Moreover, being proficient in essay writing in English will enable student teachers of English to be successful teachers and action researchers in the future. However mastering the writing process is important for the students as this enables students to express their thoughts, knowledge and feelings successfully. In the process of writing, learners can use their imagination. Therefore, the more the students learn the writing process, the more they will be able to express themselves. Brookes and Marshall (2004:99-103) argue that:

> "Imagination and originality are valued more than the standardization of thought and truthfulness while characterizing creative writing. While assessing the student for creative writing, they are given space to fabricate the content."

However their creative writing and cognitive skills can be evaluated. Learners should be encouraged to write creatively, it is important that learners thoughts should not be restricted Brookes (2004:53) explains that,

> "Planning, or generation and discovery of thought are prerequisites for creative writing. If the students are restrained they will not be able to maintain the originality of their work and the creativity might be compromised as well."

However to make the students write creatively, they should be given opportunity to express the real life events and observe it and they can write creatively without any fear.

Method of the study

The descriptive analytical method is used to conduct this study

Population of the Study

The population of this study was English language teachers at secondary schools in Dongola locality, Northern state.

The Sample

The sample was randomly selected from EFL teachers of the secondary level chosen from the sample (five teachers).

The Tool

The data of this study has been elicited through a questionnaire to the teachers who teach at the secondary level at Dongola. A questionnaire is used for collecting the data for this study.

The questionnaire was designed and written in English language to test the hypotheses of the study.

Data Analysis and Discussion

The Analysis of the Questionnaire

Table (1): Effective reading can enhance writing English skill

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	13	26.0
	Agree	20	40.0
	Strongly disagree	15	30.0
	Disagree	2	4.0
	Total	50	100.0

Table (1) shows the distribution of the responses about "Effective reading can enhance writing English skill". From table (1) it is clear that (66%) of the participants agreed at the above statement.

Table (2): Time allotted to English reading skills not enough

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	5	10.0
	Agree	40	80.0
	Strongly disagree	3	6.0
	Disagree	2	4.0
	Total	50	100.0

Table (2) shows how the responses about "time allotted to English reading skill is not enough "are distributed. In table (2), it is clear that (90%) of the participants agreed upon the above statement.

Table (3): Vocabulary teaching is inadequate to enable learners to express what they like to say

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	12	24.0
	Agree	28	56.0
	Strongly disagree	9	18.0
	Disagree	1	2.0
	Total	50	100.0

Table (3) show that, (80%) of the respondents agrees that vocabulary teaching is inadequate to enable learners to express what they like to write and (20%) disagree to the statement. Therefore the statement is accepted.

Table (4.): There should be available materials that help in teaching reading

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	9	18.0
	Agree	28	56.0
	Strongly	4	8.0

	disagree		
	Disagree	9	18.0
	Total	50	100.0

Table (4) shows how the responses about "there should be available materials that help in teaching reading" are distributed. In table (4), it is clear that (74%) of the participants agreed upon the above statement.

Table (5): Learners should be advised to read more in English

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	22	44.0
	Agree	14	28.0
	Strongly disagree	10	20.0
	Disagree	4	8.0
	Total	50	100.0

Table (5) shows how the responses "learners should be advised to read more in English are distributed. In table (5), it is clear that (72%) of the participants agreed upon the above statement.

Table (6): Some of English teachers are not well trained so that they are incapable to teach

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	12	24.0
	Agree	29	58.0
	Strongly disagree	6	12.0
	Disagree	3	6.0
	Total	50	100.0

Table (6) shows how the responses about "some of English teachers are not well trained so that they are incapable to teach" are distributed. In table (6) it is clear that (82%) of the participants agreed upon the above statement.

Table (7): Some of schools and classes are not well prepared to motivate learners to learn English

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	6	12.0
	Agree	35	70.0
	Strongly disagree	2	4.0
	Disagree	7	14.0
	Total	50	100.0

The statistical analyses of statement in table (7) shows that (82%) of the respondents agree that (12%) of the sample choose the answer to some extent and (16%) disagree that motivation is be the major factor of determining success in learning. Thus the statement is accepted.

Table (8): Reading provides learners with vocabulary and a lot of expressions for better writing

Options		Frequency	Percent
	Strongly agree	17	34.0
	Agree	23	46.0
	Strongly disagree	7	14.0
	Disagree	3	6.0
	Total	50	100.0

Table and figure (8) shows how the responses about "Reading provides learners with vocabulary and a lot of expressions for better writing "are distributed. In table (8) it is clear that (80%) of the participants agreed upon the above statement.

Table (9): In order to improve writing, teachers should teach stories

Options		Frequency	Percent %
	Strongly agree	12	24.0
	Agree	29	58.0
	Strongly disagree	3	6.0
	Disagree	6	12.0
	Total	50	100.0

According to the statistical analysis of statement (9) most respondent (72 %) agree that, in order to improve writing, teachers should teach stories. Only (18%) of the sample disagree (10%). Thus this statement is accepted.

Table (10): What is the problem that encounters your learners during writing?

Options		Frequency	Percent %
	Spelling mistakes	27	54
	grammatical mistakes	23	46
	Total	50	100.0

Table (10) shows that problems encounter learners during writing (54%) is spelling mistakes and (46%) is grammatical mistakes. These are the main problems encounter students during writing.

Conclusion

Findings and Recommendations:

Findings

1. Writing skill is important element in learning a language.
2. Effective reading can enhance students writing skill.
3. A good syllabus includes useful reading materials
4. English language lessons are not given enough time at classrooms at secondary schools.
5. Teachers are not exposed to training courses to achieve the process of teaching perfectly.

Recommendations

1. Ministry of Education should concern of English language learning.
2. Syllabus designers should insert suitable curriculum corresponding to the needs of students at secondary level.
3. Students should be exposed to authentic materials such as novels and short stories to help them in writing skill.
4. For the sake of a perfect teaching, teachers should be trained regularly.

References

Akyel, A. and G. Ercetin (2009). Hypermedia reading strategies employed by advanced learners of English. In: System 37.1, pp. 136–152.

Abbot, Edwin A. (2007). How to Write Clearly: Rules and Exercises on English Composition, University Press: John Wilson and Son, Cambridge.

Adeyemi, D.A. (2008). The relationship between reading and English composition writing. In T. Huber-Warring (Ed.). Growing A Soul for Social Change: Building the Knowledge Base for Social Justice. Charlotte, North Carolina: Information Age Publishing.

Alsouqi, S. (2001). The Effect of Using Computers in Teaching of L2 Composition on the Writing Performance of Tenth Grade Students in Amman Private Schools. M.A. thesis, Faculty of Graduate Studies, University of Jordan, Amman, Jordan, 117-120.

Arikan, Arda (2006). The Value of Reflection in Writing Courses in ELT Pre-service Teacher Education Programs, Asian EFL Journal, Vol. 16.

Bello, T. (1997). Writing Topics for Adult ESL Students, Paper presented at the 31st Annual Teachers of English to Speakers of Other Language Convention, Orlando, Fl, USA.

Bransford, J. and Stein, B. (1984). The IDEAL Problem Solver: A guide for Improving Thinking, Learning, and Creativity, W.H.Freeman, New York.

Brookes, I.; Marshall, M. (2004). Good writing guide. New York: Harap Publishers Ltd.

Chaudron, C. (1984). The effects of feedback on students' composition revisions. RELCJournal, 15(2):1-14.

Colantone, L. (1998). Improving Creative Writing, Unpublished M.A thesis, Saint Xavier University, Chicago, Illinois, USA.commenting, Language Testing, 25(4):553-581.comments? Journal of Second Language Writing, 9(2):147-170.

Cox, C. (2002). Teaching Language Arts. Boston: Allyn& Bacon.

Darayseh, A. (2003). The Effect of a Proposed Program Based on Semantic Mapping and Brainstorming Strategies on Developing the English Writing Ability and Attitudes of the First Scientific Secondary Students. Ph.D. Thesis, Amman Arab University for Graduate Studies, Amman, Jordan.

ERIC Digest (2010). Transactional Theory in the teaching of literature. January 10 2010, from http://www.ericdigests.org/pre-926/theory.htm

French, N. and Rhoder, C. (1992).Teaching Thinking Skills. Garland Publication, INC, NY, USA, 238.

Hansen, J. and Liu, J. (2005). Guiding principles for effective peer response. ELT

Heller, M. F. (1995). Reading-Writing Connection: From Theory To Practice. White Plains, NY: Longman.

Henze, Rosemary (2006). Responding to Student Writing at San Jose State University: A Professional LearningProject, February 28, 2012 from http://www.sjsu.edu/cfd/docs/studentwriting.pdf

Hismanoglu, M. (2005). Teaching English through literature. Journal of Language and Linguistic Studies,1(1), 53-66.

Hu, G. and Tsui E. L. S. (2010). Issues of cultural appropriateness and pedagogical. Australian Journal of Teacher Education, Vol 37, 11, November 2012 77efficacy: exploring peer review in a second language writing class. Instructional Science, 38(4):371-394.

Hunt, K.W., and O'Donnell, R. (1970). An Elementary School Curriculum to Develop Better Writing Skills Implementation. ELT Journal, 44 (4):294-304.

Johns, A.M. (1993). Too much on our plates; A response to Terry Santos' ideology in composition: L1 and ESL. Journal of Second Language Writing, 2(1), 83-88.Journal, 59(1):31-38.

Oberman, D.A and Kapka, D. (2001). Improving student writing skills through the modeling of the writing process. Research Project, Saint Xavier University and SkyLight Professional Development Field-Based Masters Program. ER.C ED 453 536.

Karolides, N.J. (2000). Reader Response in Secondary and College Classrooms. Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates.

Keh, C.L. (1990). Feedback in the writing process: a model and methods for implementation. ELT Journal, 44 (4):294-304.

Kellog and Raulerson (2013). Improving the Writing Skills of College Students, July 13, 2013 from http://www.writing.ucsb.edu/wrconf08/Kellogg&Raulerson_Article. http://ipac.kacst.edu.sa/eDoc/2010/184897

Khwaileh, K. (1991). A Comparative Study of the Effect of Some Prewriting Activities on the Quantity and Quality of Paragraphs Written by Ninth- Grade Students in Ramtha. M.A. Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Alber, Marchisanve (2001). The writing process is a road map through which students' thoughts and actions are monitored from the beginning of writing to the production of work (Tomkins, 2004)

Martin, J. (1985). Factual Writing: Exploring and Challenging Social Reality. Oxford: Oxford University Press.

Min, H. (2006). The effects of trained peer review on EFL students revision types and writing quality. Journal of Second Language Writing, 15(2):118-141.

Mittan, R. (1989). The peer review process: Harnessing students' communicative power. In D. M. Johnson & D. H. Roen (Eds.). Richness in Writing: Empowering ESLStudents (pp.207-219). White Plains, NY: Longman.

Moats, Louisa C. (2005). How Spelling Supports Reading and Why It Is More Regular and Predictable than You May Think. citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/summary?doi=10.1.1.151.4584

Mora, P. and Welch, J. (2010). Reader Response, Retrieved January 10 2010, fromhttp:www.learner.org/workshops/hslit/session1/

Peha, Steve (2003). The Writing Teacher's Strategy Guide. http://www.ttms.orgPrinter.Programs, Asian EFL Journal, Vol. 16.

Razzak, Fakhir A. and Al-Hassan, Helen (1981). College Composition, the Institute for the Development of English Language Teaching, Baghdad, Iraq

Republic of Botswana (1996). The Three-Year Junior Secondary Syllabus (English). Gaborone, Botswana: Government

Richards, J. (1990). New Trends in the Teaching of Writing in ESL/ EFL in Wang Z. (ed.) ELT in China. Papers Presented at the International Symposium on Teaching English in the Chinese Context, Foreign Language Teaching and Research Press, Beijing.

Rollinson, P. (2005). Using peer feedback in the ESL writing class. ELT Journal.

Rosenblatt, L.M. (1994). The transactional theory of reading and writing: Theoretical models and processes of reading.

Rosenblum, Sara, Weiss, Patrice L. and Parush, Shula (2003). Product and Process Evaluation of Handwriting Difficulties. Educational Psychology Review, Vol. 15, No. 1

Ross, E. and Roe, B.D. (1990). An Introduction to Teaching language Arts. Chicago: Holt, Rinehart and Winston

Saito, H. (2008). EFL classroom peer assessment: Training effects on rating and commenting. Language Testing, 25(4):553-581.

Storch, N. (2005). Collaborative writing: Product, process, and students' reflections. Journal of Second Language Writing, 14, 153-173.

Tsui, A.B.M. and Ng, M. (2000). Do secondary L2 writers benefit from peer writing process. Research Project, Saint Xavier University and Skylight Professional Development.

Day, Richard R. and Bamford, Julian (1998). Extensive Reading in the Second Language Classroom. New York: Cambridge University Press.

Anderson, Neil J. (1991). Individual differences in strategy use in second language reading and testing. The Modern Language Journal, Athens, 75, iv(1991).

Graddol, D. (1997). The future of English: A guide to forecasting the popularity of the English language in the 21st century. London: The British Council and The English Company Ltd.

E. Allen (2007). 'Translation, Globalization and English' In E. Allen (ed.). To be translated or not to be?. PEN/IRL Report on the International Situation of Literary Translation.

Crystal, D. (2008). A Dictionary of Linguistics and Phonetics (6thed.). Oxford: Blackwell.

Murphy, Raymond (1994). English Grammar in Use. 5th ed. Cambridge University Press.

Nuttall, C. (1982). Teaching reading skills in a foreign language. London: Richard Clay Ltd, Bungay, Suffolk

Urquhart, Sandy and Weir, Cyril (1998). Reading in a second Language:Process, product, and practice. New York: Longman.

Aziz Khalil (1985). Communicative Error Evaluation: Native Speakers' Evaluation and Interpretation of Written Errors of Arab EFL Learners. TESOL Quarterly, Vol. 19, No. 2 (Jun., 1985).

منشورات جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الانسانية
(ISSN: 1858 – 7054)
المجلد الرابع، العدد الثاني، 2023م
http://www.nilevalley.edu.sd

بلاغة الكتابة

الامين الطيب الطاهر

كلية الاداب، جامعة وادي النيل

المؤلف: 0121435626

المستخلص

تناولت الدراسة بلاغة الكتابة, كواحدة من أنواع البلاغة المتنوعة بحسب تنوع دلالات المعاني وهي: الكلام, الإشارة, الحساب, الحال, الصمت والكتابة. وقد عرَّفت الدراسة بلاغة الكتابة بأنها: "توصيل المعني المراد إلى فهم المتلقي بدلالة الكتابة نثراً أو نظماً". وقد تناولت الدراسة هذا التعريف بالتفصيل وقفت فيه على تعريف الكتابة كدلالة وكيف نصل بها في التعبير إلى بلاغة الكتابة، ثم فصلَّت الدراسة أركان الكتابة وأقسامها مستعينة في ذلك بشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي والنثر. وقد توصَّلت الدراسة لعدد من النتائج منها: -إنَّ بلاغة الكتابة تشترك مع بعض أنواع البلاغة في إيصال المعنى للمتلقي، -إنَّ بلاغة الكتابة أطول أثراً من بقية الدلالات. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها:- الاهتمام بالكتابة فهي الحفظ لكل الموروث العلمي والأدبي، -قيام دراسة مفصَّلة لبلاغة الكتابة بقسميها النثرية والشعرية.

كلمات مفتاحية: بلاغة الكتابة، اركان الكتابة، دلالات المعاني

Rhetoric of Writing

Elamin Eltayeb Eltahir

Faculty of Arts, Nile Valley University

Author: 0121435626

Abstract

The study dealt with rhetoric of writing as one of the various types of rhetoric speech, sign, calculation, situation, silence, and writing. The study defined the rhetoric of writing as conveying the intended meaning to the recipient's understanding with writing in prose or rhyme. The study dealt with this definition in detail, examining the definition of writing as a signifier and how to reach the eloquence of the writing through it in expression. The study then detailed the pillars and divisions of writing, using evidences from Holly Qur'an, Noble Hadith, Arabic poetry and prose. The study reached a number of results, including:- The eloquence of writing shares with some types of eloquence in conveying meaning to the recipient, -The eloquence of writing has longer impact than other meanings. The study came out with a number recommendations, including:- Interest in writing, as it is the preservation of all scientific and literary heritage, -Held a detailed study of the rhetoric of writing, both prose and poetry.

Keywords: Rhetoric of writing, pillars, signs of meanings

مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة تكمن في أن بلاغة الكتابة واحدة من أهم أنواع البلاغة المعروفة لها تعريفها وضوابطها وشروطها وأركانها, وهى مرحلة يصل لها منتهى التعبير بدلالة الكتابة, بعض الدارسين والطلاب يتخذها وسيلة حاملة فقط لبلاغة الكلام والحساب أو أنواع البلاغة الأخرى, فكان لابد من توضيح ذلك, ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في حل هذه المشكلة.

أهمية الدراسة

تأتى أهمية دراسة بلاغة الكتابة, من أهمية الكتابة نفسها, فقد نسب الله تعالى فعلها لنفسه بقوله: (كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي...) (سورة المجادلة الآية 21), وقوله تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا...)(سورة المائدة الآية 45), ومن أهميتها أن أعظم ما جاء من الله لعباده "كتاب الله" والكتب السماوية, فلأهميتها جاءت أهمية دراسة بلاغة الكتابة للإسهام في توضيح بعض جوانبها.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

تساؤلات الدراسة

1/ ماهي دلالة الكتابة؟

2/ ماهي مميزات دلالة الكتابة؟

3/ ماهي بلاغة الكتابة؟

4/ ما علاقة الكتابة ببقية أنواع البلاغة؟

أهداف الدراسة

1/ معرفة دلالة الكتابة.

2/ معرفة بلاغة الكتابة.

3/ معرفة مميزات بلاغة الكتابة.

4/ معرفة علاقة الكتابة ببقية أنواع البلاغة.

الدراسات السابقة

1/ دراسة بعنوان: الكتابة البليغة: عطية حسين أفندي (2023م)

وقد تحدَّث في دراسته عن الكتابة البليغة أو بلاغة الكتابة, يقول: "لما كانت الكتابة هي في الجوهر, تدويناً لفكرة لكى تنتقل من عقل لآخر, فإنَّ هذه الفكرة لن تنتقل وتصل ويتم ادراكها واستيعابها, إلا إذا كان التعبير عنها كتابة يتسم بسمات معينة, ويتوافر فيه شروط محددة تجعلها كتابة بليغة تحقق المراد من طرحها".

ويقول الكاتب: أصبحت الكتابة شرطاً أساسياً للباحث أو الكاتب لكى يتمكن من عرض أفكار وعناصر موضوعة, والمناهجية التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها, والتوصيات التي يمكن أن يطرحها كل ذلك يجب التعبير عنه بطريقة سهلة مفهومة ومفيدة.

2/ دراسة بعنوان: نحو قراءة نصية في بلاغة القرآن والحديث: عبد الرحمن بودرع (1998م)

يعرض هذا البحث لتطبيق قواعد ونظرات من لسانيات النص وتحليل الخطاب على نصوص القرآن الكريم من خلال رؤية علماء القرآن وبلاغييه القدماء, وذلك لإخراج المعرفة اللغوية من إطارها النظري المسطور في مصنفات النحو واللغة والبلاغة إلى ميدان التطبيق على نصوص بليغة, لها قيمة وقوة إنجازية واقعية.

وعن دور البلاغة في تحليل النص تجويداً للكتابة, يقول الكاتب: أما البلاغة فهي أدخل علوم الآلة في تحليل النص, ابتداء من مقدمة الفصاحة والبلاغة, وانتهاء بأصغر فن بديعي, كل هذه وسائل وأدوات تعين على استكشاف جوهر النص.

3/ دراسة بلاغة الأمثال في كتاب مأساة الحب: لعبد الكبير محمد - نادي الأدب.NADY - ALADAB - Vol. 20 No 2 2023

بلاغة الأمثال أسلوب يتضح من خلاله الحقائق الصحيحة التي تطابق مواطن الكتابة لمقتضي الحال إذ أصبحت الأمثال مادة لنسج هذا الكتاب بالتعبير المميز والتواصل اللغوي القيم لزيادة التوضيح والتقرير والتحقيق التي أظهرتها عملية الأمثال في إثراء النص اللاحق وانتاجه الجديد... ويوصى المؤلفين بتدقيق معرفة استعمال الأمثال.

4/ البلاغة في الكتابة: بقلم: السيد مسعود (2020م).

وقد عرَّف الكلام البليغ بقوله: هو الذى يراعى فيه الكاتب مقتضى الحال، فيعرف لمن يكتب، وماذا يناسب الذى يكتب له, ويعرف متى يوجز ومتى يُطنب، ويعرف مواضع الوصل والفصل، ويُطبق كل هذه في كتاباته. وقد أورد الكاتب في دراسته ستة عناصر للبلاغة العربية.

أهم نتائج الدراسة

1/ إنَّ بلاغة الكتابة هي من أنواع البلاغة.

2/ إنَّ بلاغة الكتابة تنفرد بأن متلقيها إما حضوراً ومعاصرين, أو غائبين وغير معاصرين.

3/ إنَّ بلاغة الكتابة تشترك مع بعض أنواع البلاغة في إيصال المعنى للمتلقي.

4/ إنَّ بلاغة الكتابة أطول أثراً من بقية الدلالات.

توصيات الدراسة

1/ إجراء دراسة موسعة لدلالات المعاني وبلاغتها لإفادة الباحثين والطلاب.

2/ الاهتمام بالكتابة فهي الحفظ لكل الموروث العلمي والأدبي.

3/ ضرورة تعلم الكتابة على أصولها الصحيحة بشروطها وأركانها.

4/ قيام دراسة مفصلة لبلاغة الكتابة بقسميها النثرية والشعرية.

بلاغة الكتابة

مقدمة

اللغة العربية أشرف اللغات فهي لغة أهل الجنة في الآخرة, وحاملة أعظم كتاب لأهل الأرض في الدنيا, القرآن معجزة كل شيء, والأظهر إعجازاً في البلاغة والبيان كتابةً ورسماً.

هذا الكتاب العزيز دعا في أول ما أُنزل منه إلى القراءة, قال تعالى: (إِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ *إِقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)(سورة القلم 1-5). أي اقرأ يا محمد "بعون الله ووحيه إليك ... وربك يعينك ويفهمك ... الذى علَّم بالقلم علم الكتابة والخط والقلم." (السمرقندي, (1993), ج3 ص598) وامتن الله سبحانه وتعالى بأنه علَّم الانسان الكتابة بالقلم, فامتنانه بشيء عظيم وهو الكتابة بالقلم, ولشرف القلم وكتابته أقسم الله تعالى به في قوله تعالى: (ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ) (سورة القلم الآية 1), بل وسُميت السورة باسمه تكريماً له, وليس بعد

قسم الله به ما يزيد القلم رفعة, ولكن النفس ترتفع وتعظم بعظمة ما تمدح, قال جعفر بن محمد رضى الله عنه: "لم أر باكياً أحسن تبسماً من القلم", وقال المأمون: "لله در القلم كيف يحوك وشي المملكة , ويقال: عقول الرجال تحت أسنة أقلامها".

قال الشاعر:

إذا افتخر الأبطال يوماً بسيفهم وعدوه مما يكسب المجد والكرم

كفى قلم الكتاب عزاً ورفعة مدى الدهر إن الله أقسم بالقلم

(الثعالبي, (1997), ج1 ص53)

وكما القسم هو شرف للقلم هو كذلك شرف للكتابة, وإن لم تُذكر فهي مفعولة, وليس للقلم وظيفة غيرها, وقد ذكرها الله تعالى وصفاً وعملاً لرسله وملائكته, قال تعالى: (...وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ) (سورة الزخرف الآية 80), (كِرَامًا كَاتِبِينَ) (سورة الانفطار الآية 11), (بِأَيْدِي سَفَرَةٍ*كِرَامٍ بَرَرَةٍ) (سورة عبس الآيات 15-16), ومبلغ الشرف للكتابة أن أضافها الله سبحانه وتعالى: (كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)(سورة المجادلة الآية 21), (وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ)(سورة الأعراف الآية 145), (كَتَبْنَا عَلَيْهِمْفِيهَا) (سورة المائدة الآية 45).

ويزيد الكتابة أهمية أن أمر الله تعالى عباده حفاظاً على الحقوق بينهم بالكتابة قوله تعالى: (...إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ...)(سورة البقرة الآية 282), (فَاكْتُبُوهُ) فيها دلالة على الحث على تعلم الكتابة, ويؤكد ذلك دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلَّم لتعلمها, بمفاداته لأسرى بدر بتعليم الكتابة, يقول ابن رشيق: "وفادى رسول الله صلى الله عليه وسلَّم من رأى فداءه من أسرى بدر, فمن لم يكن له فداء, أمره أن يعلم عشرة من المسلمين الكتابة, ففشت الكتابة في المدينة.) (المبرد, (1997م), ج1 ص241)

وكذلك قوله: (فَاكْتُبُوهُ) لأنَّ الكتابة تحفظ ما يُكتب, قال ثمامة: "ما أثرته الأقلام لا تطمع في دروسه الأيام." (الثعالبي, (1997), ج1 ص53) فالكتابة هي التي حفظت للناس دينهم وحقوقهم وعلمهم وأنسابهم وكل ما يهمهم, يقول: "ولولا الكتب المدونة والأخبار المخلدة, والحِكم المحفوظة التي تحصن الحساب وغير الحساب, لبطل أكثر العلم, ولغلب سلطان النسيان, سلطان الذكر." (الجاحظ, (1424), ج1 ص 37), يقول أبو هلال العسكري:

الكتب عقل شوارد الكلم والخط خيط في يد الحكم

والخط نظم كل منتثر منها وفصل كل منتظم

والسيف وهو بحيث تعرفه فرض عليه عبادة القلم

(النويري, (1423), ج7 ص14)

وبالكتابة كذلك يحفظ الناس علومهم وتأريخهم وأدبهم لذلك حرص العلماء منذ القدم على الكتابة واهتموا بتعليمها وتعلمها, يقول القلقشندي: "وقد أطنب السلف في مدح الكتابة والحث عليها فلم يتركوا شأواً لمادح حتى قال سعيد بن العاص: "من لم يكتب فيمينه يسرى", وقال معن بن زائدة: "إذا لم تكتب اليد فهي رجل", وبالغ مكحول فقال: "لا دية ليد لا تكتب."(القلقشندي, (2012), ج1 ص65)

والكتابة هي الخط على الورق أو على كل ما يُكتب عليه, والخط كما يُقال لسان اليد, قال جعفر بن يحيى: "الخط سمط الحكمة به تتفصل شذورها وينتظم منثورها."(النويري, (1423), ج7 ص 14), وتسمى الكتابة به, والقلم هو آلة

الكتابة وواضع الخط, وقد أسهب العلماء وأجاد الكتاب, وأبدع الشعراء في مدح القلم وتعداد محاسنه وأفضاله وخطه وما يكتب, يقول أبو تمام:

ذلك القـلم الأعلى الذى بثباته تصابُ من الأمر الكُلي والمَفاصلُ

لعابُ الأفـاعي القاتلات لعابه وأرى الجُنى اشتارته أيـد عـواسل

فصيح إذا استنطقته وهو راكبٌ وأعـجم إذا خـاطبته وهـو راجـل

(المهدي, (2009), ج1 ص112)

وقد اشتدت الدعوة للكتابة, فالناس يكتبون أحسن ما عندهم من معرفة في كل العلوم والفنون, جاء في كتاب المحاسن والاضداد: "قال مصعب بن الزبير: "إن الناس يتحدثون بأحسن ما يحفظون, ويحفظون أحسن ما يكتبون, ويكتبون أحسن ما يسمعون." (المهدي, (2009), ج1 ص112), وبالكتابة يُعرف علم العالم, وجودة كتب الكاتب, وحسن نظم الناظم, قال الشعبي: "أي شيء تعرف به عقل الرجل؟ قال: إذا كتب فأجاد." (ابن عبد ربه, (1401), ج4 ص256).

وقد كثرت الدعوة إلى الكتابة في عصور الدولة والخلافة الاسلامية, وذلك حفاظاً على القرآن الكريم فظهر كُتَّابالوحى, ثم كُتَّاب الأحاديث, وكتاب الخلفاء, ثم الكتاب الذين يكتبون العلوم والأدب من العلماء ونقلاً عن الأمم الأخرى, وقد اتخذ بعض الكُتاب الكتابة مهنة وصناعة وسموا بها حتى علا شأنها, يقول الشاعر:

إنَّ الكتابة رأس كل صناعة وبها تتم جوامع الأعمال

(المهدي, (2009), ج1 ص112)

ونالت صناعة الكتابة بذلك شرف كبير, يقول ابن عبد ربه: "الكتابة أول زينة الدنيا التي إليها يتناهى الفضل, وعندها تقف الرغبة."(ابن عبد ربه, (1401), ج4 ص262)

وصاحب الكتابة نال مكانة عظيمة في الخلافة وكان الكاتب من أصحاب الحظوة والمقربين في بلاط الخلافة, بل واعتبرهم البعض عمود المملكة, يقول المؤيد: "الكتابة أشرف مناصب الدنيا بعد الخلافة إليها ينتهي الفضل." (القلقشندي, (2009), ج1 ص66), ولعظم تأثير الكتابة, وأنها واحدة من أهم دلالات المعاني وأنها تستطيع أن تصل ما تحمل من معانى إلى منتهى فهم المتلقي, مكونة بلاغة الكتابة فكان لابد أن تفرد لها دراسة لنقف عليها بالتفصيل.

بلاغة الكتابة أو الخط:

تعريف بلاغة الكتابة لغة:

البلاغة في اللغة لها عدة معانى فهي تعنى الكفاية, وتعنى الشيء الجيد, يقول الفراهيدي: "بلغ: رجلٌ بلغٌ, وقد بَلغ بلاغة, وبلغ الشيء يَبلُغُ بَلُوغاً, وأبْلَغتُهُ إبلاغاً, وبلَّغته تبليغاً في الرسالة ونحوها, وفى كذا بلاغٌ وتبليغ أي كفاية, وشيء بالغ أي جديد, والمبالغة أن تبلغ من العمل جهدك." (الفراهيدي ج4 ص 421).

والبلاغة تعنى الإدراك والمقاربة والمشارفة والوصول, يقول الجوهري: "بلغت المكان بلوغاً: وصلت إليه, وكذلك إذا شارفت عليه, ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ...) أي قاربنه". (الجوهري, (1987م), ج4 ص1316).

والبلاغة تعنى والوصول والانتهاء, يقول ابن منظور: "بلغ الشيء يبلغ بلوغاً وبلاغاً, وصل وانتهى". (ابن منظور, (1414ه), ج8 ص 419).

الكتابة لغة:

كتب تعنى جمع, بقول النويري: "أصل الكتابة مشتق من الكتب وهو الجمع ومنه سمى الكتاب لأنه يجمع الحروف, وسُميت الكتبة كتيبة لأنها تجمع الجيش." (النويري, (1423هـ), ج7 ص1)

وجاء في جمهرة اللغة: "كتب: وقد كتب الكتاب يكتبُهُ كتباً إذا جمع حُرُوفه, وأصل الكتب ضمك الشيء إلى الشيء, وكتبت الكتيبة إذا ضممت بعض أهلها إلى بعض." (ابن دريد, (1987م), ج1 ص 256)

والكتابة تعنى الفرض والحكم, يقول الجوهري: "كتب: الكتاب معروف والجمع كُتْبٌ وكتب, وقد كتبت كَتيْباً وكِتاباً وكتَابةً, والكتاب: الفرض والحُكمُ والقدر, والكاتب عندهم العالم". (الجوهري, (1987م), ج1 ص 28)

وكتب خطَّ وكِتْبَةً بالكسر (خطَّه), يقول مرتضي الزبيدي: "وكذا كتابةٌ وكِتبةٌ بالكسر فيها, (خَطهُ), قال أبو النجم:

أقبلت من عند زياد بالحرف

تخط رجلاها بخط مختلف

تكتبان في الطريق لام ألف"

(الزبيدي,(2019),ج1 ص 101)

الخطُّ لغة:

الخطّ هو الكتابة بالقلم, يقول مرتضي الزبيدي: "الخطُّ: الكَتْبُ بالقلم, خطَّ الشيء يَخُطَّه خطاً, كَتبهُ بقلم, أو غيره, قال أمرؤ القيس:

لمن طَلَلٌ أبصرته فَشَجاني كخطِّ الزّبور في عسيب يمان

(الزبيدي,(2019),ج19 ص 248)

والخط المكان الذى يختاره لنفسه: خطَّ الشيء بيده يخطه خطاً إذا خطه بقلم أو غيره والخط المكان الذى يخطه الانسان لنفسه أو بخطته." (ابن دريد, (1987م), ج1 ص 106)

والخط هو الكتابة باليد: يقول الزمخشري: "خطَّ الكتاب يخطه, "ولا تخطه بيمينك", وكتاب مخطوط, اختط لنفسه داراً إذا ضرب لها حدوداً ليعلم أنها له." (الزمخشري: (1998م), ج1 ص 106)

تعريف البلاغة اصطلاحاً:

وردت للبلاغة تعريفات كثيرة في كتب اللغة القديمة وكتب البلاغة المتخصصة في العصر الحديث, ومن هذه التعريفات ما جاء في البيان والتبيين حيث يقول: "قيل للهندي: ما البلاغة؟ قال: وضوح الدلالة وانتهاز الفرضة وحسن الاشارة. وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة." (الجاحظ,(1423),ج1 ص 91)

ويقول الجاحظ: "قيل لعمرو بن عبيد: ما البلاغة؟ قال: ما بلغ بك الجنة وعدل بك عن النار, وما بصرك بمواقع رشدك وعواقب غيك". (الجاحظ, (1423),ج1 ص 112)

ومن معانى البلاغة, ما أورده ابن عبد ربه في كتابه بقوله: "قيل لجالينوس: ما البلاغة؟ فقال: ايضاح المعضل وفك المشكل, وقيل لإبراهيم الامام: ما البلاغة؟ فقال الجزالة والاصابة." (ابن عبد ربه,(1401),ج4 ص 273)

ومن أوسع تعريفات البلاغة ما أورده الخطيب القزويني بقوله: "يرى العتابي أنَّ كل ما أفهمك حاجته فهو بليغ." (القزويني,(1971),ج1 ص167)

الكتابة اصطلاحاً:

ظهرت الكتابة قديماً, وقد وجدت لها آثار في العصر الجاهلي, بل وسُمى بعض الجاهليين بأسماء تدل على معرفتهم للكتابة, مثل الشاعر المرقش الأكبر, وهي تعنى الكاتب في اللغة, يقول الفراهيدي: "والترقيش الكتابة, ورَقّشْتُ الكتاب: كتبته, قال مُرَقّشٌ:

الدهر قفر والرسوم كما رقشت ظهر الأديم قلم

(الفراهيدي,ج5 ص 40)

ومن آثار الكتابة في الجاهلية, ذكر القلم كثيراً وهو آلة الكتابة, كقول لبيد:

وجلاء السيوف عن الطلول كأنها زبر تجد متونها أقلامها

(ربيعة,(1999), ص 108)

وقد تناثر تعريف الكتابة في ثنايا الكتب والمؤلفات, ومن التعريفات الحديثة قول عمر الدسوقي: "الكتابة صناعة يُراد بها التعبير عن الخواطر المراد ايضاحها, وهو الانشاء, والوضع الذى يبدؤ به ذلك الايضاح وهو البيان, والكيفية التي تحصل بها ذلك وهو الاسلوب." (الدسوقي, (2000م), ج1 ص 13)

والكتابة بوصفها جنساً تعبيرياً وأنها وسيلة التبيين في الكتب, تعتبر واحدة من دلالات المعانى التي ذُكرت في كتب البلاغة, وتبعه عدد من العلماء منهم السيد الهاشمي, حيث يقول: "والذى يدل على المعانى خمسة أشياء اللفظ والاشارة والكتابة والعقد والحال" (الهاشمي,(1999) ,ص 47) وقد أتمها البعض ستاً وذلك بذكر دلالة الصمت وإن لم يذكرها الجاحظ في كتابه "البيان والتبيين" ولكن تحدث عنها في كتابه "الرسائل الأدبية" حيث يقول مفضله في بعض المواضع على الكلام: "أعلم أن الصمت في موضعه ربما كان أنفع من الابلاغ بالمنطق في موضعه, وعند اصابة فرصته." (الجاحظ, (1423ه), ص 79)

وبذلك تكون دلالات المعانى ست:

دلالة الكلام أواللفظ.

دلالة الاشارة.

دلالة الحساب أو العقد.

دلالة النصبة أو الحال.

دلالة الصمت أو السكوت.

دلالة الكتابة أو الخط.

والتعبير بهذه الدلالات المقصود به ايصال المعنى من صاحبه إلى المتلقي, وبما أن البلاغة هي الوصول بالمعنى إلى منتهى فهم المتلقي, فالتعبير بأيّ من هذه الدلالات عندما يصل إلى منتهى فهم المتلقي وقرارة نفسه, تكون هذه بلاغة الدلالة, لنرى بعد ذلك ستة أنواع للبلاغة هي:

بلاغة الكلام أواللفظ.

بلاغة الاشارة.

بلاغة الحساب أو العقد.

بلاغة النصبة أو الحال.

بلاغة الصمت أو السكوت.

بلاغة الكتابة أو الخط.

وهذ البلاغة الأخيرة "بلاغة الكتابة أو الخط" هي ما سنتناوله بالتفصيل في هذه الدراسة.

والكتابة هي جزء من الخط, لأنَّ الخط يشمل كل ما يحدثه القلم سواء كان له معنى أو ليس له معنى, سواء كان مقصوداً أو غير مقصود, أما الكتابة فهي ما يخطه القلم مقصوداً دالاً على معنى متعارف عليه, إذن الكتابة جزء من الخط, فكل كتابة خط, لكن ليس كل خط كتابة, لذلك يمكن أن نقول بلاغة الخط لأنه أشمل, ونقول بلاغة الكتابة لأنها أدق.

وبعد دراسة التعريفات الكثيرة للبلاغة وتعريفات الكتابة أوالخط, وتعريف أنواع البلاغة, يمكن أن تُعرَّف بلاغة الكتابة بأنها: "توصيل المعنى المراد إلى منتهى فهم المتلقي بدلالة الكتابة نثراً أو نظماً." وسنتناول هذا التعريف بالتفصيل والشرح.

قول التعريف: "توصيل المعنى المراد..."

أي توصيل المعنى الذى يقصده في نفسه, والمعنى حبيس في النفس لا يستطيع أن يعرفه الآخرون, إلا إذا أخرجه لهم وعبر لهم عما في نفسه بشيء محسوس يروه أو يسمعوه يقول أبو البقاء الحنفي: "ومن أراد أن يأمر أو يُنهي أو يُخبر أو يستخبر أو يُنادى يجد في نفسه قبل التلفظ معناه ثم يُعبر عنه بلفظ أو كتابة أو اشارة وذلك الكلام هو الكلام النفسي, وما يُعبر به هو الكلام الحسي." (أبو البقاء, (1419), ص419)

فالأمر والنهى والاخبار وغيرها كلها معانى في نفس صاحبها, توصيلها أو الدلالة عليها بواحدة من دلالات المعانى المعروفة. أو هو الصورة الذهنية المراد توصيلها, يقول أبو البقاء: "كما إن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث وضع بإزائها الالفاظ." (أبو البقاء,(1419),ص 460)

وإلى نفس المعنى ذهب أبو حيان التوحيدي حيث يقول: "المعانى هي الهاجسة في النفوس المتصلة بالخواطر, والألفاظ ترجمة للمعانى." (التوحيدي, (1988م), ج1 ص 174)

ولتخرج الصورة من الذهن وتصل إلى المتلقي, يمكن أن يكون التوصيل بالألفاظ أو بأي دلالة أخرى, يقول حازم القرطاجني: "إن المعاني هي الصورة الحاصلة في الأذهان, فإذا عُبر عن تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم, صار للمعنى وجود آخر." (القرطاجني,ص 4)

ومثال كلام النفس والمعانى التي لا تعرف إلا إذا أخرجها صاحبها, ما ذكر في قصة أبى نواس التي تقول:"قال اسحاق التمار رأيت أبا نواس فيما يرى النائم فقلت ما فعل الله بك قال غفر لي فأنكرت ذلك فقلت ألست أبا نواس, قال نعم غفر لي ربي بأبيات قلتها وهي في البيت تحت رأسي فقال فبكرت إلى ابنه فسألته عن الرقعة فأدخلني الدار فرفعت الحصير فإذا رقعة مكتوب فيها بخطه:

يا ربي إن عظمت ذنوبي كثرة فقلد علمت أن عفوك أعظم
إن كان لا يرجوك إلا محسن فمن الذى يدعو ويرجو المجرم
ما لي إليك وسيلة إلا الرجا وجميل ظني ثم إني مسلم
أدعوك رب كما أمرت تضرعاً فإذا رددت يدي فمن ذا يرحم"

(الهروي, (1421), ج2 ص 444)

هذه المعانى كانت في نفس أبي نواس وما كان الناس يظنوها فيه, حتى عندما أري صاحبه مصيره بعد الموت أنكر صاحبه ذلك, ولم يصدقوا إلا عندما وجدوه أخرج هذه المعانىعن قصد وأوصلها للناس مكتوبة وقبل دعا بها الله ربه ليغفر له.

قول التعريف: "...إلى منتهى فهم المتلقي..."

الكتابة واحدة من دلالات المعانى بها يصل المعنى من صاحبه إلى المتلقي, مثل ما روى ابن الأبار في كتابه حيث قال: "إن عمر وجد في كتاب لأبي موسى الأشعري لحناً - من أبو موسى - فكتب إليه عمر أن أضربه خمسين سوطاً وأعزله عن عملك." (القضاعي, (1961م), ص126)

فهذا الأمر المكتوب من عمر رضى الله عنه إلى واليه أبو موسى الأشعري فيه دلالة على المعنى الذى يريده عمر رضى الله عنه بأن هذا الكاتب الذى يلحن يستحق الجلد ولا يمكن أن يكون هو كاتب الوالى.

وبهذه الكتابة يمكن أن تصل بالمعنى إلى منتهى فهم المتلقي لتصل إلى بلاغة الكتابة, وذلك كقول أبي بكر الصولي: "كان ابني قادم مع اسحاق بن ابراهيم المصعبي فكتب كاتبه ميمون بن ابراهيم إلى المأمون كتاباً فيه: "وهذا المال مالا يجب على فلان" فخط المأمون على "مالاً" ووقع بخطه في حاشية الكتاب: أتكاتبني بلحن يا اسحاق؟ فاشتد ذلك عليه.". (الصولي, (1341ه), ص 129)

كتابه المأمون إلى اسحاق بتوقيعه في حاشية الخطاب, هذا التوقيع وصل إلى قرارة فهم المقصود, لذلك اشتد عليه الأمر, وبلاغة الكتابة أو الخطاب جاءت باستخدام الاستفهام الاستنكاري في التوقيع.

وبلاغة الكتابة أن تصل بالمعنى إلى منتهى فهم المتلقي, والمتلقي في كل دلالات المعاني سواء كانت لفظاً أو إشارة أو حال أو حساب أو حتى الصمت حاضراً, فإذا أردت أن توصل معناك بدلالة اللفظ فلابد أن يكون من تكلمهأمامك أو يسمعك وإذا كانت دلالتك الاشارة فلابد من تريد أن توصل له المعنى أن يرى اشارتك وهكذا بقية دلالات المعانى, عدا دلالة الكتابة, وهذا ما يميزها عن بقية الدلالات متلقيها حاضراً وغائباً, فهي توصل المعنى إلى الموجود كبقية الدلالات, وإلى الغائب, إما غائب بعيد فتكون الكتابة خير دلالة لإيصال المعنى, وذلك مثل قول عبد الرحمن الألوسيقال: "سمعت عبد الله بن قتيبة يقول: كتب إليّ رجل من سر من رأي: قد قرأت كتابك المترجم بكتاب الكتاب وقد أعبت عليك فيه حرفاً, فكتبت إليه: وصل كتابك وفهمته, وقد عبت عليك قولك: وأعبت عليك والسلام." (الصولى, (1341ه), ص 130)

فهذا الكلام فيه بلاغة كتابة, حيث استخدام ابن قتيبة نفس الكلام بنفس الدلالة, الرجل يعيب على ابن قتيبة خطأ في الكتابة وابن قتيبة يرد عليه رداً كتابياً بليغاً مفعماً. هذه كتابة لحاضر ومعاصر, أما الكتابة لغائب ولغير المعاصر منه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مطرف بن الكاهن الباهلي وفيه: "من محمد رسول الله لمطرِّف بن الكاهن ولمن سكن بجهته من باهلة: إن من أحيا أرضاً مواتاً فيها مراح من الأنعام فهي له, وعليه في كل ثلاثين من البقر فارض, وفي كل أربعين من الأغنام عتود, وفي كل خمسين من الأبل مسنة." (الصالحي, (1993م), ج6 ص 278) فهذا الكتاب من رسول الله صلى الله عليه وسلَّم إلى مطرِّف الباهلي فهو المقصود به, وأيضاً هو حكم عام لكل المسلمين في أي زمان ومكان, حتى زماننا هذا وبلدنا هذا.

وبهذا يتضح أن الكتابة متلقيها والمقصود بالمعنى المراد القريب والبعيد, والحاضر والغائب والمعاصر واللاحق.

قول التعريف: "...بدلالة الكتابة..."

ودلالة الكتابة هي أن يُعبِّر الانسان عما يريد بالكتابة كأن تكتب إلى صديقك في قاعة الدرس: "أعطني قلماً لو سمحت", ومثلها المكاتبات الرسمية والحكومية, والمكاتبات بين الناس لطلب أمر, أو نهى عن أمر أو غيرها من المعانى المقصودة التي يريد صاحبها اخبار المتلقي بها.

وهذه الرسائل والمكاتبات منها ما يصل إلى منتهى فهم المتلقي لتصل إلى درجة بلاغة الكتابة, كرسالة نبي الله سليمان عليه السلام والتي نقلها القرآن الكريم, قوله تعالى: (اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ (28) قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ (29) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (30) أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (31)) (سورة النمل 28, 29, 30, 31)

والكتاب مع أنه كريم كما وصفته ملكة سبأ - هو في قمة البلاغة, فهو أول كتاب يبدأ بـ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" البسملة كاملة, وأن كان سبقته البداية بـ "باسمك اللهم". ثم نزلت قوله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا) (هود 41), فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطاباته بعدها "بسم الله", ثم نزلت (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ...) (الاسراء 110), كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها "بسم الله الرحمن", وعندما جاءت هذه الآية تحمل كتاب سليمان عليه السلام, كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" فأصبحت سنة المسلمين.

ونصَّ كتاب سليمان والمراد منهلملكة سبأ نهى وأمر للملكة ومملكتها "أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ""وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ" أي مسلمين مذعنين منقادين طائعين. أقوى نهى وأعظم طلب من ملكة "وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ) بأقل كلمات, وكما قال بعض علماء البلاغة تعنى الايجاز.

والكتابة تأتى في أقل درجات التعبير بها, دلالة على المراد ويرتفع التعبير ليصل إلى مرحلة البلاغة ويسمو ليكون الاعجاز في كتاب الله

وبلاغة الكتابة لابد أن ينطبق على الكلام المكتوب شروط بلاغة الكلام, ومن شروط بلاغة الكلام, أن يكون فصيحاً, أي تنطبق فيه شروط فصاحة الكلمة بخلوها من عيوب فصاحة الكلمة الأربعة المعروفة وهى:

- تنافر الحروف: الذى يؤدى إلى ثِقل في الكلمات على اللسان والسامع.
- غرابة الاستعمال: وهى أن يكون معنى الكلمة غير ظاهراً ولا استعمالها مألوفاً.
- مخالفة القياس: وهى أن تكون الكلمة على غير قياس العرب في لغتهم.
- الكراهة في السمع: وهى أن تكون أصوات الكلمة منكرة يكرهها السمع.

ويكون الكلام فصيحاً بخلوه من عيوب فصاحة الكلام السبعة وهى:

- تنافر الكلمات مجتمعة: وهو أن يكون نطق الكلمات مع بعضها البعض ثقيلة على اللسان.
- ضعف التأليف: وهو أن يكون الكلام في تأليفه وتركيبه غير جارياً على المشهور من قوانين النحو المعروفة عند العرب.
- التعقيد اللفظي: وهو أن يختل ترتيب الكلمات في الجمل ولا يأتي حسب ترتيب المعانى المرادة.
- التعقيد المعنوي: وهو أن يأتي بكلام دالاً على معنى ظاهر, وهو يقصد به معنى آخر يصعب الانتقال من المعنى الأَّول إلى المعنى الثاني على المتلقي.
- التعقيد الوصفي: وهو اطلاق وصف على موصوف لا يكون له لا عقلاً ولا عادة.
- تتابع الاضافات: وهو أن يكون الكلام فيه اضافات متداخلة.
- كثرة التكرار: وهو أن يأتي في الكلام تكرار كثير بدون فائدة.

ومع خلو الكلام المكتوب من كل هذه العيوب للفصاحة حتى يكون بليغاً لابد فيه من مطابقة مقتضى الحال, يقول القزويني: "وأما بلاغة الكلام فهي مطابقته لما يقتضيه الحال." (القزويني, (1971),ج1 ص41)

ومقتضى الحال وصفه الهاشمي يقوله: "هو ما يدعو إليه الأمر الواقع, أي: ما يستلزمه مقام الكلام وأحوال المخاطب من التكلم على وجه مخصوص ولن يطابق الحال إلا إذا كان وقف عقول المخاطبين واعتبار طبقاتهم في البلاغة." (الهاشمي, (1991) , ص 40)

فإن اتفقت بلاغة الكتابة مع بلاغة الكلام في شرط الفصاحة, فلا يتفقان في شرط مراعاة مقتضى الحال, فإن شرط مقتضى الحال في بلاغة الكتابة ليس هو كما في بلاغة الكلام.

مقتضى الحال في بلاغة الكتابة ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن تكون الكتابة مخصوصة, وذلك بأن يكون المكتوب موجه لشخص بعينه أو مجموعة بعينها, في موضوع محدد, ففي هذه الحالة يجب مراعاة مقتضى الحال, أي: مراعاة الأمر الداعي الكاتب إلى إيراد كتابه بصورة مخصوصة, ومراعاة الشخص المخصوص بالمكتوب له, وذلك حتى توصل الكتابة المعنى الذى تحمله إلى قرارة فهم المتلقي.

ومثال على ذلك كتابة السلطان محمد عدلان سلطان الفونج رداً على اسماعيل بن محمد على قائد الجيش التركي المصري للخليفة العثماني محمود الثاني (1820-1848م) ووالية على مصر محمد على باشا الأول (1876-1848م) لاحتلال السودان طالباً من الملك عدلان الاستسلام فرد قائلاً: "أما بلغك أن سنار محروسة محمية, بصوارم قواطع هندية, وخيول جرد أدهمية, ورجال صابرين على القتال بكرة وعشية؟ (الزيات, (1940),ج547 ص 29)

ففي هذه الرسالة الكتابة مخصوصة لشخص بعينه يعرفه الكاتب, والأمر الداعي للكتابة هو تهديد قائد الجيش المحتل بالدخول عنوة لسنار العاصمة أو الاستسلام فجاءت الكتابة من الملك محمد عدلان مراعية الحال والمقام.

مثله ما كتبه أبو العتاهية من محبسه إلى الخليفة الرشيد يقول:

أنـا اليـوم لى والحـمد له أشـهر يـروح علىَّ الغم منك ويبكر
تـذكر أمين الله حقي وحـرمتي ومـا كنت توليني لعلك تذكر
لياليَّ تدنو منك بالقـرب مجلسي ووجهك من ماء البشاشة يقطر
فمن لي بالعين التي قد كنت مرة إلىَّ بها من سالف الدهر تنظر

(الحصري, (1953),ج2 ص384)

ففي هذه الأبيات التي كتبها الشاعر أبو العتاهية وهو محبوس أرسلها إلى الخليفة الرشيد, فيها مراعاة مقتضى الحال, بمراعاة حال المخاطب, ومراعاة الموضوع الذى من أجله كتب الأبيات وهو الاسترحام كي يخرجه من محبسه.

وربما تكون الكتابة أو الكلام مقصوداً بها الشاهد الحاضر والغائب وغير المعاصر, وليس أدَّل على ذلك مما جاء في بعض آيات القرآن الكريم, فقد خاطب الحاضر في عصره الغائب في العصور اللاحقة, ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ...) (سورة الحجرات 11)

يقول السمرقندي: "يعنى لا يستهزئ الرجل من أخيه, وقال بعضهم: الآية نزلت في ثابت بن قيس, حيث عيَّر الذى لم يوسع له في المكان, وقال بعضهم الآية نزلت في الذين ينادونه من وراء الحجرات استهزءوا من ضعفاء المسلمين, عسى أن

يكونوا خيراً منهم: يعنى أفضل منهم وأكرم على الله تعالى, ولا نساءٌ من نساء يعنى: لا تستهزئ امرأة من امرأة, وذلك إن عائشة رضى الله عنها قالت: أم سلمة جميلة لولا أنها قصيرة, عسى أن يكن خيراً منهن يعنى: أفضل, ثم صارت الآية عامة في الرجال والنساء." (السمرقندي, (1993),ج3 ص 327)

فإن الكلام هنا يناسب نزوله كلام ثابت بن قيس وكلام عائشة رضى الله عنها, فهو لهما ولعامة المؤمنين وفي زمان ومكان مقتضى الحال, هو سبب النزول ويكون في كل زمان ومكان تقال في موطن أن مقتضى حال يشبه سبب النزول.

القسم الثاني: أن تكون الكتابة عامة ليست مخصصة لشخص بعينه أو مجموعة بعينها.

وذلك مثل قول ابن المقفع في رسالته "بالدرة اليتيمة" يقول: "لا تخلطن بالجد هزلاً فتسحته, ولا بالهزل جداً فتكدّره, وقد عرفت لذلك موضعاً إن فعلته أصبت الرأي وظهرت على الأقران, وذلك أن يتورَّدك متورّد بالسفة والغضب وسوء اللفظ فتجيبه إجابة الهازل المداعب, برحب من الذّرع, وطلاقة من الوجه, وثبات في المنطق." (حمدون, (1417), ج1 ص380)

ففي هذا القسم من الكتابة الكاتب لا يوجه كتابه لشخص بعينه, وإنما هي كتابة لأي شخص في أيّ زمان وصله, وأيّ مكان بلغه, لذلك الكاتب لا يتقيد بحال معينة, ولذلك لا مقتضى حال له, لأنه ليس هناك أمر حمل الكاتب على الكتابة, وإنما فقط يجب عليه مراعاة تماسك ووحدة الموضوع وبقية شروط وأركان الكتابة.

أركان الكتابة:

تحدَّث كثير من العلماء في كتبهم عن أركان الكتابة وشروطها وضوابطها, وأطلقوا عليها أسماء مختلفة وبعضهم من عداها أربعاً ومنهم من زاد مفصلاً, فذكر عدداً كثير نذكر منها:

أولاً: أن يحسن الكاتب استهلال كتابه وهو ما يسميه بعض العلماء براعة الاستهلال, وقد سماه ابن المعتز "حسن الابتداء", جاء في كتاب البديع لابن المعتز: "حسن الابتداء تسمية ابن المعتز, وأراد بها ابتداء القصائد ... وقد ذكر ارسطو أنه يحسن في صدر الخطب الاشارة إلى الغرض المقصود... وذكر ابن المقفع إنه يجب أن يكون في صدر كلامك دليل على حاجتك." (المعتز, (1990م), ص 43)

وكلام أرسطو وكلام ابن المقفع يشترك فيه مع الكلام والخطب الكلام المنطوق والمكتوب, ويقول القلقشندي في حسن الابتداء: "أن يأتي في صدر المكاتبة بما يدل على عجزها فإن كان الكتاب بفتحٍ أتى في أوله بما يدل على التهنئة, أو التعزية أتى في أوله بما يدل على التعزية, وإنكان في غير ذلك أتى بما يدل عليه ليعلم من مبدأ الكتاب ما المراد منه." (القلقشندي, (2012), ج6 ص 265)

ومن براعة الاستهلال ما كتبه أبو اسحاق الصابي عن الطائع في بعض ولاة الأطراف عند زوال الخلاف بينه وبين الأمراء وأتما الصلح بينهما يقول: "أما بعد, فالحمد لله ناظم الشمل, بعد شتاته, وواصل الحبل, بعد بتاته, وجابر الوهن إذا انثلم, وكاشف الخطب إذا أظلم." (القلقشندي, (2012), ج6 ص 266)

ثانياً: أن يأتي في كتابه بمقدمة يؤسس فيها لما يحمله مكتوبه.

أي على الكاتب أن يقدم لما يتناوله في مكتوبه بمقدمة تهيئ المتلقي له, وذلك بذكر آيات من القرآن الكريم, أو حديث شريف يؤيد ما يريد أن يكتبه, يقول القلقشندي: "إنه لا يحسن بالمكاتب أن يخلى كلامه, وإن كان وجيزاً من مقدمة يفتتحه بها, وإن وقعت في حرفين أو ثلاثة ليوفي التأليف حقه." (القلقشندي, (2012), ج6 ص 268)

فإذا أراد الكاتب أن يكتب عن رمضانفلابد أن يهيئ المتلقي بمقدمة يذكر فيها الآيات الدالة على فرض الصيام, والصيام كان في الأمم السابقة مثل قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) البقرة 183. هذه الآية من يقرأها يعرف المكتوب يتحدث عن صيام شهر رمضان.

ثالثاً: إن كانت الكتابة مخصوصة لشخص أو مجموعة يجب على الكاتب أن يعرف مقدار فهم المتلقيين, ويعرف الالفاظ المستعملة حتى يضعها في مواضعها, ويرتبها حتى يخاطب كلاً بما يستحق فلا ينزل بعالٍ ولا يصعد بدانٍ. يقول أبو هلال العسكري: "أو ما ينبغي أن تستعمل في كتابك مكاتبة كل فريق على مقدار طبقتهم في الكلام وقوتهم في المنطق, قال والشاهد على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أرادأن يكتب لأهل فارس, كتب إليهم بما يمكنهم من ترجمته, فكتب إليهم: "من محمد رسول الله إلى كسرى ابرويز عظيم فارس: سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله, وأدعوك بدعاية الله, فإني أنا رسول الله إلى الناس كافة لينذر من كان حيًا ويحق القول على الكافرين فأسلم تسلم, وإن أبيت فإثم المجوس عليك." (القلقشندي, (2012), ج6 ص 284)

فكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عظيم فارس فيه حفظ لمكانته بأن خاطبه بـ" عظيم فارس", وفيه تسهيل للألفاظ ووضوح في المعنى, حيث يسهل ترجمتها له. ومن رسائله صلى الله عليه وسلم ما كتبه لمسيلمة الكذَّاب بقوله: "من محمد رسول الله إلى مسيلمة الكذَّاب, سلام على من اتبع الهدى, أما بعد: فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين." (شبة, (1399), ج2 ص 572) فخاطبه صلى الله عليه وسلم بما يليق له "الكذاب" وفي المكتوب أن الأرض لله, وأنت تعرف من المتقين!!

رابعاً: أن يعرف الكاتب مواضع الشاهد والمثل, والاقتباس, والدعاء, ومواضع الخبر والانشاء وغيرها مما لا يحسن المكتوب إلا به.

خامساً: أن تكون معانى الكاتب متسلسلة مترابطة ليخرج المكتوب محكم متماسك, وإلاّ فأيّ انقطاع في التسلسل سيخرج منه المتلقي.

سادساً: أن يلتزم الكاتب ببراعة الختام, يقول داود الحلبى: "وأما براعة الختام, وهو الذى سماه التيفاشي حسن المقطع, وسماه ابن ابا الاصبع الختام, وسماه صاحب التلخيص حسن الانتهاء, فهو عندهم عبارة عن أن يختم المنشئ انشائه بأحسن كلام يحسن السكوت عليه." (داود, (1304), ص 91)

ومن براعة الختام قول أبي نواس:

وإني جدير إذا بلغتك بالمني وأنت بما أملت منك جدير

فإن تولني منك الجميل فأهله وإلاّ فإني عاذر وشكور

(داود, (1304), ص 91)

ومن الاعجاز في براعة الختام ما جاء في خواتيم السور يقول على خان: "تأمل سائر خواتيم السور تجدها في نهاية الكمال ... خاتمة سورة الزمر قوله تعالى: (وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ), وأما خاتمة سورة الصافات فإنها العلم في براعة الختام, وهى قوله تعالى: (سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ * وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ)." (على خان, (1119ه), ص 512) وختام سورة الصافات لإعجازه صار ختام كل حديث ذي بال. ونختتم به أركان الكتابة.

ما يحتاجه الكاتب:

والكاتب لكى يحسن الكتابة ويصعد في مدارجها, لابد له من آلات تعينه, وزاد يتقوى به, ومخزون معرفي يستند عليه, يقول اين الأثير: "أعلم أن صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور, تفتقر إلى آلات كثيرة, وقد قيل ينبغي للكاتب أن يتعلق بكل علم, حتى قيل, كل ذي علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه, فيقال: فلان النحوي, وفلان الفقيه, وفلان المتكلم, ولا يسوغ له أن ينسب نفسه إلى الكتابة, فيقال: فلان الكاتب, وذلك لما يفتقر إليه من الخوض في كل فن, وملاك هذه كله الطبع, فإنه إذا بم يكن ثم طبع فإنه لا تغنى تلك الآلات شيئاً." (بن الاثير, (1420), ج1 ص38)

ولكى يجمع الكاتب هذه الآلات والزاد في يده لابد من أن يمسك بناصية اللغة بكل أقسامها, ويعرف ضروب التعبير فيها وأساليبها, وكذلك عليه الاطلاع على كتابات المتقدمين ليعرف طرقهم في الكتابة وكيفية التفنن فيها, وأن يعرف تاريخ الأمم والأخبار, ورأس ذلك وسنامه حفظ القرآن, يقول ابن الاثير في أهمية القرآن لمن أراد الكتابة: "ألا إن رأسها وعمودها وذروة سنامها ثلاثة أشياء هي: حفظ القرآن الكريم, والاكثار من حفظ الأخبار النبوية, والأشعار." (ابن الاثير, (1420), ج1 ص 93)

قول التعريف: "... نثراً أو نظماً"

المعروف أن التعبير بالكتابة إما أن يكون نثراً وهو الكلام الذى لم ينظم في أوزان وقوافي. وإما أن يكون شعراً, وهو الكلام الموزون المقفى. والذى يريده التعريف أن بلاغة الكتابة تصل بالمعنى إلى منتهى فهم المتلقي بنوعي الكتابة ,النثر والشعر, والشعر أكثر من النثر فإن معظم ما وصل من موروث العصر الجاهلي كان شعراً, يقول ابن الاثير: "إن الأشعار أكثر والمعانى فيها أغزر, وسبب ذلك أن العرب الذين هم أصل الفصاحة جل كلامهم شعر, ولا نجد الكلام المنثور في كلامهم إلا يسيراً فأودعوا أشعارهم كل المعانى." (ابن الاثير, (1420), ج1 ص 99)

أما النثر فقد قسمه العلماء إلى تقسيماتمتعددة, يقول شوقي ضيف: "وهو على ضربين: أما الضرب الأول: فهو النثر العادي يقال في لغة التخاطب ,وأما الضرب الثاني: فهو النثر الذي يرتفع فيه أصحابه إلى لغة فيها فن ومهارة وبلاغة, وهذا الضرب هو الذى يعنى به النقاد... ويسميه بعض الباحثين باسم النثر الفنى." (ضيف, (2018), ص 15)

وفي تقسيم آخر للنثر يقول القلقشندي, ذاكراً فنوناً من الكتابة يتداولها الكتاب وفيها بابان": الأول في الجدّيات ومنها المقامات والرسائل وما يكتب عن العلماء وأهل الأدب. والثاني: في الهزليات ومنها ما اعتنى به الملوك ببعضه ومنها سائر أنواع الهزل." (القلقشندي, (2012), ج1 ص24)

فمن تقسيم شوقي ضيف ذكر الكتابة الفنية أو هي النثر الفني, وهو الكتابة بمراعاة مطلوبات وأركان الكتابة في كل أنواع النثر, وإن كانت تختلف في مقتضى الحال, فمقتضى حال المدح غير مقتضى حال الهجاء, يقول المنفلوطي: "إن لكل نوع من أنواع العلوم والفنون طريقاً في الكتابة خاصاً به لا يفارقه إلى غيره ولا يشركه فيه سواه, وإن الاعتقاد غير الهجاء, والهجاء غير التهكم, والتهكم غير التأنيب..." (المنفلوطي, (1982), ج2 ص 152)

وهذه بعض نماذج النثر:

1/ ما قيل في التهديد:

"كتب المعتصم إلى ملك الروم جواباً عن كتاب تهدَّده فيه: الجواب ما ترى ما لا تسمع, (وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ...)(النويري, (1423), ج7 ص10)

2/ ما قيل في الاستعطاف:

كتب عمرو بن مسعده إلى المأمون كتاباً يستعطفه على الجند يقول: "كتابي إلى أمير المؤمنين, ومن قبلي من أجناده وقواده في الطاعة والانقياد على أحسن ما تكون عليه طاعة جند تأخرت أرزاقهم واختلت أحوالهم." فقال المأمون: "والله لأقضين حق هذا الكلام", وأمر بإعطائهم رزق لثمانية أشهر." (النويري, (1423), ج7 ص 260)

3/ ما قيل في طلب العفو:

جاء في كتاب التذكرة الحمدونية: "وجد حماد ان ابى سليمان استاذ أبى حنيفة زلة كانت منه إليه, فأظهر الإعراض عنه, فكتب إليه أبو حنيفة رقعة يقول فيها: "من كان ذنبه إلى الكرام, والعفو عنه في أيدى الصالحين وتوبته إلى الرحماء, وجنايته إلى الحكماء, كان حرياً بالسلامة وجديراً بالتخلص من الملامة, وكان ذلك من سعادة جده ومن التوفيق الذى لا يسلمه إلى أشد عاقبة أمره." فلما قرأها حماد صفح عن زلته وأعاده إلى رتبته." (حمدون, (1417), ج4 ص 121)

نماذج من بلاغة الكتابة في الشعر:

1/ ما قيل في الاستعطاف:

أتى أبو دلامة أبا جعفر المنصور وهو سكران, فأمر بحبسه في السجن, فلما أصبح وصح كتب إليه:

أمير المؤمنين فدَّتك نفسى علام حبستني وخرقت ساجي
أمن صهباء صافية المزاج كأن شعاعها لهب السراج
وقد طبخت بنار الله حتى لقد صارت على النطف النضاج
أقاد إلى السجون بغير جرم كأني بعض عمال الخراج
وقد كانت تخبرني ذنوبي بأني من عذابك غير ناج
على أني وإن لاقيت شراً لخيرك بعد ذاك الشر ناج

(التوحيدي, (1988), ج9 ص 29)

2/ ما قيل في الطلب:

قدم زياد الأعجم على طلحة الطحان بسجستان فأقام على بابه أربعين صباحاً, فلما طال كتب إليه:

ووردت السقاة المعطشون فأنهلوا ريّاً وطاب لهم لديك المكرع
وورت بحراً طامياً متدفقاً فرددت دلوي شنَّه يتقعقع
وأراك تمطر جانباًعن جانب ومحل بيتي من سمائك بلقع

(الزمخشري, (1412), ج3 ص 187)

3/ ما قيل في الاعتذار:

الرشيد لما بلغه أن الفضل بن الربيع عَليلٌ كتب إليه معتذراً عن تأخره في العيادة:

أعـذر عليَّ بأن تكـون عليلاً أو يكـون بـه السقـام نـزيلا

ولئن سئلت أجيب عنك بلوعة إذا قيل أوعك أو أحسّ غليلا

فوددت أني مـالك لسـلامتي فـأعيـرها لك بكـرة وأصـيلا

هذا أخ لك يشتكي ما تشتكي وكذا المحب إذا أحب خليلا

(يحي, (2008), 565)

ومن البلاغة في الكتابة شعراً ونثراً ذهب بعض الكتاب والشعراء بالتفنن, بأن يلزم نفسه بشرط في النثر أو الشعر زيادة على التزامه بضوابط البلاغة, جاء في كتاب الطراز عدد مها مثل: أولاً: أن يرجع التفنن إلى استخدام الكلمات منقطة الحروف وغير المنقطة يقول:

"1/ أن تكون الكلمات المتوالية معراه تماماً من النقط وهذا مثاله قول الحريري:

أعدد لحسادك حد السلاح وأورد الأمل ورد السماح

2/ أن تكون الكلمات كلها لا حرف فيها إلا وهو منقوط, ومثاله قول الحريري:

فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني

(حمزة, (1423),ج1 ص68)

ثانياً: أن يرجع التفنن إلى استخدام كلمات ذات حروف متصلة أو منفصلة, يقول يحي بن حمزة العلوي:

"1/ أن تكون منفصلة مثاله ما قال بعضهم:

وزر دار زرزور وزر دار زاره ودار رداح إن أدرت دواء

2/ أن تكون متصلة كلها وهذا كثير كقوله: "فتنتني فجننتني تجني". (حمزة, (1423),ج1 ص68)

المصادروالمراجع

القرآن الكريم.

ابراهيم بن على بن تميم الحصري أبو اسحاق (1953م). زهر الآداب وثمر الألباب: - الناشر: دار الجيل - بيروت.

ابن حجة الحموي (2004م). خزانة الأدب وغاية الارب. تحقيق: عصام شقيو - الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت - دار البحار- بيروت، ط1.

أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم العباسي (1990م). البديع في البديع: - الناشر: دار الجيل، ط1.

أبو الفتح نصر اللهبن محمد ضياء الدين ابن الأثير (1375ه). الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور. المحقق: مصطفى جواد. الناشر: مطبعة المجمع العلمي.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (1414ه). أساس البلاغة: - تحقيق: محمد باسل - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1.

أبو الليث بحر بن محمد بن أحمد السمرقندي (1993م). بحر العلوم: - دار الكتب العلمية - ط1.

أبو بكر محمد بن الحسن ين دريد (1987م). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين- بيروت- ط1.

أبو حيان التوحيدي على بن محمد العباس (1988م).البصائر والذخائر. تحقيق: وداد القاضى. دار صادر - بيروت.

أبو على الحسن بن رشيق القيرواني (1981م). العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد. الناشر: دار الجيل.

أبو هلال الحسن بن هلال بن سهيل بن سعيد (1419ه). الصناعتين. تحقيق: على البجاوي و محمد أبو الفضل ابراهيم - المكتبة العصرية - بيروت.

أبوبكر محمد بن يحي الصولي (1341ه). أدب الكاتب. صححه: محمد بهجة الأثري. مطبعة السلفية، مصر - المكتبة العربية.

أحمد بن ابراهيم بن مصطفى الهاشمي (1999م). جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع. ضبط وتوثيق: يوسف الصميلي - الناشر: المكتبة العصرية - بيروت.

أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن شهاب الدين النويري (1423ه). نهاية الارب في فنون الأدب. الناشر: دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة - ط1.

أحمد بن على بن أحمد القلقشندي (2021م). صبح الأعشى في صناعة الانشاء. الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

أحمد حسن الزيات. مجلة الرسالة.

أحمد شوقي عبد السلام ضيف (2018م). الفن ومذاهبه في النثر العربي. الناشر: دار المعارف - ط 13.

إسماعيل بن حماد الجوهري (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار - الناشر: دار العلم للملايين- بيروت- ط4.

أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الحنفي (1419ه). الكليات. المحقق: عدنان درويش ومحمد المصري - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

حسين بن محمد المهدي (2009م). صيد الأفكار في الأدب والأخلاق والحكم والأمثال. راجعه: عبد الحميد محمد المهدي.

حيدر بن سليمان بن داود الحلبي. العقد المفصل في قبيلة المجد المؤثل. تحقيق: مضر سليمان الحلبي.

الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي (1985م). كتاب العين. تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. الناشر: دار ومكتبة الهلال.

شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (1404ه). العقد الفريد. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

صدر الدين المدني, على بن أحمد بن محمد المعروف بعلى خان ابن معصوم. أنوار الربيع في أنواع البديع.

عبد الله بن المقفع (1937م). كليلة ودمنة: - الناشر: المطبعة الأميرية ببولاق – القاهرة، ط17.

عبد الملك بن محمد بن اسماعيل أبو منصور الثعالبي (1997م). الاعجاز والايجاز. مكتبة القرآن، القاهرة.

عبد الملك بن محمد بن اسماعيل أبو منصور الثعالبي. اللطائف والطرائف. الناشر: دار المناهل - بيروت.

عماد الدين الكاتب الأصبهاني محمد بن محمد صفى الدين (1955م). خريدة القصر وجريدة العصر. تحقيق: محمد بهجة الاثري - مطبعة المجمع العلمي العراقي – ط1.

عمر بن شيبة وأسمه زيد بن عبيدة بن ربطة (1399ه). تاريخ المدينة. حققه فهيم شلتوت.

عمرو بحر بن محبوب أبو عثمان الشهير بالجاحظ (1414ه). الحيوان. دار الكتب العلمية - بيروت.

عمرو بحر بن محبوب أبو عثمان الشهير بالجاحظ (1423ه). البيان والتبيين. الناشر: دار ومكتبة الهلال - بيروت.

عمرو بحر بن محبوب أبو عثمان الشهير بالجاحظ (1964م). رسائل الجاحظ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون - الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

لبيد بن ربيعة العامري (1999م). ديوان لبيد. دار صادر - بيروت.

محمد بن الحسن بن حمدون (1417ه). التذكرة الحمدونية. الناشر: دار صادر - بيروت - ط1.

محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني (1971م). الايضاح في علوم البلاغة. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي - الناشر: دار الجيل - بيروت - ط3.

محمد بن مكرم بن على جمال الدين بن منظور (1414ه). لسان العرب. الناشر: دار راصد - بيروت - ط3.

محمد بن يزيد المبرد أبو العباس (1997م). الكامل في اللغة والأدب. المحقق: محمد أبو الفضل ابراهيم - الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة - ط3.

محمد بن يوسف الصالحي (1993م). سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد. تحقيق: عادل عبد الموجود و على معوض - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

مصطفى لطفى المنفلوطى (1982م). النظرات. الناشر: دار الآفاق الجديدة - ط1.

نصر الله بن محمد بن عبد الكريم ضياء الدين المعروف بابن الأثير (1420ه). المثل السائر في أدب الكاتب. تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية للطباعة والنشر - بيروت.

يحي بن حمزة بن على بن ابراهيم العلوي (1423ه). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز. الناشر: المكتبة العصرية– بيروت.

عطية حسين أفندي (2023م). بوابة الأهرام http://gateahram.org- الأربعاء 2023/5/25م, العدد 49723.

عبد الرحمن بودرع - المكتبة الاسلامية 2023 - 1998م - islamweb.net

السيد مسعود (2020م). البلاغة في الكتابة. شبكة المدارس الاسلامية 2020/4/24م www.madarisweb.com